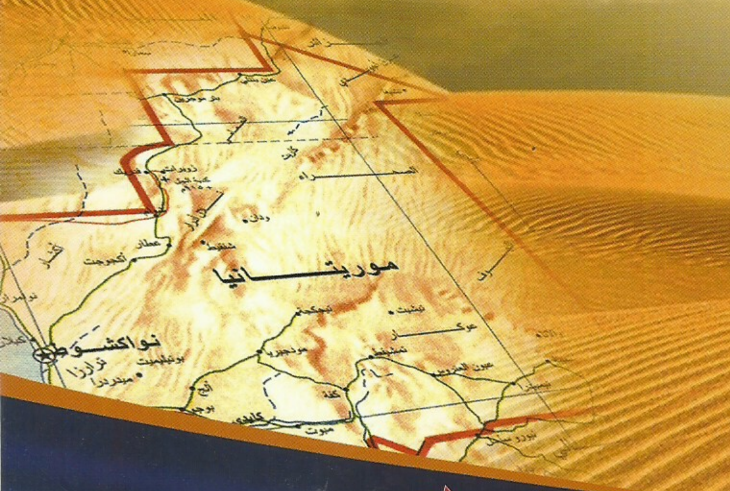


حول أزمة الدولة الوطنية في موريتانيا

الدكتور حماه الله ولد السالم





جمهورية الرمال

حول أزمة الدولة الوطنية في موريتانيا

الدكتور حماه الله ولد السالم



الكتاب : جمهورية الرمال
حول أزمة الدولة الوطنية في موريتانيا

Title : JUMHŪRIYAT AR-RIMĀL
HAWLA AZMAT
AD-DAWLA AL-WATANIYYA
FĪ MURĪTĀNYA

التصنيف : دراسات عامة

Classification: General studies

المؤلف : الدكتور حماه الله ولد السالم

Author : Dr. Hamahouallah Ould Al-Salem

الناشر : دار الكتـــب العلميـــة - بيـــروت

Publisher : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

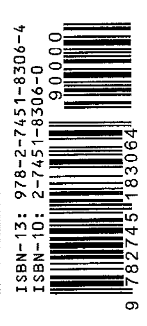
Pages	304	عدد الصفحات
Size	13.75 x 19.5 cm	قياس الصفحات
Year	2014 A.D - 1435 H.	سنة الطباعة
Printed in : Lebanon		بلد الطباعة : لبنـــان
Edition : 1st (2 Colors)		الطبعة : الأولى (لونان)

http://www.al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com sales@al-ilmiyah baydoun@al-ilmiyah.com

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠/١١/١٢
فاكس: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠



ISBN-13: 978-2-7451-8306-4
ISBN-10: 2-7451-8306-0
90000
9 782745 183064

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إضــاءة

إنها فعلا «**جمهورية الرمال**»، تلك التي أقامها الموريتانيون في غرب الصحراء الكبرى، حيث الزمان يذوب بين حبيبات الرمل الأصفر ويتحول المكان إلى أسطورة في ذاكرة تمحى كل مائة سنة.

كيان متحرك ومتحول يسعى إلى الوجود، في عملية سرمدية دورية عدمية وفطرية، في محيط كل شيء فيه متحرك، ومتغير، ليس بطريقة تراكمية، عقلانية، بل رمْلية، الجديد يغطي القديم والآتي يعلو الراهن، ما جعل الدولة الموريتانية كيانا قيد التشكل وبناء في طريق الاكتمال على الدوام.

فشلت الدولة الموريتانية بعد نصف قرن من الاستقلال في تحقيق الاندماج الاجتماعي والمواطنة الحقيقية وبناء دولة القانون والمؤسسات والنماء والكرامة. ما يرجع إلى العَصْرَنة المُشوّهة التي جاء بها التحديث العسكري ـ التقني الاستعماري ماثلا في الإدارة التي قسمت المجتمع وفرضت عليه نموذجا

مؤسسيا ضريبيا وإداريا أنتج القبلية والفئوية والعرقية وكرّس الزّبونيّة والتبعية وحارب الاستقلال الأهلي في أي ميدان من الحياة. ولذلك فإن دولة الاستقلال الموجودة اليوم قامت بتأميم ذلك الهيكل الذي ورثته من المستعمر، ولكنها وظفته بزبونية أكثر، ليتحول ملكا للسلطة المستبدّة التي ابتلعت أعْراف الدولة الحديثة ونظمها والتي قامت هي الأخرى بالتغوُّل على المجتمع وأكلت مؤسساته التاريخية الأهلية وقمعت رمزيا وعمليا كل مبادرة للتحرر من أسر الهيمنة الرسمية، وباتت في نظر المجتمع تمثل هيكلا مشكوكا في شرعيته وفاعليته ولا يُختلف على فشله في تحقيق مطالب الناس وحقوقهم وآمالهم وأحلامهم، ما أنتج عواقب وخيمة ماثلة في الصراع العرقي وكاد يتحول حربا أهلية (1966، 1989، 1991)، التناقض الشرائحي (مسألة الرق المطروحة منذ ما قبل 1960 في ظل الاستعمار ثم في 1980، 1982..)، الصراعات القبلية المستمرة منذ ما قبل الاستقلال إلى اليوم.

ومن هنا فإن السبب الأول في أزمة الدولة الوطنية وعدم تحققها مؤسسيا وقانونيا رغم وجودها أمنيا وإداريا، هو غياب الشفافية السياسية بسبب الاستبداد، عدم فصل السلطات، هيمنة الزّبونيّة القبلية والعرقية على القرار السياسي، العَصْرَنة المُشوّهة الماثلة في تركة الإدارة الاستعمارية والتي تقوم على أن القبائل تخدم المستعمر لجمع الضرائب مقابل جزء من المكانة لشيخ

القبيلة وهو بدوره يوزع جزء من تلك العملية على شيوخ البطون، وتتبلور علاقة زبونية بين القبيلة والإدارة تكرس استبداد الشيوخ بالرأي والقمع لرعيتهم ضرائبيا وتعنيفا وسجنا أمام المستعمر ما يجعل رؤساء القبائل وبعض رعيتهم مجرد خدم للإدارة وجواسيس لها على مواطنيهم مقابل فتات الريع الضريبي والجاه السياسي المحلي، وهي علاقة لم تتغير بين السلطة الوطنية وكبار اللاعبين في الحقل السياسي، فالدولة هي الزبون الأكبر يوزع موارده هبات وعطايا مقابل الطاعة والولاء وحتى معونات تافهة على المواطنين بوصفها مكرمات رسمية يقابلها الولاء والطاعة وليست محكومة بمنطق الحقوق والواجبات، وهي أزمة بنيوية أفشلت كل أشكال **العَصْرَنة**[1] السياسية والاجتماعية وجعلت المجتمع في حالة شلل وتفكك وقواه السياسية مشتتة ومقموعة والاقتصاد الوطني عبارة عن ريع رسمي يدار بغموض وبسرقة علنية أحيانا ما أنتج كل أشكل الأدواء والسيئات وحتى الكوارث: غياب القضاء وهو مجرد غرف تابعة للحاكِم عبر الوزارة الوصية (وزارة العدل)، غياب أية معايير في تدبير الشأن العام (الكفاءة والغيرة على المصلحة العامة) لصالح التخابر والنميمة والقرابة العشائرية والعرقية،

(1) نستخدم العصْرنة بديلا للحداثة التي هي مسار تاريخي أوروبي مختلف عن السياق العربي الإسلامي.

وفشل الاندماج الاجتماعي بسبب سوء معالجة الدولة الوطنية لها: تأميم التعليم، الحل التلفيقي للهوية، تهميش حقوق الأقليات ثقافيا وسياسيا، والتعامل معها زبونيا ومخابراتيا وقمعيا، تماما كالمجموعات الأخرى، ما جعل المسألة الثقافية برمتها معضلا غير قابل للحل ينفجر في كل مرة ويعمق الحقد والريبة بين المجتمع الموريتاني، ويفتح الباب للتدخل الخارجي المخابراتي ضد الدولة الوطنية.

ورغم الطابع المدني للدولة منذ الاستقلال (1957-1978) فقد تجذّرت سياسة الإدارة الاستعمارية وقامت طبقة من الكتبة والتراجمة بالإطاحة بالدور التاريخي لطبقة الفقهاء والتجار في حماية وازدهار المجتمع الأهلي وتوازنه مع السلطات القائمة (الإمارات والعشائر)، وهو إجْماع ظل قائما، لكن الكارثة جاءت مع الغزوة العسكرية التي تمت في 1978 والتي كانت في بدايتها عملا ضروريا للخروج من حرب بلا معنى، لكنها سرعان ما تحولت إلى ممارسة استبدادية سلطوية قمعية. وهو أيضا انقلاب تم على السلطة المدنية رغم أنّها هي الأخرى كانت دكتاتورية وشمولية يقودها نظام (الحزب الواحد) وما تزال المؤسسة العسكرية تهيمن على المشهد السياسي الموريتاني لحد هذه اللحظة رغم أنها تحْكم ـ ظاهريا ـ من بوابة الاقتراع الحر العلني، لكنها حالة غير طبيعية لا يمكن أن تستمر، حيث تتم عسْكرة الدولة وتقوية هيئات الاستخبارات

وتسيير الدولة أمنيا (كل المرافق والمشاريع تدار بمنطق أمني غاية في الدكتاتورية والصرامة والعنف ولو رمزيا) بينما يتم تغليف الواقع بألوان سياسية وديمقراطية فولكلورية. ولذلك ازدادت أزمة الدولة وفشل سياساتها وتعمّقت حالة الانهيار المجتمعي ولم يتحقق الاندماج الاجتماعي ولا المواطنة ولا دولة المؤسسات في ظل الحزب الواحد ولا الجيش حتى تحت شعارات الديمقراطية ووجود برلمان ودستور وأحزاب، فاللعبة تدار بنفس الطريقة التي ظلت تتم في ظل الاستعمار. هذه الحالة الزّبونيّة الاستبدادية هي السبب الأول والأخير في إنتاج البؤس السياسي والهامشية الإقليمية لموريتانيا وشعبها والفشل الذريع في بناء دولة القانون والمؤسسات والمواطنة والحقوق والانخراط في مشاغل العصر.

ولذلك تواجه موريتانيا معضلة حقيقية تمثل إشكالية تطلب تفكيكا وتحليلا معرفيا نقديا إذ كيف يتم الفصل بين **الحقوق والامتيازات**، أي بين ما هو حديث وما هو تقليدي، وكيف تستطيع الدولة تجاوز واقعها وتناقضها الزبوني، وتجاوز مشكل الهوية التي وجدت دولة الاستقلال الحزب الواحد حلها في همزة الوصل، بينما كان العسكر يجدون شرعيتهم في العودة للمجتمع التقليدي (أمراء، ورؤساء قبائل وشيوخ صوفية) يستمدون منه الشرعية. كما تبدو الديمقراطية عصية لأنها المعضل هو كيف يتم غرس قيم العَصْرَنة السياسية في

مجتمع قبلي وفقير ومنتشر على صحراء واسعة. وكيف يتم تجاوز تراث الاستعمار، والتحول من الإدارة الريعية إلى الإدارة التي تخدم المواطن، وكيف يمكن حل المسألة الثقافية في بلد متعدد الأعراق وفي موقع جغرافي بين أفريقيا جنوب الصحراء والمغرب العربي، وكيف يمكن غرس قيم العَصْرَنة السياسية (انتخابات شفافة، فصل السلطات، قضاء مستقل، مجتمع مدني حر، صحافة حرة، تنوير معرفي...) في مجتمع قبلي ريفي تطغى عليه ثقافة القرابة والتضامن الدموي بدلا من لغة المصالح والقيم المادية العقلانية، وكيف يتم **ترميم الإجماع** لترقيع ما وهَى من مؤسسات المجتمع التقليدية لتخفف من غلواء الانفصام والقلق في النفسية الجماعية التي باتت تنظر للعصْرنة نظرة ريبة وشك بفعل ممارسات الدولة الخاطئة والمنافقة والمستغلة لكل شيء من المطلق الديني إلى العصري النسبي العقلاني. وكيف السبيل إلى ترميم الإجماع لبناء ما تطاير شعاعا من تراث الأخوة بين الناس الذين تعمّقت بينهم الأحقاد بفعل القمع والتخويف والتأزيم، وفي نفس الوقت بناء دولة المؤسسات. ويبدو أن المدخل الرئيس والطبيعي هو إنهاء سيطرة الجيش على الدولة والمجتمع، والبدء في بناء السياسي على منطق حقيقي وفي ظل إدارة رسمية محايدة وبعيدة عن التسييس والزّبونيّة، وبناء التداول السلمي على السلطة كحل وحيد لتجاوز الصراع العرقي

والقبلي، والفصل بين السلطات لبناء مؤسسات محترمة تحفظ المال العام وتقدم المنافع للكافة ليشعروا بانتمائهم للوطن فيكون بداية للمواطنة الحقة ويطفئ نار الفتنة ويخمد بؤر التوتر العرقي والقبلي، ويكون مدخلا للتعايش في ظل تنوع ثقافي حقيقي في ظل مظلة عربية إسلامية افريقية متسامحة ومستنيرة وأصيلة. معضلة موريتانيا اليوم أنها بلد لم يحسم خياره الديمقراطي بعيدا عن هيمنة المؤسسة العسكرية البالغة القوة والنفوذ ولعلها تتمتع بتماسك نادر في مجتمع مفكك، وأن يتجاوز المشكلات العرقية والطبقية ومعضلات الفقر والأمية سلميا وديمقراطيا. وما زالت السلطة تخضع لسلطان مؤسسة غريبة على الديمقراطية والمجتمع ملغوم بالمشكلات العرقية والاجتماعية والفقر وبطالة الشباب وانهيار التعليم وعدم الحسم في الهوية.

والخلاصة أنه لا يمكن حل المشكلات الكبرى المطروحة في موريتانيا إلا بالتوافق أي عبر الحوار الوطني والتنازل المتبادل بين القوى الاجتماعية والوطنية، أما العملية الديمقراطية فهي لحسم الصراعات الفرعية والثانوية وتنظيم التنافس في مراتبه السياسوية والإجرائية وليس البنيوية.

وليس من مصلحة الموريتانيين القفز على واقعهم القبلي والشرائحي والعرقي، لأنه في نهاية الأمر، منتج تاريخي،

وفطري، ويمكن توجيهه لدعم التوافق والعلاقات البينية الأهلية وتنظيمه تحت يافطة الامتيازات المقننة، ليتم فصل الحقوق العامة عن الاعتبارات الزبونية التي جعلت الدولة ضعيفة وفاسدة وغير قادرة على الوفاء بدورها المؤسسي والوطني.

وبالطبع يجب تدريجيا تخليص الممارسة السياسية من تدخل العنف المادي والرمزي، ما يقتضي إبعاد الجيش ـ الأمن عن السلطة، وهو مسعى لن يتم إلا بإنهاء حالة القلق والريبة الموجودة لدى «الدولة العميقة» تجاه المشكلات الوطنية وطريقة طرحها وعلاقتها بالمضمون الثقافي ـ الاجتماعي المحلي وصلتها بالتأثير الخارجي وأدواته الاقتصادية والإيديولوجية.

وقبل ذلك يأتي الإسلام كمرجعية حاكمة وناظمة للمجتمع والدولة، ويمكن للقيم الإسلامية أن تكون منطلقا جديا لتجاوز العدمية والكراهية والحدية التي تهيمن على الحقل السياسي ـ الإيديولوجي، شريطة أن يتم ذلك في ظل التوافق والحوار وثوابت الإجماع الأهلي.

وبالقطع لا يمكن أن يكون الإسلام مكونا عاديا مثل غيره من المكونات الهوياتية، لقدسيته وسموه، وإسهامه التاريخي والحضاري، لكن تنزيل ذلك الإسهام وتقنينه سياسيا ومؤسسيا وتنظيم علاقة التسيّس بالتديُّن (وليس الدين) مدخل إلى تلك المقاصد الوطنية الضرورية.

وستبقى أي محاولة لفصل الدين عن الدولة في موريتانيا عبثا حقيقيا، لكن تنظيم تلك العلاقة وتقنينها ووضع ضوابط منهجية وتنظيمية للحقل التديُّني العام وصلته بالتسيُّس، أمر ضروري وممكن ومقبول.

وهو حال اللغة العربية التي ستبقى اللغة الجامعة للموريتانيين بوصفها لغة الدين ولغة الحضارة الإسلامية في أفريقيا ومرجع التراث الأفريقي الإسلامي، لأن الفكرة القومية العروبية ـ والأفريقية والأمازيغية ستتراجع كثيرا، وسيعزز الإسلام دوره كهوية جامعة وملهمة للمسلمين في الصحراء الكبرى وأفريقيا في مواجهة الكيانات الوطنية التي ستتعزز صبغتها التغريبية شيئا فشيئا وتبعيتها للسياسات الأجنبية في مواجهة ما يسمى الإرهاب والنزاعات الإقليمية وغيرها.

وهو وضع قد يسهم تدريجيا، في تعزيز حالة من الانقسام الحدي داخل المجتمع السياسي ـ الثقافي، بين فريقين: تيار تأصيلي يتشبث بالقيم الدينية والحضارية الإسلامية بوصفها المرجع الوحيد للدولة والمجتمع، وتوجه تحديثي يرفض أي علاقة بين الدين والدولة أو دور للغة العربية في حل المسألة الثقافية. وهو وضع كارثي بامتياز يمكن أن يزعزع أركان الكيان الوطني ويفتح الباب أمام الصراع الداخلي والتدخل الأجنبي.

ويبقى الحوار الوطني والحلول السلمية أفضل السبل لإعادة التوافق بين القيم الإسلامية والأفكار العصرية المفيدة، والتفاهم المجتمعي والتنازل المتبادل، والممكن، أنجع الوسائل لإنهاء القطيعة والتأزم والمواجهة بين مكونات المجتمع والتي تجد جذورها العميقة في خشية كل فرد وجماعة من الحرمان من الفرص المادية (الإدارية والريعية) والإقصاء من التدبير العام، وليس بالضرورة رفضا للدين أو اللغة العربية أو حتى لوحدة البلاد، على الرغم من وجود دعوات متطرفة تشير إلى مطالب كانتونية و تجزئة مجتمعية عرقية مزعجة، وهوية مركبة تغريبية مخيفة وغير مقبولة بالمرة.

تلك الإشكاليات هي الخيط الناظم بين هذه البحوث والمقالات التي كتبت في فترات مختلفة، لكن هاجسها ظل هو نفسه، رغم التغيرات السياسية والثقافية في موريتانيا المستقلة إلى يوم الناس هذا.

ولله الأمر من قبل ومن بعد

حماه الله ولد السالم

نواقشوط في 4/ 02/ 1435

من هجرة خير البرية


القسم الأول
بحوث

أزمة الدولة الوطنية[1]
الجذور التاريخية وعواقب التحديث

(لا تسبّوا العامة، فإن فيهم خيرا كثيرا، يُطْفئون الحريق ويردّون السّيْل ويشْغبون على وُلاة السّوء)!

مقولة تنسب للشعبي

إضاءة

مقولة طريفة بالغة الدلالة، تعود لتراث تنويري ثائر منحاز للناس وحقوقهم، تم قمعه أو تهميشه في دائرة السياسي والاجتماعي العربي لصالح خطاب «الخاصة» وتشريع «حكم المتغلّب» ومنع الثورة وتأويل الديني ضدا على كل ما هو عقلاني ومجتمعي خدمة للحاكم وزمر المفسدين.

يستعيد العقل العربي اليوم مع الربيع العربي تلك المقولات ولم تعد تثير لديه تلك الحساسية بل تشكل زادا

---

(1) بحث قدم إلى مؤتمر العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة (20-23) مارس 2013.

للتنوير الديمقراطي والعَصْرَنة السياسية والتحديث المؤسسي وتجاوز قرن التبعية الاستعمارية والقمع والاستبداد الوطني والذي تم تحت شعارات براقة ثبت كذبها أو تفريغها من أي مضمون إنساني ووطني حقيقي، ما يكشف عن أصل الأزمة العربية وهو بنيات التسلط ونظم الاستبداد(1). التي هي أصل المشكلة ومكمن الداء.

هذا البحث يهدف إلى دراسة عواقب أزمة الدولة الوطنية في بلداننا العربية من خلال التركيز على الحالة في موريتانيا لخصوصية موقعها العربي ـ الأفريقي وتعقيد تكوينها العرقي ووضعيتها الجيوـ سياسية الحساسة، وعواقب ذلك على المجتمع، وأسباب فشل الاندماج المجتمعي وغياب المواطنة وما يتصل بها من حقوق وقيم عصْريّة ضرورية للإنسان اليوم.

وما تزال موريتانيا تاريخا ودولة لمّا تستقر بعْدُ في الحقل المعرفي العربي، ما يستدعي عرض بعض المقدمات السيسيو ـ

(1) راجع مثلا: عزمي بشارة: في المسألة العربية، مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2010، وانظر: مجموعة من المؤلفين: الدولة الوطنية المعاصرة: أزمة الاندماج والتفكيك، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي رقم (58)، 2008.

تاريخية وحتى بعض المعطيات المعاصرة أو التذكير بها. ولأن موريتانيا المعاصرة كيان سياسي فرنسي بامتياز، حدودا وإدارة وتنظيما وحتى استقلالا، كباقي غالبية المستعمرات الأفريقية.

ورغم غياب الدولة قبل الاستعمار فقد كان هناك مجتمع موحد في تقاليده الدينية والثقافية ومنتشر على مجال جغرافي معروف، وله نظم سياسية في شكل إمارات، لكنه شديد الانقسام بفعل التعارض الطبقي الحاد والبنية الانقسامية التي درسها الإناسيون، وبفعل حالة السِّيْبَة التي تختلف عن نظيرتها في المغرب حيث توجد الدولة المركزية.

أولاً: عناصر سيسيو ـ تاريخية:

1- خيار السلطتين تعويض عن الدولة المرابطية:

دلت التجربة التاريخية على أن الدولة في المجال الموريتاني قبل الاستعمار، وجدت فقط في حقبة ما قبل الإسلام في شكل **دولة الأنباط** التي كانت تقوم على خضوع القبائل لعصبيات قوية يحكمها ملك ليس له دين محدد. ثم في عهد دولة المرابطين، التي وحدت البلاد سياسيا وبشريا، ورغم أهميتها الاستثنائية في تاريخ المغرب الكبير وبلاد السودان، لكنها أنتجت سلطة بالغة القسوة والعنف، فرضت رؤية مذهبية واحدة، سفكت باسمها الدماء الغزيرة في

المغرب والصحراء الكبرى، ما أنتج تعقيدات خطيرة كادت تفرغ الصحراء من صنّاعها المهرة وتنهي حركة القوافل جنوبا[1].

ولذلك لم يستطع الموريتانيون استعادة إرث الدولة المرابطية، ورسخ النموذج القائم على أنّ الوظائف السياسية لأهل الشوكة أما الخطط الدينية فهي من اختصاص قبائل الزوايا.

وهو ما اعتبره بعضهم ضربا من «العلمانية» غير مصرّح به، لكنه في الحقيقة ليس إلا نوعا من تقاسم العمل في

(1) أهم دراسة حول المرابطين وتاريخية الرباط كشعار إيديولوجي البحث القيم والضافي والنقدي للبحاثة المعنون: DE MORAES FARIAS, PF < <The Almoravids> > المنشور في مجلة معهد أفريقيا السوداء بداكار، Bull. <u>IFAN</u>, XXIV, 3-4, 1967, P 794-878 وبخصوص القاعدة الايديولوجية للمرابطين تمكن مراجعة: د.حماه الله ولد السالم: الأصول الفكرية لحركة المرابطين، بحث منشور ضمن أعمال مؤتمر حركة المرابطين، نواقشوط 16- 18 أبريل، 1996، كما تمكن مراجعة مجموعة قيمة من الأبحاث حول التاريخ العام للمرابطين في: تاريخ أفريقيا العام، منشورات اليونسكو، باريس، 1992، ج3.

مجتمع البادية ونظاما للتمييز بين الإمامة والسياسة، أي بين الخطط الدينية والخطط العسكرية، وهو نموذج بالغ التأثير في حياة القوم ما يزال مهيمنا على حياتهم التدَيُّنِيّة وممارستهم السيسيو - سياسية وإلى يوم الناس هذا.

التكوين الاجتماعي ما قبل الرأسمالية:

عاشت موريتانيا عزلة حقيقية كتلك التي عرفتها باقي بلدان الوطن العربي في ظل الدولة العثمانية خلال قرون أربعة.

وقد أدت العزلة إلى رتابة الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية رغم التواصل النسبي مع المتوسط عبر القوافل التجارية والعلاقة الدينية مع المشرق من خلال الحج.

ولم يستطع الحضور الأوروبي البرتغالي والإسباني على الشواطئ الموريتانية ابتداء من 1443م التأثير على جغرافية الذهب - محط أنظار الأوروبيين - ولا تغيير سير القوافل نحو الغرب، كما لم يستطع هز رتابة الوحدات السياسية والاقتصادية المحلية رغم أنه مثل بداية الاختراق البضاعي المحدود[1].

(1) CENIVAL.P.DE.,et MONODE, TH, Description de la cote d'afrique de Ceuta au Senegal par Valantin Fernandes (1506-1507), Librairie Larousse, 1983, pp 69 etc.

وبقيت القبيلة هي الثابت السيسيولوجي، وتعتبر موريتانيا البلد المغاربي شبه الوحيد - إلى جانب ليبيا - الذي ما تزال القبيلة حاضرة فيه بقوة سياسيا ومجتمعيا. وظلت هي وحدة التنظيم الاجتماعي الأساسية منذ ما قبل الاستعمار حتى اليوم.

وهي مجموعة بشرية ترتبط برابط الدم والنسب وفكرة الانحدار من جد مشترك، غالبا ما يكون مجرد جد إسْمي (Ancetr Eponyme) والملكية الجماعية للمجال الترابي «التاريخي» المحتكر نظريا بما يحويه من مياه ومراعي، وتخضع لسلطة مجلس من رؤساء البطون ينتخب من بينهم عبر التنافس رئيس القبيلة وغالبا ما يكون من بيت «النبالة التاريخية»[1].

لقد كانت حالة الانقسام داخل بنية المجتمع القبلي متساوقة مع آلية الالتحام في وجه الأخطار الخارجية والشعور بالانتماء إلى هويات أوسع مع القبائل الاخرى (شعب، أمة).

واستخدام رواد السيسيولوجيا الاستعمارية مفاهيم نظرية لتحليل المجتمع والسلطة في المغارب منها مفهوم بلاد

(1) راجع مثلا: رحال: دراسات صحراوية، الرباط: دار أبي رقراق، 2005، صص 99-131 ومراجعه الأجنبية وتعليقه عليها.

المخزن مقابل بلاد السّيْبَة، ومن أبرز مستخدمي هذا النموذج التفسيري الاستعماري روبير مونتاي[1] Robert Montagnè وجوهر أطروحته أن أي أزمة خلافة، تعصف بالمخزن، تنتفض بعدها القبائل الأطراف أو التخوم، وترفض دفع الضرائب، وهو وفقا لطروحات السيسيولوجيا الاستعمارية يرى بأن «السّيْبَة» تعبير عن النزوع إلى الاستقلال وبناء «الجمهوريات البربرية».

وهو تفسير غير صحيح بالمرة، لأن القبائل التي تنتفض لا تتخلص من بيعة السلطان، بل تتمرد على القيَّاد والحكّام فيها والولاة الذين يبالغون في فرض الضرائب وقمع السكان لاسيما في الجبال والمناطق النائية.[2]

أما في موريتانيا، فرغم فراغ السلطة المركزية

(1) راجع له: Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc Collection Archives. Author Publisher, Afrique orient, 1989.

(2) من أبرز الأعمال المونوغرافية التاريخية القيمة التي بينت فساد نموذج السّيْبة: أحمد التوفيق: المغرب في القرن التاسع عشر: إينولتان (1830-1912)، الرباط: كلية الآداب، 1983، راجع الفصل السادس عشر (المخزن وممثلوه المحليون) والفصل الثامن عشر (آثار العلاقات الجبائية والتسخيرية).

(Vacance du pouvoir) كانت هناك تقاليد سياسية تحد من غلواء الحروب والصراعات، وكانت **السّيْبَة** تحدث في حال أزمة خلافة في الإمارات أو بسبب القحط وما ينتج عنهما من خوف واضطراب مسالك القوافل وهي قنوات التموين بالحبوب من بلاد السودان «الزنوج». ولم تمنع الحروب القبلية ولا الطاعون ولا المجاعات من نمو المدن وتراكم الأموال في المضارب البدوية لأهل الشوكة ولقبائل الزوايا، بل وظل **مسلسل الأوبئة ـ المجاعات ـ الحروب يعيد وبصورة دورية التوازن بين السكان وإمكانات الأرض**[1].

ويمكن التنبيه على دور عنصرين رئيسين في تلك الحالة:

• **المجتمع الأهلي**[2] وهو المؤسسات الأهلية الدينية والاجتماعية التي وجدت في المدن وظهرت بعض أشكالها

(1) هذا الاستنتاج هو للأستاذ عبد الودود الشيخ: خاتمة أطروحته السالفة، مترجم للعربية، مجلة الوسيط، نواقشوط، 1987

(2) حول المجتمع الأهلي راجع مثلا: د.وجيه كوثراني: السلطة والمجتمع والعمل السياسي، من تاريخ الولاية العثمانية في الشام، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (13)، 1988، صص 31-41. وتحليله لنظام الالتزام ينطبق على شكل العلاقة بين الأعيان ورؤسائهم ثم مع مؤسسة الضرائب الاستعمارية.

داخل مضارب قبائل الزوايا البدوية. ويمثل التطبيق التاريخي لبعض عناصر الإجماع المجتمعي في غرب الصحراء (le consensus social)[1].

● **المؤسسات السياسية:** وجدت إمارات لكل منها فضاؤها الحيوي ومواردها الأساسية التي لا غنى لها عنها.

وكانت «إيديولوجية» القبائل الزاوية هي مصدر الشرعية لتلك الكيانات السياسية، أي أن الزوايا هم الذين «يُمَجْتِعُونَ» [من الاجتماع] **المؤسسة السياسية بواسطة خطابهم التيولوجي ـ المعرفي**[2].

الباحثون الغربيون المعاصرون يفسرون نشأة النظام

---

(1) انظر مثلا: ولد السالم (حماه الله): المجتمع الأهلي الموريتاني، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

(2) من أهم الأعمال حول الإسلام والسلطة والقبيلة في موريتانيا هو أطروحة عبد الودود بن الشيخ المعنونة: Nomadisme, Islam et **pouvoir politique dans la société maure precoloniale (XIème siècle-XIXème siècle): essai sur quelques aspects du Tribalism, these Doctorat,** 1986 وقد رجعنا إلى مقالات وملخصات منها أنجزها مؤلفها ونشرها في العدد الأول من مجلة الوسيط، المعهد الموريتاني للبحث، 1987، وفي حوليات الآداب، نواقشوط، 1988-1989.

الأميري تفسيرات شتى، انطلاقا من خلفياتهم المعرفية، التي تؤسس لفهمهم الخاص لمجتمع «البيضان»[1].

2- الاندماج في النظام العالمي: التغلغل البضاعي الأوروبي الميركانتيلي

لقد كانت مظاهر الإنتاج محدودة ومحصورة في تجارة القوافل بعيدة المدى، وإنتاج الملح والتمور والصمغ العربي، ومبادلة تلك المواد بالذهب السوداني المنتج في أفريقيا جنوب الصحراء، أو بالمواد المصنوعة القادمة من أوروبا

---

(1) شارل استيوارت Ch.Stewart يتبنى طروحات النظرية الانقسامية ويرى أن الإمارة مجرد نظام سياسي أقامته قبائل الشوكة المحاربة يوازيه المجتمع الديني للطرق الصوفية وقبائل الزوايا.

راجع عمله: Stewart: "Political authority and social stratification in Mauritania" in: E.GELLNER et C.MICAND:Arabs and Berbers,Londres 1973 (375-393)

أما هامس C.Hames يعتبر السبب في ظهور الإمارات هو التغلغل البضاعي الأوروبي على السواحل، الذي جعل القبائل تتكتل للحصول على مغانم من التجارة الأطلسية، لكن ذلك جعلها رهينة للتجار الأوروبيين مما دق إسفين الصراع داخل تلك الإمارات.

H.ames: l'evolition des Emirats Maures sous l'effet du capitalisme marchand europ|ens,in: Production pastorale et societe,Paris,MSH,1979,(375-398)

على الشواطئ.

سادت تجارة المقايضة بالأثواب والأنعام، وسيقلب الاستعمار الفرنسي الآية ويدخل النقود الفضية ثم الورقية.

ورغم ذلك كان هناك فائض تجاري نسبي مكن من نمو أشكال من التدوين والمعرفة العربية الإسلامية التقليدية.

وساهم انتشار الثقافة العربية الإسلامية في قفزة حقيقية من **اقتصاد شفاهي** عماده العناصر الذاتية من طول أعمار الشهود وقوة ذاكرة الشاهد وأمانته وغيرها من العوامل الذاتية إلى **اقتصاد كتابي** قوامه الوثيقة المكتوبة طبقا للمعايير الشرعية والعرفية والتجارية، ولذلك كانت العلاقة ارتباطية بين الثقافة العربية الإسلامية وتجارة القوافل[(1)].

تعود تجارة الصحراء إلى عهود موغلة في القدم، وعرفت قفزة مهمة منذ القرن الثاني الهجري (8م) بفعل انتشار الإسلام وازدياد التلاحم بين ضفتي الصحراء بين شمال أفريقيا وبلاد السودان[(2)].

(1) حول هذا النموذج التحليلي راجع: جاك كَودي: GOODY, La Logique de l’écriture: aux origines des sociétés humaines,Paris: A Colin, 1986.

(2) راجع: جان دوفيس: "التجارة والطرق التجارية في غرب أفريقيا"، تاريخ أفريقيا العام، ج3، ص403 - 479.

ولم يكن تطور المسالك التجارية، فجائيا ولا ارتجاليا، بل كان على العكس من ذلك حركة بنيوية، بطئية، ولكنها حاسمة، شأنها شأن كل تحول يتم على صعيد البنى الاقتصادية - الاجتماعية حيث يتم في مدة زمنية طويلة longue duree بتعبير مدرسة «حوليات» الفرنسية[1] Ecole des Annales.

وأدى خروج أوروبا من مشكل الذهب الشهير[2] وسيطرتها على تقنيات الملاحة في أعالي البحار بعد عدة إخفاقات، إلى حدوث طفرة في الكشوف الجغرافية، مما كان له أثره على المسالك التجارية التي بدأت تخرج نهائيا من المتوسط الذي كاد يستحيل، في يوم من الأيام، «بحيرة عربية»، إلى المحيط الأطلسي. وقد أسس البرتغاليون ـ امتدادا لتلك الكشوفات، مركز آرْگين (Arguin) على الشواطئ الموريتانية، وفق سياسة لتأسيس محطات سفن الكارافيلا ووكالات تجار لشبونة على طول السواحل الأفريقية[3].

---

(1) Braudel (f),. A.collin,paris. 1984, p: 41 etc.

(2) حول هذا المشكل، راجع: مارك ابلوك، مشكل الذهب في العصر الوسيط، ترجمة م. إسكندر، منشورات الجمعية التاريخية المصرية، القاهرة، 1968.

(3) راجع حول الكشف البرتغالي وتوابعه: تاريخ أفريقيا العام، مرجع سابق، ج4، ص: 305 و 326 و 635 و 670.

لقد خسرت القوى القبلية أمام القوى الأوروبية المتنافسة على الشواطئ، لكن هذه اكتفت بالتمركز على الشواطئ والحصول على مواد هي بحاجة لها مثل الصمغ والرقيق والذهب وغيره.

وظل تجّار مستعمرة سان لويس بالسنغال منذ 1659 حتى 1898 يوجهون سياسة الولاة العسكريين ويمنعونهم من التقدم شمالا ما ساهم في بقاء البلاد خارج النفوذ الاستعماري لكنها ستقع تحته منذ 1898-1903 بعد انهيار البنية السياسية الأميرية وتصدع نظام القوافل وتدهور سلطة جماعة الحل والعقد في المدن، ما جعل القيادات الدينية والعلمية ترحب بالاستعمار الفرنسي بعد أن صار واقعا لا محالة ومنقذا لها ولمصالحها.

رغم سيئات الاستعمار وطابعه الاحتلالي لكنه في نهاية المطاف تحديث تاريخي لا مفر من الاعتراف بنتائجه، لأنه هنا صانع الدولة ومنشئ هياكل التحديث المؤسسي من العدم. ومن هنا وجاهة التذكير بتاريخية الحدث الاستعماري ونتائجه.

4 - وقْعُ الحدث الاستعماري وردود الفعل الأوّلية

تم في الفترة ما بين 1880 و1914 إخضاع منطقة غرب

أفريقيا كلها باستثناء ليبيريا للحكم الاستعماري، وقد مرت هذه العملية بمرحلتين امتدت أولاهما من سنة 1880 إلى أوائل القرن العشرين تقريبا وثانيتهما من أوائل القرن العشرين حتى اندلاع نيران الحرب العالمية الأولى سنة 1914، وشهدت كل من هاتين المرحلتين نشاطا أوروبيا مختلفا نجمت عنه مبادرات وردود فعل مختلفة من جانب السكان المحليين، وفي موريتانيا آنذاك، كانت ردود الفعل والمبادرات متوقفة في معظمها على الوضع المحلي، ومن بين متغيرات تلك الأوضاع طبيعة الوضع السياسي ودرجة انسجام المؤسسة الاجتماعية والعلاقة مع القوى الأجنبية وكذلك مدى تغلغل النفوذ الأوروبي سياسيا وتجاريا في الهياكل المحلية[1].

ولم تؤد الضغوط التجارية والسياسية الأوروبية على السكان المحليين وظهور الاستعمار على أطراف البلاد، **إلى تبلور وعي نهضوي حديث كذلك الذي نجم عن الحملة النابليونية على مصر سنة 1798، بل لعل الأمر كان أقرب إلى حالة الوعي المأزوم المشوب بحالة من الرعب والتوجس من المستقبل**، التي سادت في المغرب بعد احتلال الجزائر سنة

(1) راجع: مجموعة مؤلفين: تاريخ أفريقيا العام، باريس: اليونسكو، 1992-1996، ج7.

1830 وعقب معركة إسيلّي التي هزمت فيها قوات السلطان.

ويرجع ذلك إلى أسباب عدة، منها طبيعة تكوين المجتمع والعلاقة بين قطْبيه (الأمراء والعلماء) وموقفهم من الاستعمار وتوابعه..

في مطلع القرن العشرين بدا وكأن السجال الفكري بين الفقهاء الموريتانيين بشأن الاستعمار قد كاد يحسمُ لصالح الذين قبلوا بالعيش في ظل الأجنبي، رغم أن هذا الاتجاه الأخير لم يكن وليد اللحظة الاستعمارية، بل كان صياغة جديدة للنظر الفقهي الذي سبق وأن «شرّع» سلطة أهل الشوكة من قبائل بني حسّان، وهو موقف تبنّاه الفقهاء حفظا لما يرون أنه «بيضة الدين» وحفظا لمكانة العلماء الذين كانوا قادة المجتمع الأهلي في المدن والبوادي، وتذليلا منهم كذلك للمشكلات الشرعية المتولّدة من التعامل التجاري مع الأوروبييّن على السواحل غربا، ومع الوثنيين في التخوم السودانية شرقا.

إلا أنه ينبغي التساؤل عما إذا كان الخطاب الإصلاحي المحلي قد طور رؤيته إلى المستوى الفكري التجديدي الذي بشر به كبار المصلحين في المشرق العربي أم أنه لم يكن يتحرك ضمن آفاق مستقبلية نهضوية بالمعنى الحديث للكلمة بل ظل يتحرك في دائرة القديم وضمن إشكالياته الفقهية

والسياسية كحال الرؤى التقليدية؟[1]

لقد كانت المفاوضات بين الاستعمار الفرنسي والموريتانيين، تتم بطرق مختلفة أوضحها الحوار مع كبار العلماء والاتفاقيات المنفردة مع الأمراء ورجالات القبائل.

وقد كان الشيخ سيديّا بابا ت 1924م، أبرز منظري قبول الاستعمار بوصفه أهون الشرين إذا قيس بالفوضى والسّيْبَة التي سادت أواخر القرن 19م.

كما يكشف خطابه بشأن ضرورة الاستفادة من علمانية الدولة الفرنسية، عن وعي جزئي بخصائص العلاقة بين السلطة والمجتمع عموماً وشروطهما التاريخية في الحضارة الغربية، ولاسيما مسألة الفصل بين الدولة والدين التي كانت حجر الزاوية في تحديث المجال السياسي الأوروبي في القرون الماضية، واعتقد الشيخ بابا أن بمكنته الإفادة من تلك الشعارات التي يرفعها الفرنسيون في بلدانهم.

فهو يقول في الرسالة نفسها «إنه قد تقرَّر في قوانينهم [الفرنسية] المتفق عليها منذ حين عدم التعرض لأحد من أهل

(1) رجعنا في المباحث التالية إلى: مجموعة من الباحثين: أعمال ندوة مائة سنة من التاريخ الموريتاني، كلية الآداب، نواقشوط، منشورات مخبر التاريخ، 2000.

الأديان كائناً من كان وإن من تعرض لصاحب دين من المسلمين أو غيرهم يعاقب عقوبة شديدة، وشاهدنا مصداق ذلك. وقد رأينا من أسلم من الفرنسيين وغيرهم في أندر وأنْدكار [داكار] لا يعرضون له بقليل ولا كثير بل يكادون تكون النصرانية وسائر الملل عند جمهورهم الآن سواء بل عونهم على إظهار شعائر الإسلام ببناء المساجد وإقامة الملل عندهم والمؤذنين والقضاة والمدرسين وإجراء أرزاقهم من بيت مالهم كل حين)[1].

وبالطبع فإن الاحتلال الفرنسي لم يأت لتيسير الدين، وحماية المُتديّنين، بل جاء لتحقيق مصالحه السياسية والاقتصادية وحتى الدينية التبشيرية.

المقاومة: واجه الاستعمار الفرنسي مقاومة ضارية استمرت من 1898 حتى 1934 تاريخ السيطرة على تخوم موريتانيا الشمالية المتاخمة للمغرب، وبعدها نشط الوعي الوطني ولاسيما منذ الحرب العالمية الثانية وبرزت مظاهر الرفض الشعبي للمدرسة الفرنسية الاستعمارية المنافسة للمدرسة الأهلية (المَحْضَرَة) وهي الممانعة التي يسميها بعضهم خطأ (المقاومة الثقافية).

---

(1) من رسالة مخطوطة بحوزتنا نسخة منها. والأصل محفوظ في مكتبة آل الشيخ سيديا في قرية (بوتليميت) جنوب شرق العاصمة نواقشوط.

ثانياً: التكوينات الاجتماعية ـ الاقتصادية في ظل الاستعمار:

كانت هناك فئتان أرستقراطيتان هي فئة ذات شوكة من الأمراء وشيوخ القبائل وفئة من الفقهاء والتجار والمشايخ؛ الأولى هي طبقة أهل السلطة من قبائل بني حسّان والثانية هي معظم قبائل الزوايا ذات الوظيفة الدينية والعلمية وقد أبقى الاستعمار على مكانة الأرستقراطيتين وإن كان أعطى امتيازات أكثر للأرستقراطية الدينية لعامل تأثيرها في المجتمع وليعزز الشعور السائد بأنها كانت تعاني مظالم الفئة المُحاربة.

وبقيت ملْكية الأرض تابعة للقبائل ولأعيانها بشكل خاص يقوم بزراعتها العبيد وهم مرغمون على تسليم معظم الإنتاج لسادتهم أو في شكل هبات لرجال الطرق الصوفية أو الرؤساء التقليديين.

وبذلك ساد نمط إنتاج استرقاقي ـ إقطاعي متداخل في ظل سلطان فئتين أرستقراطيتين متنافرتين ومتوازنتين نظريا.

أما معظم أفراد القبائل المحاربة فكانت «أرزاقهم في رماحهم» بعبارة ابن خلدون، يغيرون على القبائل المتنافسة ويبتزّون الفئات التابعة من الرعاة (الأقنان) وقد يغيرون على قوافل الزوايا في حالات الفوضى. ويتلقى معظم الحاشية الأميرية فُتات ما يناله الأمير أو القائد من مال منهوب أو هبات من تجار أوروبا على الشواطئ.

ويسود بين رجال القبائل الزاوية نشاط تجاري واسع مع وظائف دينية من قبيل الإمامة والقضاء والفتيا والتعليم والرقية والتمائم مع ممارسة الابتزاز المالي للرقيق والرعاة.

أما الفئات الأخرى من الرقيق والرعاة والفنانين والحرفيين فهي مسخَّرة لخدمة الفئتين السابقتين رجال الدين والمحاربين، وهي بنية اجتماعية لم تتغير منذ ألف سنة.

ظل المجتمع الموريتاني يحتقر الحرفة ويعتبر ممارستها رمزا للضعة والمذلة بل وللشؤم، ما قصر ممارسة الحرف على طبقة معزولة ومهمشة ومحتقرة رغم اعتماد المجتمع على ما تنتجه من أدوات للكتابة والحياة اليومية وحتى الحربية.

أما الفنون ماثلة في الموسيقى فكانت ضحية التحريم المرابطي وإن خفف من غلوائه قدوم بقايا أسر موسيقية أندلسية مع عشائر الهجرة الهلالية، ومع ذلك بقيت الموسيقى شأنا حربيا وعملا محظورا في مضارب قبائل الزوايا شديدة التشدد دينيا واجتماعيا.

وكان الرقيق نوعان: أبيض ماثل في طبقة الرعاة الأحرار نظريا لكنهم يتبعون مالك الأنعام التي يرعونها ويعتاشون منها، في ما يشبه الأقنان في المجتمع الإقطاعي الأوروبي، ورقيق أسود كان مستعبدا بالكامل ينتقل بالشراء والهبة وإن كانت

أعداد الرقيق المنزلي محدودة وتجارته عبر القوافل قليلة لا تتجاوز الآلاف خلال خمسة قرون.

ولم تتطور أدوات الإنتاج مطلقا بل ظل المحراث بسيطا وعاديا مع المنجل وهما مصنوعان محليا أو مستوردان من الجوار الأفريقي.

سيتحول التجار إلى مستوردين للمواد التجارية الأوروبية ووكلاء صغار لتجار في المستعمرات الفرنسية الأفريقية.

وسيكون من أبناء الأعيان الدينيين في صفوف قبائل الزوايا من يلتحقون بالمدرسة الاستعمارية ليتخرجوا كتبة ومترجمين ووكلاء للإدارة الاستعمارية ستعتمد عليهم ليحلوا محلها في تسيير الشأن العام غداة الاستقلال.

لقد انقسمت فئة الفقهاء والصوفية بين مقاومة الاستعمار ومُوال له ووسيط بينه مع مجتمع الزوايا بغية الحصول على قبول السكان لسيطرة الأجنبي تحت شعار السلم الاستعماري:

(Pax colonial).

لم يقض التغلغل التجاري الفرنسي على فئة الحرفيين، لأنّ العزلة هي التي حمت تلك الفئة ومنعتها في الآن نفسه من الفاعلية الاقتصادية ولذلك لم تظهر في موريتانيا المعامل مطلقا.

كانت الفلاحة محصورة في أقلية من المزارعين الزنوج

وكانوا يقدمون إتاوات للأمراء المحاربين، وبين العبيد التابعين للملاك.

والغريب أن الحرفيين لم يتحولوا إلى عمال صناعيين مطلقا بل ظلوا يمارسون فنون تقليدية من النقش والتعدين البسيط في مخيمات قبائل الزوايا، بينما التحق أغلب العبيد المحررين والهاربين من أسيادهم بالعمل الحر في الموانئ والمدن وشكلوا نواة العمال في المناجم والنقل.

تحولت تنمية الأنعام إلى تجارة تصديرية لصالح المستعمرات لتموينها باللحوم وكانت مدخلا للعناية بها بالتحصين ضد الأمراض وحصر أعدادها لتسديد الضرائب للإدارة الاستعمارية ما أدخلها في دورة الاقتصاد الاستعماري النقدي وزاد من تبعية أصحابها للإدارة وأوامرها.

1- شرعية حدود البناء القطري

ظهرت موريتانيا دولة مستقلة في نطاق ظل يحوي شعبا متميزا بلغته وثقافته وعاداته وهو البيضان (عرب الصحراء) على الأقل منذ القرن 17م. وإن لم تكن فيه سلطة مركزية غداة الاحتلال.

لقد صمدت الدولة القطرية في موريتانية رغم غياب التجربة المركزية غداة الاستقلال، وشساعة المساحة، وضعف الوعي

بالمواطنة والاندماج وسيطرة التكوين القبلي والتنافر الاجتماعي. وغياب البنية التحتية وسيطرة نمط الظعن والترحال.

ولعل أكثر التفسيرات إجرائية هو الطابع التوافقي القبلي الذي قامت عليه شرعية الدولة الوطنية الموريتانية والذي ما يزال صامدا وقويا رغم انه اكتسى طابعا زبونيا أضر بالدولة والمجتمع ضررا بليغا.

ينضاف إلى ذلك تأثير العامل الخارجي وهو حماية فرنسا للكيان الموريتاني في وجه الجوار الجزائري ـ المغربي القوي والمطامح الأفريقية الجنوبية.

لقد كانت موريتانيا صناعة فرنسية بامتياز، رغم أن هوية شعبها كانت قائمة على نحو لا لبس فيه وعلى أرض معروفة إجمالا[1]، لكن الكيان السياسي القانوني تم بعامل استعماري بالأساس.

وقد سعت فرنسا أولا إلى أن تكون موريتانيا قائمة على كل المجال الترابي لغرب الصحراء الكبرى لتضم كل الناطقين

(1) ظلوا يعرفون بلادهم معرفة إجمالية ويعرفون باسمها بين المشارقة وكان ذلك قائما لدى إخوانهم المغاربة رغم عراقتهم في السلطان: راجع مثلا:

- A. Laroui: Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912). Paris: F. Maspero,1977, pp 1-4.

باللهجة الحَسّانيّة المنتمين لشعب البيضان لكن ذلك المسعى لم يتحقق وبقيت مناطق متعددة خارجة عن ذلك المجال الموريتاني مثل إقليم أزواد في شمال مالي وأقاليم وادي الذهب والساقية الحمراء في الشمال.

ولذلك ولِد الكيان الموريتاني على مجال مقسم وظل شعب البيضان يعاني التقسيم والتجزئة ما شكل أولى معضلات عدم التطابق بين الكيان السياسي الوليد والحقائق الاجتماعية والثقافية التاريخية.

لقد دخلت موريتانيا العَصْرَنة السياسية محمّلة بإرث المجتمع التقليدي الضعيف المخترق، ومهام التوفيق بين مطالب التحديث في ظل التعارض بين العَصْرَنة الاستعمارية وخصوصية المجتمع.

وكان ظهور الكيان الموريتاني عملية رسم للحدود وفيها قليل أو كثير من الاعتباط، وسيكون خطاب دولة الاستقلال مزيدا من البحث عن الشرعية التاريخية للكيان الوليد، وهو عمل تقليدي في الكيانات القطرية التي طفقت نخبها في كتابة التاريخ الوطني، ونقد السيسيولوجيا التاريخية بغية تشريع الحدود الجديدة وإيجاد شرعية تاريخية للكيانات الوليدة وهو جزء من خطاب الهوية الوطنية الذي صاحب الاستقلال وطبع المشاغل التربوية والسياسية والحزبية.

وقد وصف المؤرخ الافريقي بوبكر باري تلك الحالة الهوياتية في نقده لكتابة التاريخ الوطني قائلا (لقد سجنت الدولة الوطنية التاريخ في نوعين من قمصان المخبولين: **الإجماع والصمت**. وبذلك نجحت في محو الخلافات والتناقضات في مجال التنافس على السلطة والثراء في الدولة ـ الأمة)[1].

ورغم ذلك فإنه من الثابت أن الاستعمار سلخ من المجال «التاريخي» للبيضان أقاليم عديدة ترتبط معها بوحدة ثقافية ولسانية وحضارية، حيث القبائل هي نفسها والعادات والتقاليد وحتى السحنة. وكانت النتيجة ضم إقليم «تيندوف» جنوب غرب الجزائر لمستعمرة الجزائر الفرنسية، وبقيت أقاليم الساقية الحمراء ووادي الذهب تحت السيطرة الإسبانية، وهيمنت مالي على إقليم الأزواد في شمالها وهو يتاخم شرق موريتانيا، وهي أقاليم «بيضانية» تنتمي لما كان يسمى عربيا (بلاد شنقيط)[2].

(1) بوبكر باري: سنغامبيا، دفاع من أجل تاريخ جهوي، ترجمة مصطفى أعشي وأحمد لقمهري، الرباط، معهد الدراسات الافريقية، د.ت، ص 50.

(2) حول هذه "الحدود" الثقافية راجع: مختار بن حامد: جغرافية موريتانيا، بيروت: دار الغرب الإسلامي ومعهد الدراسات الأفريقية، 1994، صص 8-10.

تبلورت حدود الكيانات القطرية الحالية، والتي أقيمت ضمنها الدول العربية كنتاج للتفاعل المباشر وغير المباشر مع الخبرة الاستعمارية والهيمنة الغربية خلال القرنين الأخيرين [1].

تعاني موريتانيا منذ ظهورها على المسرح الدولي من أزمة سياسية ترتبط بصميم كيانها القومي. وهي حالة مشهودة في بلدان مشابهة حيث أغلب دول أفريقيا تشكو من هزال كيانها القومي مقارنة بالدول الأوروبية وموريتانيا من تلك الدول لكن حدة المشكل تزداد لديها بقوة، لأن الكيان القطري الذي يسمى موريتانيا تأسس بفعل عامل خارجي هو التدخل الاستعماري، وليس لمسار داخلي طبيعي داخلي، ولم يتم تعيين حدود هذا الكيان إلا تدريجيا، واستجابة لاعتبارات خارجية.

وضع المنظر الاستعماري كوبولاني (Coppolani) مشروعا في ديسمبر 1899 لإنشاء موريتانيا الغربية التي تشمل موريتانيا الحالية وما يتصل بها شمالا وشرقا، في مجال واسع تنتشر عليه مجموعات من القبائل تتحدث اللهجة نفسها ولها نفس العادات والتقاليد والثقافة والقيم، لكن فرنسا تنازلت

(1) راجع: د.سعد الدين إبراهيم وآخرون: المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1996، ص 176.

لإسبانيا عن الساقية الحمراء ووادي الذهب، وضمت فرنسا نفسها ولاية أزواد إلى مالي، وتندوف إلى الجزائر المستعمرتين آنذاك[1].

وقد انطوى إنشاء الكيان الجديد على تجميع مجموعات قد لا تريد الانضمام وأخرى تريده بشكل آخر، وهي عملية سائدة في القارة حيث لا تتطابق الحدود السياسية ـ القانونية مع البنية الثقافية ـ الاجتماعية ما يشكل أبرز عوائق تطور الدولة ـ الأمة، ثم تكون الكارثة مع عواقب الاستبداد والفساد حيث تنفجر المكبوتات الثقافية والطموحات السياسية العنيفة.

2- نتائج التحديث الاستعماري والتشكيلات الاجتماعية الحديثة:

بدأت بوادر التطور السياسي قبل الاستقلال مع الوعي الوطني وتطور الحركة الوطنية وتأثير المبادرات النضالية الإقليمية ضد الاستعمار.

---

(1) Xavier Coppolani: Rapport d’ensemble sur ma Mission au Soudan fran5ais. Rapport d’ensemble sur ma Mission au Soudan fran5ais. Published 1899 by in. p 11.

نقلا عن رحال بوبريك: دراسات صحراوية، الرباط: دار أبي رقراق، 2005، ص 15.

أما التطور الثقافي فقد عرف تسارعا مع المدرسة ثم مطالب التعريب وتأثير التيارات الفكرية المشرقية ووصول الكتاب العربي المطبوع.

لكن التطور الاجتماعي كان بطيئاً بل وشبه راكد، بفعل جمود المؤسسات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية، تحت تأثير عوامل جغرافية واقتصادية سبق الإلماع بها.

لقد ظل المجتمع تحت قيادة أهل الشوكة ومشاركة قبائل الزوايا ـ فئة المتعلمين ـ وكان بينهما، رغم التعارض الوظيفي، نوع من التكامل على حساب بقية فئات المجتمع التابعة والمسترقة والممتهنة، على نحو قد يماثل التكامل بين النبلاء والكهنوت في السياق الأوروبي المبكر.

هذا التنظيم الاجتماعي خلق داخل المجتمع الموريتاني صنفين من الناس: من يعمل ومن لا يعمل.

بعد احتلال البلاد قرر الفرنسيون التعامل مع المشائخ الدينيين ورؤساء القبائل من المحاربين والزوايا، وصار هؤلاء صلة الوصل بين الإدارة الاستعمارية والمجتمع الموريتاني، ما دعم من نفوذ الفئات التقليدية لكنه ـ في الآن نفسه ـ سيضعف من علاقات التبعية بمرور الوقت تحت تأثير علاقات

القادمة في نشأة نخبة الاستقلال[1].

وأدى انتشار الأمن إلى تغيرات اقتصادية هامة، إذ اتسعت مناطق الرعي وصارت بعض القبائل أبعد في النّجْعة[2] عن ذي قبل، وتضاءلت الحروب القبلية والغارات والنهب والسلب، ما أنتج مستوى ملحوظا من الرخاء، فازدادت أعداد الأنعام لدى الأسر والخيم القليلة بعد أن كانت شبه فارغة الأيدي من أي ملكية.

لكن الطابع البدوي للانتجاع والتكتل في خيام مجتمعة على أساس القرابة الدموية والنبالة الاجتماعية، قلل من تأثير المسعى الفرنسي لإحلال قيم الحرية والمساواة والملكية الفردية محل علاقات التضامن بالقرابة والملكية الجماعية للمواشي والانتشار على مساحات شاسعة.

لكن سلطة الرؤساء التقليديين ظلت تضعف باستمرار بفعل الدسائس والصراعات، ما سهل على الإدارة الاستعمارية التعامل مع كل منهم على انفراد وفق شروطها الخاصة.

---

(1) MISKE Ahmed Baba, la lutte des classes en Mauritanie in ADBEL MALEK (A.) et al., **Renaissance du monde arabe**.Colloque interarabe de Louvain, Alger, Gembloux, 1972, (435-455), p 445

(2) الرعي بعيد المدى وكان خاصا بمُلّاك الإبل قبل الاستعمار.

ولم يلبث الرؤساء التقليديون يعانون نقصان هيبتهم وتقلص مواردهم، في وقت باتوا فيه مسؤولين أمام الإدارة الاستعمارية عن تصرف أتباعهم دون أن تكون لهم سلطة حقيقية لممارسة مهامهم[1].

كان التحديث الاستعماري هنا يخلق الشرط التاريخي لإنتاج تلك العلاقة الزّبونيّة بين الإدارة الاستعمارية ثم بين السلطة الوطنية والقوى التقليدية التي صارت تستمد هيبتها من النظام وتعمل لصالحه في ذات الوقت.

وداخل مجتمع الزوايا، ازدادت أعداد المتعلمين تعليما حديثا، وفتحت أمامهم أبواب بعض الوظائف الإدارية والقضاء والترجمة وغيرها، ما قلل من مكانة الأسر الدينية التي كانت تحتكر مناصب تقليدية (القضاء ـ التعليم ـ ...)[2].

وهكذا شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وضعا متعارضا في موريتانيا، ماثلا في بقاء النظام الاجتماعي الطبقي الذي كان قائما من قبل، وفي نفس الوقت تقلص نفوذ

(1) سعد خليل: موريتانيا الحديثة، رسالة ماجستير، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية العالية، 1977، ج 2، ص 858.

(2) نفسه، صص 855-859.

الرؤساء التقليديين والمشائخ الروحيين عماد هذا النظام الاجتماعي، كما استفحلت نزعة الانقسام داخل القبائل بفعل طول مقام رؤسائها في سان لويس قاعدة مستعمرة السنغال، وظهور الأسر الكبيرة البارزة على حساب البطون، وبرزت في هذا النطاق نزعة الهجرة بين الشباب إلى مدن مستعمرة السنغال بحثا عن التعلم والرزق، **ما عزّز الروح الفردية وهلهل نظام الولاءات الريفية**[1].

بعد أن رسمت الإدارة الاستعمارية حدود الصراع داخل القبيلة ومستوى العلاقات واتجاهاتها تم بذلك إعادة تأسيس معايير الصراع على السلطة والغنيمة كما كانت قائمة في المجتمع التقليدي بحيث صار النبيل والتابع يتنافسان في النميمة والوشاية للإدارة وهي تعطي الأولوية حسب كفاءة الواشي في عمله وليس حسب مكانته الاجتماعية والرمزية[2].

وبدلا من المِنح والعطايا والضرائب العُرْفية التي كانت

---

(1) نفسه: ص 859 وما يليها.

(2) راجع: CHASSEY FRANCIS DE,MAURITANIE 1900-1975 facteur economique, ideologique,..paris,1984, pp 104-106.

وأحمد محفوظ ولد مناه: ميراث "السيبة"، نواقشوط، المطبعة الوطنية، د.ت،: ص 93 (بتصرف).

النخبة تحصل عليها من مجتمعها ضمن شبكة من العلاقات العرفية والمغلفة بسلوكيات تخفف من وقعها على الحس الأخلاقي العام، برزت تلك العلاقات في أنماط زبونية فجة ووقحة وعارية من أي مضمون مجتمعي وقيمي يسيرها الأعيان (الأمراء، المشائخ، الفقهاء، القادة) كما كانوا لكنهم هذه المرة صاروا جزء من آليات جديدة تسيرهم وتوجههم وتتحكم في رؤيتهم للمجتمع، كما منحتهم الإدارة الفرنسية تعويضا في شكل رواتب شهرية بعد أن أصبحت الإدارة هي من يقتضي الضرائب رسميا ولو عبر وسطاء.

وهي سياسة تحديثية استعمارية مكشوفة تضمن ولاء الوجهاء والتحكّم فيهم وتمنعهم من سلطتهم التقليدية في حال أرادوا التمرد على السلطة الاستعمارية.

ولذلك وجدت فئة الوُجهاء بالصورة الجديدة بفضل الإدارة وهي التي تنتج الرأسمال الرمزي (Capital Le symblique) بعبارة بيير بورديه (chez Pierre Bourdieu)[1] وتمنحه حسب ما تريد وفقا لسياسة التحكم في المجال البشري والترابي وتجعلهم أيادي قذرة في مواجهة السكان ولومهم وحنقهم.

(1) راجع له: درس في الدرس، ترجمة عبد السلام بن عبد العالي، الرباط: 1986.

ومحصلة التفاعل بين الإدارة والوجهاء تتلخص في ذروتها في المترجم (الذي ستتم من خلاله عملية إعادة إنتاج مختلف مراتب النخبة البيضانية التقليدية. هذا بالقدر الذي سيشكل لاحقا العائق السياسي ـ الأيديولوجي والاقتصادي أمام عملية تحديث النخبة والمجتمع)[1].

أي أن المُترجمَ كان التجسيد المادي لنتائج تلك العلاقة التسخيرية والزّبونيّة، فهو يمثلها ويتمَثّلُها ويشكل أيضا الولادة التقنية لها.

(ولقد اتخذت وظيفة المُترجم لاحقا أشكالا مختلفة ترجمت عموما على المستوى السلطوي الاقتصادي بشكل له وزن سياسي محسوس وهكذا نتج عن إدماج النخبة البيضانية (شيوخ العشائر والمترجمين) الشامل داخل نطاق الإدارة الاستعمارية ... نمطا سلطويا مشوها الخلقة على امتداد أرض البيضان وبذلك ستكتسي الهيمنة الفرنسية الشاملة طابع تحديث «تخلّف» النخبة العشائرية «البيضانية.[2]

كانت العلاقة بين الإدارة الفرنسية والوجهاء هي التي أنتجت بذور الحالة الزّبونيّة لدى السلطة في دولة الاستقلال

(1) ولد مناه: مرجع سابق، ص 94.

(2) نفسه 94.

وما تزال لكنها تطورت وتعقدت حسب تطور وتعقيد حياة المجتمع وأجهزة الدولة. وهي الشرط التاريخي لإنتاج إيبيستيمية الزّبونيّة في قلب تلك العلاقة.

وبذلك ((قامت الإدارة (الاستعمارية)) بإعادة رسم خريطة أدوار شيوخ العشائر وفق أوامرها بشكل محدد ومستقل عن مثل وأعراف البيضان. إن نظام الإدارة البيروقراطي المؤسسي سيكون هو الموجه النهائي لتصرفات شيوخ العشائر على المستوى السلطوي بغض النظر عن أعراف هذه العشائر وأخلاقياتها المألوفة اجتماعيا عن سلوك (ابن الأسرة النبيلة) وابن الأسرة الصغيرة، إن سلطْ الوجهاء الجدد في ظل التعامل مع الإدارة الفرنسية قد شكلت أسس القطيعة النهائية مع ثوابت القيم الأخلاقية الموروثة... لأن ابن الأسرة النبيلة الكبرى سيصبح موظفا تابعا لجهاز الأمن الإداري ومسؤولا عن عشيرته أمنيا في المقام الأول أمام الحاكم العسكري الفرنسي[1].

ونتج عن تلك العملية تفكيك وحدة القبائل المستمرة واستقلال القضاء عن الإدارة على مستوى الأحوال الشخصية. حيث تحقق للإدارة هدفان متكاملان: هما الاستمرار في

(1) نفسه: 100.

تفكيك إمكانات السكان عند تعلق الأمر بتهديد الأمن، ... والثاني تطبيق الإدارة لمسطرة الإجراءات المدنية والجنائية بكيفية عززت اعتماد السكان على هذه الإدارة على الرغم من رفضهم لها دينيا وسياسيا[1].

لقد ظهرت الإدارة الاستعمارية وكأنها قضت على «السّيْبَة» التي كانت قائمة لكنها قد أسست على المستوى الأيديولوجي والسياسي قواعد سيْبة جديدة طبعت علاقة شيوخ العشائر والأهالي بتنافر خلقي حاد يتجسد في استيعاب كامل للنخبة البيضانية بعد نهاية المقاومة المسلحة 1934... وتصاعد دور المُترجِمين على مستوى الإدارة كنواة أولى لتشكيل النخبة السياسية البيضانية التي تولت قيادة الدولة الوطنية من 1960.

في أقل من ربع قرن تم تدريجا تحييد الأسر الدينية والعلمية، داخل المدن التاريخية والقرى التي برزت في عهد الاستعمار، وتم التمكين للنخبة الجديدة من المُترجِمين والكتّاب والإداريين، وجرى «إنزالهم» انتخابيا عبر الإغراءات والضغوط في مراكز انتخابية خارج مجالات النفوذ التقليدي

(1) نفسه: 101.

للأسر الدينية الصوفية. وكان مختار بن دادّاه أبرز تلك النخبة وأوضح الأمثلة على إنتاجها وتحييد خصومها[1].

أطاح التحديث الاستعماري بنخبة العلماء والمشائخ الصوفيين ورؤساء القبائل، وقضى تقريبا على بعض مظاهر الاستغلال، لكنه لم يعط بدائل مجتمعية تحل محل تلك العلاقات القديمة التي كانت تحقق بعض التوازن والتكامل والتعويض عن الضرر الفردي والطبيعي وحالات الفوضى وانهيار الأمن وحالة المجاعة في اقتصاد الشح والندرة الذي كان قائما.

وصعدت طبقة من المُترجِمين والكُتاب ستحل تدريجا محل المشائخ والعلماء والرؤساء، لتكون وسطاء مع السكان ثم تراكم رأسمالا رمزيا جديدا سيمكنها، بدعم استعماري علني، من التحكم في تدبير الشأن العام، بعد أن شعر الفرنسيون بتنامي الوعي الوطني منذ 1945 وتطور الحركة الوطنية، فسارعت بالتهيئة للاستقلال الداخلي ثم الكامل لتفادي وصول القوى الوطنية إلى السلطة عبر النضال الديمقراطي السلمي.

(1) راجع: محمد سعيد القشاط: خيّ بابا شيّاخ وآثاره الأدبية، د.ت، د.ن، صص 70-81 (الشيخ سيديا وآل دادّاه).

3- التنظيم الإداري والضريبي الاستعماري[1]:

تم تحويل موريتانيا إلى مستعمرة سنة 1920م، فأصبحت تتمتع باستقلالية مالية وإدارية، تحت سلطة الوالي الفرنسي الذي يخضع للوالي العام لأفريقيا الغربية الفرنسية.

وتم تقسيم البلاد إلى دوائر تضم معظم سكان موريتانيا الحالية وأكثريتهم في الأقاليم الشرقية وهي مركز الثقل البشري والثقافي.

وكانت كل دائرة تحت سلطة إداري يسمى الحاكم، مسؤول عن ضمان الأمن والتسيير المالي والإداري لشؤون إدارته، حيث يقوم بتعيين رؤساء البطون في القبائل ويسهر على تعيين مقدار الضريبة ويحرص على جبايتها بانتظام.

وتحت السلطة الاستعمارية مجموعة من رؤساء القبائل ورؤساء البطون داخل كل قبيلة ومساعدون للجيش مكلفون بجباية الضرائب من الأهالي والإبلاغ عن الإخلال بالأمن أو

---

(1) حول التنظيم الإداري الاستعماري: راجع: Geneviève Désiré-Vuillemin, Contribution à l'histoire de la Mauritanie, 1900-1934. Dakar: Editions Clairafrique, 1962.

ومحمد راضي: السياسة الاستعمارية في موريتانيا، نواقشوط، د.ت، صص 98-131.

النكوص عن أداء الضرائب أو تنفيذ أوامر الإدارة الاستعمارية.

4- الضرائب الاستعمارية[1]:

قلصت الإدارة الاستعمارية الفرنسية امتيازات المحاربين ورجال الدين، ثم قضت عليها تقريبا، وأحلت بدلا منها سياسة ضريبية فعالة بالغة العنف والصرامة، حملت نفسا تحديثيا قسريا فوقيا ومشوها وتفكيكيا، أنتج الرشوة والانقسام المجتمعي وثقافة النميمة والولاء للحاكم، والتبعية لكل ما هو رسمي، ما سيظل الثابت المؤسسي في علاقة المجتمع بالدولة في موريتانيا إلى يوم الناس هذا مع ما تراكم من تعقيدات ومكرهات وأدواء النزعة السلطوية التي ابتلعت الدولة وأفرغتها من مضمونها ومارست وتمارس الابتزاز في حق المجتمع بكل الوسائل.

وتراوحت الضرائب الاستعمارية بين: الضريبة الشخصية التي تحتسب على أساس ثروة الشخص أو الأسرة وتفرض على من تتجاوز أعمارهم 10 سنوات.

---

(1) أفدنا هنا من عدة مراجع منها: سعد خليل: موريتانيا الحديثة، مرجع سابق، ج2، و السياسية الاستعمارية مرجع سابق، ص 78 وما بعدها و ص 98 وما يليها.

وضريبة العشور وتشمل كل المحاصيل الزراعية، وضريبة رسم العبور، وضريبة الرعي، وضرائب العمل اليدوي الإجباري، وضريبة حمل السلاح، وغيرها

وتشكل هذه الضرائب الاستعمارية ترسانة ضخمة من القمع المؤسسي والمادي والرمزي لمجموع السكان الذين كانوا عمليًّا يخضعون للابتزاز اليومي والشهري والسنوي وللرقابة الكاملة على تحركاتهم ومعاشهم لدرجة جعلت المجال الموريتاني سكانيا وترابيا تحت الضبط والضبط الإداري التحكمي وما يصحبه من ممارسات الإذلال والإخضاع والتوجيه والسيطرة.

ورافق هذا التنظيم الإداري والضريبي عمل حثيث على نشر المدرسة الفرنسية في معظم الدوائر المحلية، من أجل تخريج أطر من درجة عادية تقوم بالتوسط بين الإدارة والمواطنين والقيام بالمهام الإدارية العادية كما تضمن ولاء النخبة المتعلمة لفرنسا والحضارة الفرنسية.

5- المدرسة الاستعمارية وإنتاج النخبة السلطوية:

سعى الاستعمار الفرنسي إلى ترسيخ لغته وثقافته في السنغال، قاعدته الأولى، وجسره إلى موريتانيا، منذ أوائل ق19م، ومرت تلك العملية بعدة محطات بين 1814 تاريخ أول إرسالية تعليمية، ثم 1855 تاريخ إنشاء مدرسة لأبناء الأعيان،

وفي سنة 1903م تم إعلان مجانية التعليم[1].

وجاء في قرار صادر بتاريخ 10/ 5/ 1924 التأكيد على أن (الفرنسية هي وحدها اللغة المستعملة في المدارس. ويُحظر على جميع المعلمين التحدث مع التلاميذ باللهجات المحلية)[2].

واجهت المدرسة الاستعمارية رفضا واسعا من السكان المحليين، كان أشبه ما يكون بالمقاومة المعنوية الرمزية، لكنه في النهاية فوت فرصة تاريخية كان بإمكانها منح النخب الوطنية التغلغل داخل الإدارة والتحكم في مصير الدولة المستقبلية.

لكن القلة من «المحظوظين» دخلوا مدرسة أبناء الأعيان في مستعمرة السنغال، وافترقت بهم السبل عند تخرجهم منها بين من اختار أن يكمل دراسته ليكون ترجمانا أو إداريا أو معلما.

وستتكون تدريجا طبقة من المترجمين والإداريين والكتّاب، سترتبط بالجهاز الاستعماري أكثر من غيرها وستدين له بالولاء التام.

(1) خليل النحوي: بلاد شنقيط، المنارة والرباط، تونس: آلكسو، 1987، ص 346.

(2) نفسه، ص 347.

وكانت السياسة التعليمية الجديدة حذرة من تحول التّمدْرس إلى وعي سياسي، وسعت إلى توجيهه نحو الغايات الاستعمارية البحتة.

رغم الرفض الأهلي للمدرسة الفرنسية، تطورت أعدادها تدريجا وازدادت نسبة الإقبال عليها، تحت الضغوط السياسية الاستعمارية والحاجات الذاتية للعمل والرزق.

وكان هناك مدرسة لأبناء الأعيان أقيمت في غرب البلاد ثم تطورت أعداد المدارس القروية وتلك المؤسسة في المدن الرئيسة، لكن مدرسة سان لويس Saint Louis وكان فيها قسم يسمى مدرسة أبناء الأعيان، قامت بالدور الأعظم في إنتاج النخب الاستعمارية من تراجمة وكُتّاب.

وكانت مجموعة المترجمين والكتاب التي تكونت في المدارس الاستعمارية هي الأداة الرئيسة في تكريس تلك السياسية وتوابعها المؤسسية.

بعد مقتل كبولاني بدأ المُترجِمون يظهرون كوسيط بين الإدارة والسكان وطرفا في الصراع على الغنيمة والسلطة: أعادت هذه النخبة مختلف صور السّيْبَة تحت لواء الإدارة الفرنسية: نهب السكان، كي يحصلوا على تبليغ حقهم إلى الحاكم الفرنسي، وصارت اللغة الفرنسية أو «الكلام الأجنبي» يكتسب القداسة البالغة لأنه يمكن أن يحكم على إنسان

بالموت وقد يحييه ويضعه في أعلى المراتب حسب المبلغ الذي يدفعه هذا الطرف أو ذاك، هكذا صار أبناء الذوات من المشايخ والعلماء والقادة يتلقون ثقافة مختلطة تجعلهم أعوانا وخدما للإدارة الاستعمارية ويتلقون ثقافة متناقضة من الفرنسية والأدب الفرنسي وتاريخ فرنسا ونتفا من العربية والعلوم، لم تكتسب وظيفة المُترجم طابعا تحديثيا وحداثيا جديا بل كانت مجرد إنتاج نخبة أسرية عشائرية عنيفة طيعة للحكام وعنيفة ضد مجتمعها وهي الخميرة الأيديولوجية المسؤولة عن تخلف النخبة الموريتانية المعاصرة التي قادت وسيّرت مشروع الدولة الوطنية[1].

كان المُترجِمون أداة لتعميم اللغة الفرنسية بين أبناء الزوايا وهي النخبة العربية التي تحمي الثقافة الوطنية، وكانت الصورة النمطية للمُتعلّمين بالعربية سيئة و قادحة، تقابلها الدعاية عن كفاءة الإداريين الفرنسيين وسلوكهم المحترم شكليا تجاه السكان!

وعلى هذا الصعيد تبدو وظيفة «المترجم» بمثابة القاعدة الاجتماعية للزبونية الإدارية والمجتمعية التي أسست لطفيلية المسؤولين الإداريين والسياسيين الموريتانيين حتى الآن.

(1) ولد مناه: مرجع سابق: ص 102.

هنا نجد **مختار بن دادّاه** ـ وهو تُرْجمان بارز ومحظوظ سيكون أول رئيس لموريتانيا ـ يصف وظيفة التُّرْجُمان بأنها (طريق أصحاب الشهادات القلائل ... الأكثر موهبة [من هؤلاء] ـ والأقوى وساطة خاصة ـ فيصبحون تراجمة عقدويين. و[يقول أيضا] سبق أن بينتُ أهمية دور الترجمان في الإدارة الاستعمارية.[1]

ويضيف متسائلا[2]: ما سر أهمية وظيفة التُّرْجمان؟ إن مرد ذلك هو أنها أكثر الوظائف تشريفا لمن يتقلدها من الأهالي آنذاك، فضلا عن كونها أكثرها مردودا ماديا بالنسبة لضعيفي الذمة،.. لأن الترجمان هو الساعد الأيمن للحاكم، والوسيط الرسمي الذي لا مفر منه غالبا بين هذا الأخير ومرءوسيه، وبالذات الزعماء التقليديين للمجموعات القبلية في موريتاني الناطقة بالحسانية، والقروية والكانتونية على ضفاف النهر، وعليه فإن الترجمان هو الشخصية الثانية في السلم السياسي والإداري في المركز المعني بعد الحاكم المعين من الناحية العملية، وبالتالي الشخصية الأهلية الأولى في المقاطعة.

---

(1) مختار ولد دادّاه: موريتانيا على درب التحديات، منشورات كارتالا، باريس، 2006، ص 82.

(2) نفسه: ص 83.

ولذا فإن كل الزعماء والوجهاء يخطبون وده، ويبحثون عن دعمه بمن فيهم من أمراء أنى وجدوا، وزعماء قبائل وأفخاذ، وتجار ووجهاء، فالترجمان بحكم وظيفته هو المستشار الدائم للحاكم في كل الشؤون الأهلية في الدائرة الإدارية.

ولذا كان بوسعه، ... وتبعا لطريقته في الحديث عن هذا الزعيم أو ذاك، أن يؤثر في رأي هذا الحاكم تجاههم، وفي حال المنازعات داخل القبيلة الواحدة، ... أو بين قبائل مختلفة، يصبح الترجمان دوما المحامي غير المعلن لدى الحاكم عن هذا الطرف أو ذاك.

وأصبح بعض المُترجِمين زعماء قبائلهم، ومنحتهم معرفتهم باللغة الفرنسية وبمداخل الإدارة الاستعمارية حظوة لديها، إذ كان بوسع هذه الإدارة أن تمنحهم أهمية لا يخولهم إياها وزنهم الخاص كزعماء مجموعاتهم[1].

ويؤكد أن (الرأي شبه السائد وقتها ... أن المُترجِمين كلهم مرتشون)[2] وهي صورة بارزة في المخيلة الشعبية الوطنية وفيها كثير من الصوابية والواقعية.

---

(1) نفس المرجع والصفحة.

(2) نفسه: 84.

وتأتي وظيفة الكتَبَة في المنزلة الأولى بعد وظيفة التُّرْجُمان بوصفها مهادا للوصول إلى هذه الأخيرة، وقد يبقى الكاتب في عمله العادي دون أن يترقى.

ويعطي مسار حياة الرئيس الأول مختار بن داداه، أبرز معالم تكوين ونفسية وثقافة الترجمان في ظل الإدارة الاستعمارية.

كان مختار سليل أسرة وثيقة الصلة بالإدارة الاستعمارية إذ التحق عمُّه مختار باكرا بسرية الهجّانة التابعة للقائد الفرنسي فرير جان، وعندما أكمل تعليمه الأهلي سيلتحق الرئيس مختار بمدرسة ابلانشو (Blanchot) وتضم قسما يسمى مدرسة أبناء الأعيان، وهو معمل ممتاز لصناعة المُترجِمين والكُتّاب الذين يدينون بالولاء للإدارة الاستعمارية[1]. وكانوا يحظون بامتيازات معتبرة ليس أقلها تسخير الأهالي لأي ترجمان يمر بهم، ليختار الضيافة التي تلائمه زمانا ومكانا ونوعا[2].

لقد تم اختيار مختار بن دادّاه ابن أسرة ذات ولاء للإدارة وعمل عمُّه مساعدا في الجيش الاستعماري وكان له دور بارز

---

(1) مذكرات مختار، مرجع سابق: 84-85.

(2) نفسه، ص 92.

في تنبيه القوة الاستعمارية إلى وجود جيش المقاومة في الشمال بعد عملية اغتيال منظر احتلال موريتانيا زافييه كوبولاني سنة 1905[1].

ولا يصرّح الترجمان مختار بن دادّاه ـ أول رئيس للبلاد ـ بمعلومات كافية عن أسباب انتقاله إلى أقصى الشمال حيث تدرّب على الترجمة في ظل الضابط بيسلاي Beslay، لكن يظهر أن ذلك كان لغاية مرسومة، تمكن فيها الضابط الفرنسي من إخضاع الترجمان الشاب لرقابة حقيقية وفهم دقيق لنفسيته واطلاع واف على أفقه الثقافي وأحلامه وسلوكه الشخصي، ما لم يكن عبثا أو صدفة، بل يبدو كما لو كان انتقاء للشخص «الوطني» المناسب ليحل محل الحاكم الفرنسي في حكومة الاستقلال الداخلي.

وهذا الغموض بارز في إشارة مختار إلى أنه في سنة 1946 تلقى نصيحة من أصدقائه تدعوه للترشح نائبا في الجمعية الوطنية وهو تبرير غير كاف لذلك الطموح المبكر في وقت كانت فرص مختار لولوج ذلك الباب ضئيلة قياسا بالمعطيات العادية التي يمتلكها.

(1) القشاط: بابا شياخ: مرجع سابق، ص 74.

ثالثاً: من النضال الوطني إلى اللحظة الليبرالية[1]:

أغلبية الأقطار العربية غداة الاستقلال بدأت بديمقراطيات حديثة وكان لنمط النضال من أجل الاستقلال تأثيره في المسيرة السياسية بعد الاستقلال، وكانت موريتانيا من هذا الصنف، ولذلك شهدت ما يسميه د.غسان سلامة «اللحظة الليبرالية»[2]، أي أنها أصدرت دستورا وأسست مجالس نيابية وسمحت بالتعددية السياسية في شكل أحزاب وعرفت نقابات ومنظمات شبابية.

والسبب هو دور النخبة السياسية التي قادت النضال الوطني في الخمسينيات وهي ذات تعليم حديث نسْبي وبعضها صار تراجمة، كتاب، إداريون، معلمون، ثم سعت لبناء أحزاب مثل: الوفاق، النهضة، التجمع...

وتكوين النخبة الوطنية يدل على أن المدرسة الفرنسية أخرجت رجالا وطنيين لأنهم لم يكونوا تابعين لسياسات الاحتواء والتفريق الاستعمارية، بل أفادوا من تكوينهم الحديث

---

(1) راجع: De chassey: op, cit, pp62-1011 et 111-212 وأيضا: Miskee: op cit.

(2) نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية، سلسلة الثقافة القومية، 10 (بيروت: مركز دراسات الوحدة)، 1987.

في اكتساب الوعي السياسي ومراكمة النضال الوطني من أجل الاستقلال الكامل والدولة الديمقراطية لجميع مكوناتها العرقية والثقافية.

وقد حصلت موريتانيا على مجلس نيابي قبل الاستقلال ضمن عملية الاستقلال الداخلي الأفريقي منذ 1957.

وتعود تلك اللحظة الليبرالية إلى ما أفضى إليه مناخ الحرب العالمية الثانية من توجُّه فرنسي لتنظيم المستعمرات على نحو أقل تبعية، واستجابة لمبادرة المفوض الفرنسي للمستعمرات في مؤتمر ابرازافيل 30 يناير 1944 والذي أقر منح أقاليم المستعمرات ما وراء البحر (pays d'outre - mer) جزء من السلطة والتسيير المحلي وتمثيلها بنواب في البرلمان الفرنسي.

وجدت تلك السياسة تقنينها في دستور 27 أكتوبر 1946 القاضي بقيام الاتحاد الفرنسي وصارت موريتانيا إقليما مميزا ضمن مجموعة غرب أفريقيا الفرنسية AOF وجرى التنافس على من يمثلها في البرلمان الفرنسي وجرت المنافسة بين الزعيم حرمة بابانا وخصمه الفرنسي إيفون رازاك الجزائري الأصل.

اتحد **شيوخ العشائر وشيوخ التصوف والمُترجِمون** أثناء الدورات الانتخابية 1946–1951 خلف الإداري الفرنسي إيفون

رازاك، والسنغالي يحيى انجاي ضد أحمدو بن حرمة وهو مناضل وطني، تحت شعار زائف هو الخشية من هيمنة الأخير وقبيلته على المشهد السياسي: هنا بدأ تكريس الانقسام القبلي وتحطيم النهضة الوطنية.

فاز حرمة 1946 بمقعد نائب عن مستعمرة موريتانيا في البرلمان الفرنسي وأظهر مواقف وطنية وقومية واتصل بمكتب القاهرة المغاربي ووقف بشجاعة منافحا عن القضية الفلسطينية في البرلمان الفرنسي.

ردت فرنسا وباشرت بتأسيس الحزب التقدمي الموريتاني سنة 1947 وتكون من المُترجِمين (الموالين) وشيوخ القبائل وقيادات من الزنوج الوافدين مع الإدارة الاستعمارية، كمساعدين للجيش.

برهنت الانتخابات وفوز حرْمة على هيمنة الوعي المقاوم وتطور الوعي الوطني وبداية صعود الحركة الوطنية الموريتانية.

وكان الحزب التقدمي الموريتاني هو الرد الإيديولوجي على الحركة الوطنية ومشروعها لنيل الاستقلال وبناء الدولة الوطنية الوفية لقيم ومصالح المجتمع ضدا على مشروع المترجمين والإدارة الاستعمارية.

وكان مشروع الحزب هو التوفيق بين تلك الاطراف

المتصارعة على مصالحها وخشية تفكك حلفها أمام الحركة الوطنية.

1- ميلاد الحركة الوطنية (1946-1956)

جاء قانون الإطار loi - cadre 23 يونيو 1956 مقدمة للاستقلال الداخلي، وتشكلت سلطة تنفيذية مصغرة محدودة في ظل حاكم فرنسي يكون نائبه من سكان المستعمرة[1].

في إطار «إصلاح» أوضاع المستعمرات في غرب أفريقيا، تم إعطاء الأقاليم المستعمرة حق انتخاب ممثلين لها في البرلمان الفرنسي.

هكذا أُفسح المجال لأول مرة أمام بروز الحركة الوطنية التي استطاعت بخطابها التعبوي وإمكاناتها المحدودة وانتظامها الهش، أن تهزم المرشح الفرنسي رازاك الذي كانت تدعمه الإدارة الاستعمارية المشرفة على الانتخابات.

تم استغلال التعارض بين الطرق الصوفية ومورست ضغوط على القبائل التي رفضت المرشح الاستعماري ولكن مرشح الإدارة الفرنسية يحيى انجاي نجح سنة 1951.

ويقدم بيير مسمير (Pier Mesmer) وهو إداري فرنسي

(1) راجع: DE Chassey: pp 87-88 et pp 200-256 وايضا: ولد مناه: مرجع سابق، صص 103-106.

كان والي إقليم آدرار (شمال مغرب موريتانيا 1950 - 1952) ثم حاكم مستعمرة موريتانيا (1952-1954) في تقريره السياسي سنة 1950 وصفا للحياة السياسية الموريتانية قائلا[1]: (**إن السياسة بحد ذاتها لا تهم مجموع السكان الموريتانيين، لكن على مستوى كل قبيلة وعلى مستوى كل بطن وحتى على مستوى كل فرد منها توجد أحقاد دفينة ومنافسات قديمة تتجدد عند كل إطلاق رصاصة وتجد لها في اللعبة السياسية حقولا مغلقة تستطيع داخلها الاحتكاك بحرية** ... لم تتردد الشخصيات الدينية في وضع نفوذها القوي جدا غالبا في خدمة الأحزاب السياسية ومن الصحيح أنه في موريتانيا أن السياسة ليست إلا استنساخا للمواقف على مستوى جديد من التعارضات التقليدية: التعارض بين الاتجاهين الكبيرين [الطريقتين] التجانية والقادرية، والتعارض داخل القادرية بين الفاضلية والبكائية. وبالضرورة نرى على هذا المستوى أن التجانيين ... يناضلون في صفوف حزب الوفاق الموريتاني لأن القادريين هم المساندون الأساسيون للاتحاد التقدمي الموريتاني)).

ويكشف واحد من تقارير الإدارة في سان لويس عن الخلفية السياسية الفرنسية الخفية لتشويه الحياة السياسية: ((في

(1) بيير مسمير: تقرير سياسي سنة 1951، تعريب سيدي إبراهيم محمد أحمد، المجلة الموريتانية للقانون، العدد 2، 2005.

حدود الإدارة يجب اعتبار ان هناك سياسة واحدة يمكن اتباعها: في إطار الحاضر هناك مؤسسات ديمقراطية تثبت وتمارس سلطة المخزن [الإدارة]، ودون تساهل يجب عدم السماح للنشاط السياسي بتجاوز الدور الذي يخصه، وفي النهاية مساندة شيوخ القبائل والأطر التقليدية، التي تشكل جزء حقيقيا من المخزن)).[1]

تعكس ألفاظ هذا التقرير إذن الحدود التي رسمتها الإدارة لمعايير اللعبة بكاملها، بكيفية يستحيل في ظلها تبلور فضاء سياسي وطني خارج نطاق قلب موازين السلطوية الدينية ـ العرفية تحت هيمنة حلف الإدارة الفرنسية في سان لويس. وهو مظهر بارز من عملية التحديث السياسي الاستعماري المشوه الذي سينتج السلطوية ويكرسها لترثها النخبة التي ستحكم الدولة الوطنية.

2- مشروع الدولة الوطنية:

تم نقل مفهوم المواطنة من الحقل الثقافي السياسي الفرنسي منذ سنة 1946 واقتنع الجميع بحرية الممارسة وكرامة المواطنة وقيمتها وتم الاندفاع كي يعبد الطريق أمام تنصيب الترجمان مختار «المواطن» بدلا من الحاكم الفرنسي بيير

(1) ولد مناه: مرجع سابق، ص 106.

مسمير، لكن المختار بعد الاستقلال المعلن سيقوم بالاستغناء عن تلك القيم القانونية والسياسية وإفراغها من مضمونها مباشرة بعد وصوله للسلطة وتم الاستغناء التصاعدي والمتدرج عن ذلك المفهوم وما يتصل به بعد تسلم زمام الدولة الوطنية: التي تزامن استقلالها مع إلغاء التعددية الحزبية وحرية الرأي اللتين طبعتا الممارسة السياسية الوطنية في كنف الاستعمار الفرنسي ما بين 1946- 1956 وهي أيضا الفترة الذهبية للممارسة التعددية الحرة.

وذلك يعني أن المناخ الديمقراطي في ظل الاستعمار كان أداة لتحييد المجموعات المستنيرة ذات القيم الرمزية حتى تلك التي شرعت دخول الاستعمار مثل أسرة آل الشيخ سيديّا، والتمكين لنخبة المُترجِمين ماثلة في مختار وزملائه، عبر انتخابات وممارسات سياسية مرنة ومفتوحه، لأن الأسر التقليدية الأميرية ولاسيما العائلات الطرقية الدينية وثيقة الصلة بالاستعمار كانت مهيمنة وتمنع خصومها حتى من بني عمومتها من التقدم المهني والسياسي، لكن الإدارة الفرنسية سعت إلى اختراق تلك الهيمنة ودعمت خفية النخبة المدنية مثل مختار وغيره من المُترجِمين والكتاب وهيأتهم لدور قادم في ظل الانفتاح النيابي.

وكان ذلك جزء من عملية الإطاحة بالنخبة التقليدية التي

تمثل وجها من الإجماع التاريخي الأهلي، بغض النظر عن مواقفها السياسية، بغية تنصيب نخبة سياسية حديثة شكليا وتابعة لمشروع الإدارة الاستعمارية بلبوس وطني.

ويرى الباحث أحمد محفوظ مناه أن المجتمع المحلي نظر إلى تولي مختار بن داداه السلطة محل مسمير (pier messmer) **مندرجا فقط ضمن حركة تنقلات كبار موظفي تلك الإدارة الاستعمارية من مكان إلى مكان ليس إلا![1] أي أنه لم يتغير شيء كبير.**

ويرى الكاتب الموريتاني محمد محمود ودّادي[2] أن من **الأسباب التي عجلت بمنح الاستقلال السياسي استباق انطلاق حركة وطنية تناضل من أجل الاستقلال بوسائل العنف والثورة** لذلك كان الإسراع بتعميم الحكم المُعمّم في باقي المستعمرات للمحافظة على النفوذ الفرنسي[3].

ولذلك قفز المكبوت الوطني ضد الاستقلال المزعوم، وكان رد فعل الحركة الوطنية هو الرفض المطلق للاستقلال الكاذب وتولى الدولة شخص من أعوان الإدارة الفرنسية، وقد

(1) نفسه: ص 107.

(2) دبلوماسي ووزير أسبق وله نشاط ثقافي معتبر.

(3) الوزير، تجربة وزير مدني في حكم عسكري، 1985-1987، بيروت: الدار العربية للموسوعات، ط1، 2008، ص 171.

زكى مسار الأحداث شيئا من تلك الطروحات وبعضا من هذه المخاوف. ويتجلى ذلك في التطابق المطلق بين الصورة التي يقدمها فرانز فانون وتجربة انتقال التعبئة الحزبية الموريتانية من سنة 1946-1961 من ميدان البحث عن مشروع صياغة إجماع سياسي وثقافي لبناء مشروع أمة، إلى تكريس تغييب هذا المشروع واستبداله بصيغة ميثاق تضامن النخبة في ظل حزب الشعب .. خصوصا حين يتم فضح **مغزى تصفية الوجهاء من قبل المترجمين (وهي العملية) التي كسرت بنى المجتمع الأهلي وأصابته بشلل تزامن مع لحظة تضامن نخب المُترجمين داخل أجهزة الدولة ضد أي شكل من اشكال المشاركة الشعبية في الحكم**، وهكذا بدأ مسار بناء قاعدة **استبداد النخبة العشائرية الجديدة** (الأقلية) oligarchie التي ظهرت تحت ثوب مستعمرين جدد، بعد أن فرضت فرنسا سيطرة هؤلاء المترجمين الشاملة على الدولة والمجتمع ابتداء من تصفية حزب النهضة الوطنية في أوائل الستينيات، التي تلتها أيضا تصفية الوجهاء المادية والمعنوية بواسطة جهازي الدولة والحزب، وبذلك شكّل مجتمع النخبة المهيمنة على الدولة قاعدة الإلغاء الإيديولوجي لدور المجتمع الوطني بمختلف شرائحه بنفس القدر الذي مثل جهاز الدولة الأداة الرئيسة لانخراط مجتمع النخبة في النمط الثقافي لمدينة داكار الفرانكو ـ سنغالية.

وبذلك كانت تلك العملية جزءاً من مسار الإطاحة بالبنيات الاجتماعية وتشويه عناصر الإجماع المجتمعي، مع

غياب بدائل مناسبة حديثة وواقعية وأصيلة غير مفروضة على المجتمع وهويته وخصوصيته.

إن الطبيعة الفظة واللاعقلانية (واللاأخلاقية) للنخب البيضانية الوطنية المعاصرة تنحدر جذورها السياسية ـ الأخلاقية دون شك من التنشئة السياسية التي تلقاها المُترجِمون في كنف الإدارة الاستعمارية الفرنسية في سان لويس، وهي حزمة من السلوكيات الفظة (التعالي على المواطنين، واحتقارهم)، والنميمة والوشاية والخضوع والمذلة أمام الحاكم الأجنبي ثم «الوطني»[1].

هذا المسار المؤسف لتطور الهيمنة الاستبدادية، لتلك الأقلية، واحتكار السلطات في يد رئيس الحزب الواحد، يحلله باحثون فرنسيون قائلين: بأن الحياة السياسية الموريتانية نشأت واتخذت شكلها العصري في إطار الاتحاد الفرنسي منذ 1946، حيث تجسدت في جهاز بيروقراطي مركزي مختص انطبع منذ بواكيره الأولى بالبرلمانية والتعددية الحزبية، وفق المبادئ الدستورية التي تبلورت في ظل نظام الجمهورية الرابعة من النظام البرلماني 1959 إلى النظام الرئاسي 1961 إلى هيمنة الحزب الوحيد على الدولة 1966 بمقتضى الدستور تعتبر موريتانيا دولة ديمقراطية، تضمن المساواة ... القانونية بين

(1) نفسه: ص 111 (بتصرف).

مواطنيها ... ورئيس الجمهورية سيبقى هو المرشح الوحيد للانتخابات الرئاسية ويحتكر السلطة التنفيذية مادام الوزراء مسؤولين أمامه وليس أمام الجمعية الوطنية. أما النواب فقد قرر مؤتمر كيهيدي الاستثنائي سنة 1964 أن يكون انتخابهم بواسطة لائحة وحيدة وعند ترشيحهم عليهم تقديم استقالاتهم إلى الحزب... وإذا كان الحزب الوحيد يهيمن على الحياة السياسية فإن النقابة الوحيدة .. اتحاد العمال الموريتانيين قد اعترفت بهيمنة الحزب عليها بمقتضى البروتوكول 22/ 12/ 1966 كما تقرر دمج أطر الجيش في حزب الشعب منذ 1969.. وهكذا فإن مجموع السلطة ترتكز في يد المكتب السياسي للحزب الذي يفوضها لمختلف مسؤولي الدولة حسب هواه.. إن الحكم في موريتانيا يبقى شخصيا))[1].

((بهذه الكيفية إذن تمكنت نخبة المترجمين القائدة لجهاز الدولة من تحويل الأكثرية الاجتماعية إلى أقلية سياسية وإلغاء دور المجتمع الأهلي سياسيا وثقافيا عن طريق أجهزة الدولة والحزب.وبذلك يتكرس مسار إفراغ الحق القانوني من مضمونه بشكل نهائي ليتم حصر هذا الحق في حدود

---

(1) جان كلود آرنو: المؤسسات السياسية الموريتانية، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العدد 9، الرباط: 1989، ص 65 وما يليها عن: ولد منّاه: مرجع سابق، صص 111-112.

الاستخدام الضروري لحماية النخبة ضد المجتمع الأهلي والمدني. يقول مختار بن داداه: علينا أن نبني وحدة صماء لمقاومة التخلف» [يقصد المجتمع التقليدي والنخبة الوطنية] ... اختتم بها مؤتمر حزب الشعب في مدينة العيون سنة 1966، يقول جان كلود أرنو في كتابه المؤسسات السياسية الموريتانية:» بالرغم من رواسب الاستعمار الفرنسي والتأثير الذي مارسه النظام الفرنسي زمنا طويلا .. يمكن وصف موريتانيا بأنها دولة طائفية ..))[1].

ظهرت الدولة الجديدة في شكل إقصاء قانوني وإيديولوجي عنيف لدور المجتمع السياسي الوطني الذي ظهرت نواته في 1946 .. ثم الصراع بين القوى الوطنية وبينها ذاتها وبينها والحزب التقدمي تحت رعاية الإدارة الفرنسية ثم التعارض بين الدولة والمجتمع وهي الدولة التي تم تأسيسها على أرضية الحزب التقدمي الموريتاني السياسية والاجتماعية والأيديولوجية وهنا يبدو تطابق مفهوم الدولة السياسي والإيديولوجي مع تفرنس النخبة الثقافي الاستتباعي بمثابة تكريس للقطيعة بين إرادة المجتمع ودستور الأقلية المسيطرة سنة 1961 وضاعف من التنافر بين النخبة الهجينة والمجتمع

(1) نفسه: ص 112.

الذي تدعي أنها تمثّله.

ومن ثم نجد أنفسنا أمام مجموعتين مختلفتين داخل النخبة السياسية الموريتانية. عن أغلب أعضاء المجموعة الأولى قد ازداد قبل 1925 ولا تتمتع إلا بمستوى التعليم الابتدائي أما أغلبية أعضاء المجموعة الثانية فقد ازدادت قبل 1925 وأكثر من نصف أعضائها قد تجاوز مستوى التعليم الابتدائي وأقل من النصف له شهادة الدروس الثانوية، في حين أن بعض أعضائها قد أكمل دراساته العليا. إن معظم أعضاء المجموعة الأولى قد بدأ حياته الإدارية في عهد الاستعمار كموظفين مساعدين (مترجمين) كما أن نصف الأعضاء قد شغل مناصب تمثيلية سواء في الجمعيات المحلية أو الفدرالية أو الوطنية داخل الاتحاد الفرنسي، في حين أن الأغلبية كانت منتظمة قبل الاستقلال في الأحزاب المهيمنة التي شجعتها الإدارة الاستعمارية مثل الاتحاد التقدمي الموريتاني وحزب الجمهورية الموريتاني .. ولعل هذه الرواسب التاريخية لازالت تفعل فعلها في الحياة السياسية الموريتانية.[1]

ينضاف إلى ذلك استدعاء الموظفين الإداريين الزنوج من

(1) آرنو: مرجع سابق 65-68 Clod Arnou, po cit

غرب أفريقيا رغم عدم توفرهم على جنسيات موريتانية ما زرع بذور العداء العرقي الثقافي بين العرب والزنوج وهو في حقيقته صراع بين النخبة العربية وإداريين أفارقة من تركة الإدارة الفرنسية في غرب أفريقيا، بينما تتعلق النخبة الوطنية الزنجية الموريتانية بذات القيم الأهلية التي لدى العرب من مبادئ الإسلام واللغة العربية وحتى الأنساب العربية كما هو الحال بين قبائل الفولاني (Les Peules)[1].

ورغم الإجراءات التحديثية التي قامت بها حكومة الاستقلال لكنها كانت لتكريس **السلطوية**؛ فمثلا قام الرئيس مختار بإلغاء الضرائب التي كان يتلقاها شيوخ القبائل قبل سنة 1968 على المواشي[2]، لكنه ليس إجراء تحديثيا، بل كان مندرجا ضمن منظور أيديولوجي - سياسي يستهدف تصفية دور شيوخ العشائر لمنع أية مفاصل مجتمعية معارضة حتى ولو كانت تقليدية. كما أنه لم يقم باستبدال التنظيمات القبلية بأدوات حديثة لأنه كان قد قضى على التعددية واعتبرها خطرا على وحدة البلد المستقل الوليد!

(1) راجع: حماه الله ولد السالم: الزنوج الموريتانيون بين التاريخ والسياسة، صحيفة تقدمي، Taqadoumy.com 2007

(2) سعد خليل، مرجع سابق.

يقارن الباحث ولد منّاه بين تلك العملية السلطوية ونظيراتها العربية لا سيّما في تونس، ويبرز نتائجها: ((هكذا عززت الدولة الوطنية وجودها السياسي ـ الإيديولوجي على أساس قطيعة سياسية واجتماعية وإيديولوجية مع الثقافة الوطنية وأسست في نفس الوقت أزمة شرعيتها السياسية الماثلة في افتقارها إلى أسس دينية أو قانونية أو عرفية أو إيديولوجية تبرر خضوع المحكومين للحاكمين خصوصا بعد تكريس هيمنة الحزب الوحيد. وإذا كانت حكومة المختار افتقرت إلى أي أسس للشرعية فكيف يمكن تبرير وصفه بأب الأمة وابنها البار ما يشبه ما يوصف به بورقيبة ورغم اختلاف المجتمعين، فإن فضح مآل التجربتين منطقي: مسلسل إلغاء دور الإمارات وطبقة الفقهاء وتصفية حزب النهضة الوطنية في موريتانيا يشبه مسلسل إلغاء العروش (التنظيمات الاجتماعية) وتصفية اتجاه صالح بن يوسف داخل الحزب الدستوري في تونس والقطيعة مع التراث الزيتوني[1].

رابعاً: فشل مشروع دولة الاستقلال:

لقد بُني مشروع دولة الاستقلال على أسس هشة تلفيقية مجاملة ومخادعة وحتى منافقة دينيا وثقافيا ومجتمعيا وسياسيا، ولذلك ستتكشف هشاشتها مع أول هزات عنيفة في العشرية الأولى من نشأة الكيان الوليد.

(1) ولد مناه: ميراث السيبة، مرجع سابق، ص 115.

تراجعت قيادة حزب الشعب الموريتاني عن الأهداف التي اعتُبرت قاسما مشتركا بين أطراف النخبة الوطنية غداة عقد **الطاولة المستديرة** التي انبثق عنها ميلاد حزب الشعب سنة 1961 تنمية عميقة للأسباب السياسية ـ الاجتماعية المسؤولة عن المأزق الوطني... تبدو المحصلة بمثابة الحصاد السياسي ـ الإيديولوجي لهزيمة مشروع «حزب الشعب الموريتاني»، والذي يختلف جذريا عن تحقيق ما وصفه فارنس فانون في معذبو الأرض: (إن الشعور الوطني ما لم يكن تجسيدا منسجما لأعماق مطامح الشعب، بمجموعه، وما لم يكن ثمرة مباشرة حية نابضة للتعبئة الشعبية، فلن يكون في أحسن الأحوال إلا شكلا لا مضمون له سريع الزوال، قليل الدقة والوضوح، والصدوع التي نجدها عندئذ هي السبب في أن البلاد الناشئة المستقلة، كثيرا ما انتقلت من حال الأمة إلى حالة القبيلة، ومن مستوى الدولة إلى مستوى العشيرة)).[1]

وكان مؤتمر المائدة، ظاهريا توافقيا، لكن الرئيس مختار وطائفته كانا يبيتان الانقلاب على التوافق الوطني وإلغاء التعددية وإجهاض التجربة الديمقراطية والحلم الليبرالي الوطني.

---

(1) نفسه. لكن فرانز فانون يمثل رؤية ثورية متعصبة وعنيفة وغير ديمقراطية رغم روحه التحررية.

1- إلغاء التعددية السياسية وموت الحلم الوطني الديمقراطي: سيُنتج الفرز السياسي ـ الإيديولوجي قبيل إعلان الدولة الوطنية، ظهور نواة سياسية محسوسة لاتجاه النخبة الزنجية الفرنكو ـ سنغالية ممثلة في حزب المنحدرين من ضفة نهر السنغال اليمنى والاتحاد الديمقراطي في غورغول (مدينة جنوبية للزنوج) وتم تأسيس الحزبين بالتزامن بمدينة دكار السنغالية 1959 وانحصرت أهداف الحزبين الأولى في مناهضة تولي العرب الوظائف العامة في إدارة الدولة تحت دعوى عدم إلمامهم باللغة الفرنسية بل دعى الاتحاد الديمقراطي على قيام اتحاد بين موريتانيا والسنغال!

وبالطبع كانت تلك المطالب نتاج تراكم من الانفصام بين القوى الوطنية وسيطرة الولاءات العرقية والريفية الضيقة، واستدعاء المطامح الخاصة والأنانية التي نشأت في ظل الإدارة الاستعمارية.

وفي خضم هذا الوضع نشأت وتطورت لدى مختار بن داداه فكرة قيام حزب سياسي وحيد يجمع الزنوج والمترجمين وبعض الوجهاء، وحين تمهد له ذلك جمع هذه الأطراف داخل قالب واحد أطلق عليه اسم (حزب الشعب) الموريتاني 1961 **وعلى أرضيته المتناقضة اكتسى مفهوم «الوحدة السياسية» التستر على الورم الثقافي ـ العرقي الذي**

ظل ينخر جسم مشروع الدولة الوطنية [وغياب مشروع ديمقراطي يستوعب تلك المشكلة] في الوقت الذي وفّر فيه الرئيس مختار بن دادّاه الظروف المناسبة لتصفية مُعارضيه ومُنافسيه على السلطة بعد «انتخابه» رئيسا للجمهورية بمساندة مطلقة من الفرنسيين بعد التوحيد القسري للأحزاب خلف شعارات الوحدة السياسية داخل حزب الشعب والتصدي للمؤامرة المزعومة: الخطر المغربي القادم من الشمال. ولاسيما بعد عقد مؤتمر المائدة المستديرة سنة 1961 والذي اعتُبرت نتائجه يومئذ بمثابة التكريس السياسي النهائي المحسوس لحسم الصراع السياسي - الثقافي لصالح حزب التجمع الموريتاني وخسارة حزب النهضة الوطنية للمعركة السياسية التي استمرت على امتداد السنوات 58-61[1].

قام الرئيس مختار بمسلسل من الانقلابات «المدنية» على

(1) راجع: سيدي أعمر بن شيخنا: موريتانيا المعاصرة، نواقشوط: دار الفكر، د.ت، صص 43-62، ولد منّاه: صص 126-127، ورواية مختار دادّاه أول رئيس موريتاني وأمين عام الحزب الواحد يقدمها في مذكراته: موريتانيا على درب التحديات، مرجع سابق، صص 199-201، ويقدم روايته للأحداث وتفسيره الخاص تحت عنوان (الاستقلال المُحاصر). ويعتبر نضال الاحزاب من أجل الاستقلال الكامل ورفض الاستبداد مجرد مؤامرة مغربية ومساع شخصية وتعبير عن الأنانية!

التعددية السياسية والنقابية، وتكريس سلطته الشخصية بالسيطرة على كل المؤسسات السياسية دستوريا وقانونيا.

ينبه كاتب بارز ديبلوماسي سابق إلى مناخ التعددية النسبي وحرية الصحافة في البلدان المجاورة المغرب وأفريقيا بينما **اغتيلت الديمقراطية في موريتانيا**[1].

مؤتمر مدينة كيهدي والانقلاب على الديمقراطية: مرت من خلاله قرارات هامة وخطيرة أجهزت على التعددية الحزبية والتجربة الديمقراطية الناشئة وأسست للنهج الاستبدادي الأحادي حتى الإطاحة بالرئيس مختار سنة 1978[2].

2- **التعديلات السلطوية الستبدادية**: التعديل الدستوري الأول استهدف الجمعية الوطنية المنتخبة منذ سنة 1958 فالمادة 55 من الدستور تم استبدالها بقانون 64 الصادر 1964 يقضي (بأن أعضاء الجمعية الوطنية المنتخبين سنة 1959 لا يمكن أن تُمدّد ولايتهم أكثر من سنة) لقد أريد من هذه المادة إخراج النواب غير المرغوب فيهم من قبة البرلمان وإلقاؤهم على هامش العمل السياسي.

(بعد سلسلة من المواجهات السياسية الشرسة أبلى فيها

(1) محمد محمود ودّادي: مرجع سابق، ص 176.

(2) حول هذا المؤتمر وملابساته ونتائجه: سيدي اعمر: مرجع سابق، صص 86-87.

عدد من القادة الوطنيين بلاء حسنا دفاعا عن الديمقراطية التعددية ونبذا للاستفراد بالسلطة متحملين في سبيل ذلك تبعات جسام في مجتمع لا يقدر ما يقومون به من **نضالات قرر المكتب السياسي لحزب الشعب في 16 نوفمبر 1964م إلغاء التعددية السياسية وإضفاء الطابع الدستوري على حزب الشعب الموريتاني وذلك من خلال التعديل الدستوري الذي صادق عليه نواب «الاستقالة المسبقة» في جلسة 12 يناير 1965م)**[1].

والمقصود بالاستقالة المُسْبقة ذلك الصنف من النواب كان يقدم فور انتخابه استقالة موقعة غير مؤرخة، يحتفظ بها الرئيس مختار في درج مكتبه لحين الحاجة إليها إذا دعت الضرورة وأظهر بعض النواب نزوعا إلى التمرد أو كان في سلوكهم السياسي ما يريب النظام. وهو تصرف استبدادي بالغ الوقاحة يفرغ الممارسة النيابية من مضمونها.

ولم يقتصر الأمر على تلك النزعة التسلطية والشمولية بل صرح الرئيس مختار: (**نقول إن الحريات العامة حرية الرأي والتعبير تم لفظهما تماما)**[2].

(1) سيدي أعمر بن شيخنا: مرجع سابق، ص 116.

(2) سيد إبراهيم محمد أحمد: الحزب الواحد وتطور الحياة السياسية 139-140 نقلا عن سيد اعمر: مرجع سابق: 116-117.

وكرر أمام جموع السكان في زياراته الكثيرة: (**لا نطالب أيا كان بالانتساب إلى حزب الشعب لكننا إذا وجدناه لديغا تحت شجرة في بيداء فلن ننقذه لأنه ليس من حزبنا!**). وحينها تبارت غالبية العامة ومجمل النخبة في الانخراط في حزب الشعب، حزب الدولة والنفاق والارتزاق والنميمة وتمجيد الحاكم بكل وجه لدرجة لا تصدق حتى في بلدان الدكتاتورية الاشتراكية وقتها.

وهو خطاب استبدادي سلطوي كرس سياسة حصار من يخرج عن الحزب الواحد ثم عن الهياكل الشعبوية التي سينشئها العسكر بعد ذلك.

3- الهوية القلقة:

لماذا يثار السؤال من حين لآخر حول ما إذا كانت موريتانيا تملك حقيقة مقومات الكيان القومي المميز القادر على الصمود؟

طرح هذا السؤال ساعة إعلان استقلالها في 28 نوفمبر 1960، وهب على موريتانيا منذ اللحظة الأولى تياران أنكرا مبرر وجودها كدولة قائمة بذاتها.

- مطالب الحركة الوطنية المغربية التي رفعها الزعيم علال الفاسي منذ 1955، وتبنتها الدولة المغربية على يد الملك محمد الخامس في 1958 ثم الملك الحسن الثاني، ولم

يتنازل المغرب عن تلك المطالب إلا في إطار اتفاق ودي مغاربي مع الجزائر 1969 ووجد المغرب في النخبة الموريتانية المعارضة للإدارة الفرنسية تيارا ينافح عن الطرح المغربي.

- المساعي السنغالية لضم الضفة الموريتانية من النهر التي تتمتع بالخصوبة والانخفاض عن مستوى النهر ما يجعلها أكثر حظا بالماء، ولذلك ظلت حكومات السنغال تتطلع إلى ذلك الهدف وتتدخل في أطروحات بعض النخبة الزنجية الموريتانية.

كان على الدولة الوطنية المستقلة مهام صعبة منها بناء مؤسسات الدولة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتكريس الهوية الوطنية ولم الشمل وتقريب الشقة بين الفرقاء الاجتماعيين وسيكون حساب حصيلة عمل الدولة الوطنية في أداء تلك المهام هو الحاسم في نجاحها أو فشلها من عدمه.

تضمنت إيديولوجية النظام عناصر إيجابية كتأكيد المساواة وتصور موريتانيا **كهمزة وصل** بين العرب والأفارقة، فاقم من المشكلة بسبب عاملين انطوى عليهما الحكم المدني: إحجامه عن اتباع سياسة اجتماعية إصلاحية هادفة من جانب ونوعية الاستراتيجية التي اتبعها في احتواء البرجوازية العربية الصغيرة من جانب آخر.

استمر النظام المدني عبر الحزب الواحد في اقتفاء آثار الإدارة الاستعمارية في مجال السياسة الاجتماعية فحرص مثلها على تجنب وقوع هزات عنيفة للهياكل الاجتماعية القائمة أو زعزعة الممارسات والمعتقدات السائدة.

وبذلك (بدأت الإيديولوجية الوطنية لإجماع الحزب الواحد ـ بل الحزب والدولة ـ تحل محل الإيديولوجيا الوطنية التي كانت مرجعيتها هي الماضي الأفريقي المجيد)[1].

واكتفى لإنجاز التحديث بالاعتماد على مفعول التطور التلقائي للمستجدات الاقتصادية، والسبب أيضا هو استمرار الهوية الاجتماعية للنظامين الاستعماري والوطني لأصحاب السلطة المحليين.

4- همْزة الوصل: في تموز/ يوليو 1957 وجّه المختار بن داداه خطابه إلى «الأمة» فوضّح تصوُّره لهوية البلاد: «إن موريتانيا هي بالفعل جسر طبيعي وهمْزة وصْلٍ بين العالم العربي المتوسطي والعالم الأسْود»[2]. وكان أعلنَ في خطاب سابق أن الوجود الفرنسي هو الضمانة الوحيدة لعدم ابتلاع موريتانيا من أفريقيا البيضاء الشمالية وأفريقيا السوداء الجنوبية!

---

(1) بوبكر باري: مرجع سابق: ص 50.

(2) خطاب مدينة (أطار) في فاتح يوليو سنة 1957.

وكان دادّاه يرى أن الاختيار بين المغرب العربي وفدرالية أفريقية ـ فرنسية سيرجّح الخيار الأول، لكنه يضيف أن دعم فرنسا للاستقلال يجعله يقول لا للمغرب وأن الموريتانيين ظلوا في انتماءٍ لأفريقيا الغربية والاتحاد الفرنسي.

وهو نوع من التذبذب عكس قلق وهشاشة مشروع الدولة الوطنية ما تزال تعانيه وتعيشه في شكل هويات قلقة ضمن شعور هوياتي رخو تحت ظلال عربية إسلامية أفريقيا تلفيقية لا تعكس خيارات ثقافية مؤسسة ديمقراطيا وتشاوريا حقيقيا كان يمكن أن يؤسس لمبادئ دستورية حقيقية وليس تلك التي تخادع العامة.

وقد ظل شعار همزة الوصل ـ «سيئ السمعة»، يثير الاشمئزاز والمرارة في نفوس الموريتانيين لشعورهم بأنه يختزل ثقافتهم وحضارتهم في نقطة مرور ليس فيها أي دور جدي.

ولذلك رأى المثقفون الموريتانيون أنّ «الاستقلال المنشود الذي تم سنة 1960 بدا بوضوح «منحة استعمارية»، ونتج عن ذلك أن دولة الاستقلال ولدت في ظل اللاشرعية باعتبارها ورثت دولة الاستعمار واجتازت خطواتها الأولى تحت إشرافه. ففي حين تأسست شرعية الدولة الوطنية في بلدان المغرب العربي الأخرى (المغرب، الجزائر، تونس) على تراث المقاومة وحرب التحرير، نشأت هذه الدولة في موريتانيا

في وضع مشبوه جعلها تظهر في أعين النخبة السياسية استعماراً جديداً. كما أنها لم تستطع أن تكسب ولاء المجتمع التقليدي لانعدام جذورها التاريخية»[1].

واقتنعوا أن: «الاستقلال (إنما) جاء لغاية تحقيق مشروع مجتمعي متكامل وضعه الفرنسيون للمنطقة، حيث كان يهدف المشروع برمّته إلى المحافظة على مصالحهم السياسية والثقافية، ثم الاقتصادية».

ورأوا في ذلك الاستقلال مجرد أداة لتحقيق مشروع استعماري قديم له ثلاثة أبعاد[2]:

ـ **سياسياً**: البقاء ضمن منطقة غرب أفريقيا غير العربية، ومن ثم تكريس انسلاخ الإقليم من محيطه العربي الإسلامي. ولكي تتم التغطية على الهدف الحقيقي لهذا المشروع رفع شعار همزة الوصل السيئ السمعة عند الموريتانيين.

---

(1) راجع مثلا: السيد ولد أباه، «الدولة والقوى السياسية» في: السيد ولد أباه، معدّ، موريتانيا: الثقافة والدولة والمجتمع، سلسلة الثقافة القومية؛ 28، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 93 ـ 103.

(2) يراجع: أحمد الوافي وآخرون: موريتانيا المجتمع والدولة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، صص 91-104.

ـ **ثقافياً:** فتح الباب ـ الذي ظل موصداً طيلة فترة الاستعمار- لنشر الفرنسية بين أبناء البلد، ومن ثم تكريس سياسة التغريب والمسخ الحضاري التي مورست بأبشع صورها في الدول المجاورة.

ـ **اقتصاديا:** نهب الثروات المنجمية.

ويكرر مثقفون أفارقة دور موريتانيا بصورة أكثر منطقية وعقلانية: فالمؤرخ بوبكر باري يرى بأن قد موريتانيا أن تكون جسرا حضاريا بين العالمين العربي والأفريقي بشرط المساواة بين سكانها العرب والزنوج.

ويذهب كاتب موريتاني شاب ليبرالي التوجه إلى أن التصور الهوياتي الذي يقدمه القوميون العرب في موريتانيا هو أن هوية البلاد هي ثقافة قائمة وليست أواصر الرباط الذي يفرضه الاقتصاد المشترك والمسئولية والواجبات، بل هي وحدة تاريخية ثقافية يجب المحافظة عليها بالعمل النخبوي[1].

5- النفاق الديني الرسمي (جمهورية إسلامية)!؟

منذ البداية كان الحقل الديني موضع ممارسات سلطوية

(1) أبو العباس: «موريتانيا الأعماق»، منشور على موقع صحيفة تقدّمي الالكترونية Taqadoumy.

عنيفة وتشويهية، تستغل الدين لتبرير تصرفاتها وتفرغه من طاقته الروحية المجتمعية، ليصبح أحيانا تصرفا مسيئا للدين وقيمه السامية.

تم إسباغ الطابع الديني «المراسيمي» على الدولة العلمانية، في تناقض صارخ، بين منطق الجمهورية الفرنسية الذي بنيت عليه الدولة المستقلة، نظريا، وشعار ديني لا علاقة له بذلك المنطق، ومن هنا ظلت «إسلامية» دولة الحزب الواحد البعيد عن أي روح دينية محل سخرية الموريتانيين وريبتهم.

وقد جرت عملية الخداع والتمويه والمجاملة والتستر على الحقائق السياسية والمجتمعية في معظم الأقطار، خداعا للمجتمع أو بحثا عن شرعية ما، أو حتى فرارا من المشكلات الثقافية والمذهبية التي كانت أقل حدة وتطرفا قبل تجذر الاستبداد ونتائجه المجتمعية والمؤسسية.

خامساً: الدولة والمجتمع:

حرصت الدولة الوليدة على الضبط والتحكم في النشاط الأهلي وضيقت الخناق عليه لاسيما بعد نهاية اللحظة الليبرالية وسيطرة حزب الشعب على زمام الأمور. وكانت الإدارة الاستعمارية والتي ورثتها الدولة وفية للنهج الحكومي

اليعقوبي[1] gouvernement Jacobin القائم على ضبط الأطراف ومركزة العمل المؤسسي وفق سياسة تشد الأطراف إلى مركز العاصمة شدا مع بيروقراطية توثيقية شديدة التعقيد والرتابة والجمود.

أول اختبار واجهته دولة الحزب الواحد كان بعد ميلادها بست سنوات، وهو انفجار المسألة الثقافية، ما دل على انها لم تحسم بالتوافقات التقليدية بين النظام وشيوخ العشائر الزنجية ولا بالتحالف معها داخل جهاز الدولة، وأيضا أن الحقوق الثقافية واللغوية لا يمكن تأجيلها أو التستر عليها بالمجاملة أو بالتهدئة بل ولا بد من نقاش حقيقي وعلني حولها ودسترتها ومأسستها والاتفاق عليه بين نخب المجتمع السياسي والثقافي من مختلف الفرقاء في الأقليات والأكثرية ومن دون سقف أو قمع من أي نوع.

1- **انفجار المسألة الثقافية:** صدر قرار 26 في 30 يناير 1965م بإلزامية اللغة العربية في التعليم الثانوي وكان محتشما، كان الرد في 4 يناير 1966 مظاهرات وإضرابات نظمها الطلاب والتلاميذ الزنوج في ثانوية نواقشوط وفي الداخل وتم إصدار منشور وقعته 19 شخصية زنجية كان أساسه نقد رقم 80% من السكان عرب ونسبة الربع للزنوج من كل الوزراء ومن

(1) نسبة إلى حكومة اليعاقبة بعد الثورة الفرنسية.

الجمعية الوطنية وعارضوا إلزامية العربية ورفضوا الازدواجية وحللوا المسألة بقصد تذويب الأقلية و«عقدة العرب» من «كفاءة الزنوج» وطالبوا بنظام تعليمي خاص بهم مع فيدرالية خاصة بالزنوج.

ردّ الشباب العربي بمنشور مضاد يوم 2 فبراير 1966 وفيه إن فصل التعليم هو بالضبط ما هو مطبق في جنوب أفريقيا.

عبرت مواقف الطرفين عن درجة قوية من التشنج والتصلب ما منع النخبتين من رؤية الواقع وما فيه من انعطاف ومرونة.

جرت حوادث صدام بين الطلبة العرب والزنوج، وتدخل البوليس والحرس ثم كادت الأمور تفلت من يد الحومة قبل تدخل الجيش وجرت حالات قمع شديدة.

ونبه سياسيون زنوج إلى أن السبب في تلك الأحداث غياب تيار وطني تقدّمي قادر على طرح المسألة شجع التجاوزات وجعلها تتخندق في أطروحات ضيقة مناقضة للمواطنة والحقوق والروابط الوطنية[1].

(1) راجع مسار هذه الأحداث في روايات السياسيين المشاركين فيها أو الذين عايشوها وهي مجموعة وملخصة نسبيا في عمل الكاتب الصحفي سيدي أعمر: مرجع سابق، ص121.

في رسالة من محامي معتقلي رسالة الزنوج السيد عبد الله واد الرئيس الحالي للسنغال بتاريخ 8/ 4/ 1966 يقول: ضرورة وضع حدّ للمسألة السياسية .. والصعوبات التي تمر بها بلادكم ليست إلا مظهرا من مظاهر أزمة الوحدة الوطنية في أفريقيا وأعطى نموذجا على نفس المشكل في مالي وهي زنجية وبين الزنوج[1].

وهو طرح واقعي يذكّر بالصعوبات الناتجة عن مواءمة التحديث السياسي مع البنية الثقافية الاجتماعية الموروثة، في ظل سياسات وطنية بعيدة عن الحكمة والتوافق والشفافية.

وتدل آراء قيادات زنجية موريتانية بارزة على نفي العداء التاريخي بين العرب والزنوج، فهذا ((الزعيم التاريخي للزنوج (باصمبولي) يقول لا يوجد موقف عداء من الزنوج للعربية بل إن أهل فوتا يحبون العربية ويجلون العلماء وتراثنا كله مكتوب بالعربية))[2].

ما يسمح بتحليل سياسي وسيسيولوجي أكثر واقعية لخلفيات المشكل الثقافي في موريتانيا خارج الرهانات العرقية والأقلوية.

(1) نفسه: ص 124.

(2) نفسه: ص 156.

والحق أن المسألة الثقافية هي جزئيا تركة استعمارية، حيث كرست سياسات الإدارة الفرنسية الفصل بين الزنوج والعرب، وهي أيضا نتيجة واضحة لفشل المدرسة الوطنية في خلق جيل وطني وضعف دورها في تحقيق الاندماج بين النخب الوطنية، بفعل تأسيس الدولة على المجاملة وسياسة نفي المشكلة العرقية، فمنذ 1960 اختار النظام الموريتاني وحتى اضطرابات 1966 أسلوبا لا يزال ساريا في موريتانيا حتى اليوم ومفاده إنكار وجود مشكلة عرقية أو ثقافية في موريتانيا أو تسمية الأعراق بأسمائها، كما رفض فكرة إعطاء ضمانات دستورية للأقليات أو الأخذ بصيغة الاتحاد المركزي (الفيدرالي) وبنفس منطق النفي واجه أشكال نتائج اللامساواة الاجتماعية وعلى رأسها مخلفات العبودية. وجرى استخدام الدين لقمع الاجتهادات المستنيرة بدعوى الكفر والإلحاد رغم صدور بعضها من فقهاء معروفين.

لكن ذلك لا ينفي وجود تطرف وغلو عرقي وثقافي بين بعض النخبة الزنجية، ولاسيما التي تحمل هموم المجموعة المتاخمة للجنوب في الضفة اليمنى للنهر والتي تعيش صداما صامتا مع حكومة داكار وتريد حلا ما على حساب موريتانيا.

لكن الخلفية الواقعية للصدام بين النخبتين الزنجية والعربية ذات سبب مادي اقتصادي في الأساس، يتمثل في خشية فئة

من الموظفين الزنوج على مناصبهم ومنافسة المعربين الجدد، في مناخ من الفشل المؤسسي والقانوني للدولة الوطنية في احتواء المسألة وحسم المشكل الثقافي والتعليمي والهوياتي وتلبية مطالب الخريجين من مختلف الفئات والأعراق.

وبذلك فشلت الدولة الوطنية في بناء (مدرسة وطنية) تحقق الاندماج الاجتماعي وتسمح بالخصوصية لمختلف مكونات المجتمع.

وقد ظلت سياسة الأنظمة في مجال التعليم مقتصرة على ممارسات سلطوية وبوليسية تجعل الطلبة والتلاميذ مجموعات مقلقة يجب ضبطها واحتواؤها وليس تعليمها وتربيتها وفقا لمنظور حديث ووطني، ومن الطرائف أن الدولة الموريتانية ظلت مصرة على تسمية وزارات التعليم والتربية تحت يافطة وزارة التهذيب وهي ترجمة غير موفقة للمصطلح الأجنبي (Education) وتحمل ظلال احتقار المجتمع وتدجينه.

أظهرت حوادث الطلبة، وانفجار المسألة الثقافية بعد ست سنوات من الاستقلال، فشل نخبة المدنيين في حسم المشكل، بفعل معالجتها سلطويا وشكليا وتقديم السياسي على الثقافي - المجتمعي والتستر على الحقائق الاجتماعية والثقافية وإلغائها تحت وقع الدعاية الأيديولوجية الحزبية الفجة.

وهو مشكل سيزداد حدة مع تطور البنيات الحديثة بفعل

تأثير التحولات التي خضعت لها موريتانيا كغيرها من البلدان المستقلة حديثا لاسيما في أفريقيا.

2- التكوينات الحديثة في ظل الدولة المستقلة[1]

البورجوازية الصغيرة:

تشكلت في ظل مسار التحديث السياسي والإداري والمالي فئة من الموظفين والتجار والمترجمين وأفراد الوحدات العسكرية والقضاة وبعض رؤساء القبائل المحظوظين، إلى جانب بعض صغار المتمولين الذين حصلوا ثروات معتبرة من توريد اللحوم والبضائع للجيش الفرنسي والتعامل مع الإدارة الاستعمارية، من هذا الحشد تشكلت فئة محظوظة قادت الاستقلال الداخلي وكادت تهيمن على الدولة الوليدة مع بوادر الاستقلال الكامل.

وقد اعتبرهم الرئيس الأول مختار في خطابه أمام مؤتمر حزب الشعب يوم 23 يناير 1968 مجموعة قد تتحول إلى رؤساء تقليديين (رجعيين). وكان كثيرا ما يحلل «تاريخ»

(1) راجع مثلا: Francis de Chassey de. Mauritanie, 1900 1975: de l'ordre colonial a l'ordre neo-colonial entre Maghreb et Afrique noire, Editions Anthropos,...

التحولات السياسية والمجتمعية قبل وبعد الاستقلال في سياق صراعاته مع خصوم حزبه.

وبالطبع كان ذلك غير صحيح بالمرة، لأن المقصودين هم نواة البورجوازية الوطنية التي كانت في طريق بناء دولة حديثة، مستفيدة من نضال القوى الوطنية المستنيرة والأصيلة والتي سيقوم مختار بتصفيتها تدريجا ثم يجهز أيضا على الفئة المذكورة.

وشكل ظهور المدن، رغم قلة سكانها، ونزوح السكان نحوها، طلبا للتعلم والرزق، مقدمات طبيعية لنمو الوعي الطلابي والنقابي والسياسي والعمالي، كل ذلك كان يضيق هامش المناورة أمام الكيان الجديد ويحد من خيارات النظام الحاكم ويدفعه لتصرفات بعضها موجب وبعضها الآخر سالب وعنيف لاسيما في حق النقابات العمالية.

3- العمال والنقابات

عرف المجتمع ظاهرة جديدة هي ظهور تجمعات العمال الذين يؤدون الخدمة الإجبارية للإدارة الاستعمارية في شق الطرق وبناء المساكن، ثم في نقابات العاملين في المناجم المملوكة وقتها للشركات الأجنبية.

وكانت علاقات التبعية بين السادة والأتباع والعبيد، هي السائدة في نظام الإنتاج داخل المجتمع الموريتاني، وكان

العمل محتقرا في نظر السادة من فئتي المحاربين والزوايا، وظلت الأعمال اليدوية والرعي والحرف محصورة في الفئات التابعة ما شكل تداخل غريبا بين أنماط الإنتاج الاسترقاقية والإقطاعية في ظل هيمنة فئتين تشبهان النبلاء والكهنة في أوروبا الوسيطة.

تبلورت نواة الحركة العمالية في ظل شركة «ميفرما» (MIFARMA) المملوكة لشركات كندية وفرنسية وانجليزية ومنها مجموعة روتشيلد اليهودية المعروفة وذلك سنة 1952 قبل استقلال موريتانيا ولاستغلال مناجم الحديد الغنية في الشمال الغربي[1].

أضعفت الروح القبلية والعرقية العمل النقابي وأخضعته لرقابة مكتب تديره الشركة نفسها، لكن تشعب العمل وتعقيده، أبرز المشاكل والمعاناة، فازدادت المطالب العمالية وكانت ذروتها في انتفاضة مدينة الزويرات 29 مايو 1968 التي شهدت مظاهرات عمالية مشهودة قابلها النظام بإطلاق الرصاص الحي فسقط عدة قتلى وجرحى، ورغم سيطرة الحكومة على الموقف إلا أن نتائج الحدث كانت مدوية واضطر الرئيس للتبرير بالقول: (لقد أمرنا الجيش بإطلاق الرصاص على أرجل

(1) سعد خليل: مرجع سابق: صص 863-864.

العمّال فأخطأوا فأطلقوا الرصاص على الرؤوس! وكان لا بد من حماية ضيوفنا الأجانب) يقصد رؤساء شركة ميفرما[1]. وهو تبرير فج ومستفز أنتج ردة فعل شعبية حادة.

صارت الحادثة رمزا لنضال العمال وأيقظت الروح النقابية الحقيقية، وشكلت بداية وعي نقابي عمالي هز رتابة البناء الاجتماعي التقليدي وإن لم يغير من بنائه الراسخ.

ورغم جهود حكومة الاستقلال في بناء مساكن العمال وفتح مراكز التدريب إلا أن حزب الشعب ـ الحزب الوحيد ـ قرر في مؤتمره العادي الثاني في مدينة العيون ـ عاصمة الشرق ـ يونيه 1966 أصدر قرارا يقضي بأن اتحاد العمال الموريتاني هو التنظيم العمالي الوحيد الذي يعترف به حزب الشعب، على شاكلة المنظمات الحزبية الأخرى، ما شكل ضربة حقيقية لاستقلالية النقابية والعمل النقابي الحقيقي.

إلا أن ذلك القرار لم يصبح فاعلا إلا بعد حوادث الانتفاضة، فقررت الحكومة زيادة الرواتب ومَرْتنةَ الوظائف (شغلها بموريتانيين) في شركة الحديد، ورغم الارتياح لهذه الإجراءات إلا أن العمال عارضوا المكتب النقابي التابع

(1) نفسه.

للحزب وظل المؤتمر معلقا. ثم اندمجت النقابات في الحزب سنة 1972 ومُثلت في جميع هيئاته.

4- بناء مؤسسات السيادة والخدمات والإنتاج

في بداية الاستقلال ورثت حكومة الدولة إدارة استعمارية منظمة ودقيقة لكنها بلغة أجنبية وتدار من مدينة سان لويس في مستعمرة السنغال رغم تبعية جزء منها للكيان الموريتاني الوليد.

استمرت القوانين والتنظيمات الاستعمارية مع تعديلات وتشذيب وتهذيب حسبما تقتضيه الضرورة. إلى جانب أعراف محلية وتشريعات دينية كالقضاء الأهلي وغيره، ما كرس حالة انفصام قانوني ومؤسسي في الدولة وعلاقتها بالمجتمع سيكون بذرة **سيئة للازدواجية الرسمية بين الامتيازات والحقوق، حيث تعلن الدولة ترسانة قانونية تحديثية وتتعامل وفق ما تفرضه الأعراف والامتيازات القبلية والزّبونيّة.**

ظلت سياسة الإدارة الاستعمارية تقوم على تجنيد المواطنين الزنوج وإعفاء العرب من الخدمة العسكرية. ولذلك كانت القيادات العسكرية الأولى من كلا العرقين وليدة العسكرتاريا الاستعمارية التقليدية.

كانت نواة الجيش الوطني من (الكَومي) كلمة فرنسية تعني القوم (les goumies) أي الرجال المحليين المساعدين

للجيش الاستعماري، ما جعل الجيش الوطني يتشكل إجمالا من قيادات منفصلة عن ذاكرة النضال الوطني والقيم الجماعية، رغم وجود شباب وطنيين لا صلة لهم بالمرحلة الاستعمارية.

وتسلمت حكومة الاستقلال أرشيف الاستعمار الأمني أو جزء منه حول العائلات وحول المخبرين ما شكل نواة الجهاز الأمني الوطني الجديد

وبذلك كانت ولادة المؤسستين الأمنية والعسكرية مشوهة تماما وبعيدة عن تقاليد المهنية المؤسسة على الإرث الوطني.

مرت عملية بناء مؤسسات دولة الاستقلال بمرحلتين هما بناء مؤسسات السيادة وهي عملية تأميم واستلام للنواة العسكرية والأمنية الاستعمارية أما المؤسسات الخدمية فقد ظلت ضعيفة ثم كان تطور المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية ضعيفا وبطيئا.

وتأخر تأميم المؤسسات الإنتاجية الضخمة حيث قام نظام المختار بتأميم شركة معادن الحديد 1973 وإنشاء عملة واعتبرت الحركة الوطنية وقتها أن ذلك كان تحت ضغوطها النضالية.

وكانت سنوات 1972-73-74 سنوات إصلاحات اقتصادية وإدارية من نتائجها تحرّر النظام من عقدة الاستقلال

الممنوح[1] إلا أن سيطرة الحزب الواحد وسيطرة الثقافة الشمولية جعلا الاحتفال بالاستقلال نوعا من **عبادة الدولة**[2] **بعبارة رجيس دوبريه** (Rgis Debray) وليس احتفالا بتحقق استقلال لدولة حقيقية يؤمن بها الناس ويشعرون بدورها في تكريس المواطنة والحقوق والنماء.

وتراجعت مرحلة النمو الأولى بعد مغامرة «حرب الرمال» التي تورط فيها النظام بعد اتفاق 14 نوفمبر 1975 مع إسبانيا القاضي بتقاسم الصحراء مع المغرب[3].

وكانت نتائجها كارثية على الاقتصاد الهش وعلى البنية الاجتماعية التي تعرف نزوحا واسعا نحو المدن، قبل أن يعجز النظام عن إدارة الأمور بعد وصول تمويل الحرب إلى طريق مسدود في ظل انهيار سعر خام الحديد ـ المورد الأول للدولة ـ وازدياد الاقتناع بعبثية الحرب لدى غالبية الضباط ولاسيما

(1) نفسه 140.

(2) راجع: رجيس دوبريه، نقد العقل السياسي، بترجمة عفيف دمشقية، طب 1، دار الآداب، بيروت، 1986.

(3) راجع مثلا: Maurice Barbier, le Conflit du Sahara Occidantal (Paris: l'Harmattan,1982).

وانظر أيضا: علي الشامي: الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، بيروت: دار الكلمة، 1980.

من الأقاليم الشرقية البعيدة عن الصحراء وهمومها، فقرروا الإطاحة بنظام مختار ودولة الحزب الواحد تحت شعارات التغيير الديمقراطي والإصلاح الوطني.

وهي ظاهرة مشهودة في التاريخ السياسي العربي المعاصر، حيث أنتجت غالبية الحروب أنظمة استبدادية أطاحت بالحكومات المدنية تحت شعارات وطنية.

لقد كانت الحرب مغامرة «لاستعادة الأجزاء السليبة من الوطن» حسب خطاب الرئيس مختار، كما كان يكرر في خطبه منذ 1957، وما بعدها، لكنها أنتجت حكم العسكرتاريا القبلية. ورغم فشل حكومة الاستقلال في بناء مشروع الدولة الوطنية بتحقيق المواطنة والاندماج بين مكونات المجتمع، فقد تركت هياكل إدارية مقبولة وشيئا من التعفف عن المال العام، ما سيجعل المواطنين يحنّون إلى عهد الحزب الواحد رغم ما عاشوه في ظله من استبداد وشمولية إذا ما قاسوه بسلطة الجيش الذي سينجح في الخروج من الحرب العبثية وحفظ سيادة الدولة لكنه أدخلها في نفق من الانقلابات والنهب والفوضى.

سادساً: العسكرتاريا وتدمير مؤسسات الدولة:

كان الانقلاب العسكري 10 يوليو 1978 رد فعل للنزاع الصحراوي داخل مكونات القبائل العربية (الشرق ـ الساحل)

ضد التحالفات القبلية العربية والزنجية وتوافقات عهد الاستقلال التي كرسها الرئيس مختار داخل حزب الشعب على حساب الحركة الوطنية.

جاء العسكر تحت شعار إنهاء الحرب، تقويم الاقتصاد المتداعي، العودة إلى الديمقراطية التعددية، ... ورغم بوادر الاستنارة لدى بعض الضباط لكن مجموعة متسلطة مدعومة بمجموعات مدنية «انقلابية» سرعان ما أجهضت ذلك الحلم وتكرس حكم العسكر مع وصول المقدم هيدالة إلى السلطة 1980م.[1]

وتم ذلك في مناخ من الاغتيالات المشبوهة التي راح ضحيتها الضباط الوطنيون المستنيرون، تارة في حوادث سير وطورا في سقوط طائرات وحتى في أمراض غريبة وهو مسلسل سيستمر داخل المؤسسة العسكرية طيلة عهد الرئيس الأسبق معاوية الذي قام بتصفية خيرة ضباط النخبة وأغلبيتهم من القوميين.

رغم استبداد الحزب الواحد وأخطائه التاريخية (تصفية

(1) النقيب الأسبق بريكه بن امبارك يصف بعض زملائه الضباط من تلك المجموعة بـ«الضباط الماسونيون». مقابلة منشورة في الصحافة الحرة بانواقشوط. 2007

الحركة الوطنية، إلغاء التعددية السياسية والنقابية، الحرب...)، حافظ على بنية الإدارة الاستعمارية بسيئاتها وبكثير من الديمومة والكفاءة التقنية، ولم تلحظ في عهد الرئيس مختار حالات بارزة لنهب المال العام أو العبث بممتلكات وقوانين الدولة، ولذلك كانت حكومات تلك المرحلة المدنية تحظى ببعض الاحترام والتقدير.

لكن وصول النخبة العسكرية إلى السلطة فتح الباب على مصراعيه لحالة من الانقلابات والانقلابات المضادة، كشفت عن الصراعات الجهتية والعرقية والقبلية، مع تدخل مقيت للنخب السياسية المستقيلة من عملها النضالي ولاسيما بعض أجنحة اليسار التي كانت تقدمية ثم صارت تقوم بدور «كلاب الحراسة» لتصفية خصومها بالتحالف مع كل حاكم انقلابي جديد.

ورغم وجود نزعة مبكرة للعودة للشرعية الدستورية، بين بعض الضباط المستنيرين، فقد آل الأمر بعد 1981 (تاريخ عملية اختراق نفذها كوماندوس عسكري اتهم بأنه من عمل المغرب) توطدت دكتاتورية عسكرية بوليسية شرسة في عهد الرئيس هيدالة 1980-1984 وكان، أول الأمر يحظى بالاحترام لنزاهته وعفته، لكنه انقلب إلى دكتاتور في أخريات أيامه، ثم جاءت فترة الحاكم العسكري الأكثر ثباتا وهو العقيد معاوية

واستطاع تثبيت حكمه بالتحالف مع رأس المال والضباط المرتشين وشيوخ القبائل الجدد ثم تم الانقلاب عليه صبيحة 2005 وجاءت لحظة ليبرالية نادرة تم فيها تسليم السلطة للمدنيين ولكن العسكر عادوا لعادتهم القديمة وانقلبوا على السلطة لتظل بين أيدهم إلى اليوم رغم الانتخاب العلني للرئيس الحالي محمد بن عبد العزيز.

وجوهر هذا المسار هو سيطرة العسكرتاريا القبلية على مقاليد السلطة وتصفية النخبة المدنية التي حكمت بين 1957-1978[1].

أوقف العسكر العمل بأحكام دستور 1961 وحل بدلا منه ميثاق دستوري عرف بالميثاق الدستوري للجنة العسكرية وظل هو الإطار الدستوري الذي يعمل في ظله كل مجالس الجيش الحاكم حتى ألغي سنة 1991م بعد ظهور دستور 20 يوليو 1991 والذي خدع النخبة العربية بالمادة رقم 6 التي تقضي بأن العربية هي اللغة الرسمية، لكنه كرس سيطرة الرئيس على السلطة أي الاستبداد العسكري المنتخب شكليا وهي ظاهرة استمرت بعد هذا الدستور حتى بعد سقوط الرئيس الأسبق معاوية.

---

(1) حول مراحل الحكم العسكري ومجمل الأحداث يراجع: سيدي عمر: مرجع سابق: صص 312-410.

حرصت المؤسسة العسكرية الموريتانية على عدم الانتماء الإيديولوجي المعلن رغم وجود حالات انقلابية وصفت بأنها تشكل اختراقا قوميا عربيا أو زنجيا، وكان الطابع العام للجيش مهنيا قبل أن تخترقه ظاهرة اهتمام الضباط بالعمل السياسي الانتخابي في مسلسل الرشوة والنهب والفوضى.

1- محاولات تحديث في ظل الاستبداد

في عهد الرئيس العسكري هيدالة تم بموجب الأمر القانوني رقم 127 / 83 بتاريخ 5 يونيه سنة 1983 ويقضي بإلغاء الملكية العقارية التقليدية وأن تؤول إلى الملكية العامة للدولة.

كان قانون الإصلاح العقاري من أهم خطوات التحديث بل كاد يكون نقطة تحول في التاريخ الاجتماعي لغرب الصحراء، حيث كانت الملكية العقارية قبلية بامتياز، ما أفشل التنمية الفلاحية وكرس بنية اجتماعية تراتبية عتيقة.

ويرى بكتاش[1] أنه لم يستفد منه غير البرجوازية العربية المتنامية، بينما اعتبرته قوى اليسار تطورا تاريخيا بالغ الأثر في حياة المجتمع وتغيير بنياته التقليدية لصالح المحرومين.

---

(1) النزاع الموريتاني ـ السنغالي بين المأزق العرقي والمخرج الوطني للشعبين القاهرة: دار المستقبل العربي، د.ت: صص 30-32.

وهو حال محاربة الاسترقاق، رغم أن الإدارة الاستعمارية ألغت الرق في موريتانيا سنة 1905، لكن صدر قرار تأكيدي من الحكومة الموريتانية بتاريخ 9 نوفمبر سنة 1980 في عهد المقدم محمد خونه بن هيدالة[1] وحظي بدعم واسع من الفقهاء، لكن تطبيقه لم يتم على النحو المرجو ثم لفه الغموض.

2- عواقب التسلطة العسكري وانهيار الدولة:

أ ـ **الانقلابات العرقية:** لم تكن صراعا بين العرب والزنوج حسب الأطروحة التآمرية لدى النظام أو القوى العروبية، بل كانت لفشل الدولة الوطنية في تحقيق المواطنة والمساواة وفصل السلطات والاعتراف الحقيقي العلمي والمؤسسي والديمقراطي بحقوق الأقليات والكف عن الخطابات الديماغوجية من قبيل: الأخوة الإسلامية، والتعايش الأهلي... وصف كاتب بارز الانقلابات العرقية العربية والزنجية بأنها كانت بعيدة عن الروح الدموية ضد العرب والزنوج لأنها كانت تتجه رأسا إلى قمة السلطة بوصفها الخصم الظالم والمستبد وليس إلى المجتمع المغلوب على أمره[2].

(1) نشر في الجريدة الرسمية 25 نوفمبر 1980.

(2) اسماعيل اعمر: عبور نهر الريبيكون.. (بالفرنسية) جريدة بلادي، العدد الثاني، 2007.

ب ـ **القمع البوليسي**: أبرز مظاهر «التحديث» كان استيراد أدوات التعذيب المتطورة من البلدان الاشتراكية، واستخدامها على نطاق واسع على المساجين وأغلبهم سجناء رأي، كما((تم تسخير مؤسسة الدولة الوطنية لتصفية الحسابات المذهبية والشخصية والعرقية والأسرية وطبع العنف والتوتر علاقة الحاكمين بالمحكومين وتكرست بين الدولة والمجتمع علاقة الغلاب بالمغلوب، وعكست أيضا مظاهر ترف النخبة المهيمنة على أجهزة الدولة وبؤس السكان النازحين نحو المدن هربا من جحيم التصحر والجفاف، **هكذا إذا تلاشت فكرة الدولة إلى حدود سلطة شخصية مطلقة تمارس العنف المنظم وتوزع بين أتباعها الغنيمة [الريع العام]...**))[1].

ومكّن استبداد العسكري هيدالة وعنفه البالغ من انفراد الجناح الماوي من اليسار بإسداء النصح له وتم تجريد العلاقة بين الدولة والمجتمع من أي صبغة قانونية وحل محلها قمع ممنهج وعنف بلا حدود وبلا قيود وتنمية مختلف أشكال الثأر والانتقام السياسي الاقتصادي والاجتماعي خصوصا ضد الأوساط الأرستقراطية وضد الشباب الوطني في المعاهد والمدارس.

(1) ولد منّاه: مرجع سابق، ص 134.

كان العسكر يحسون بنقص الشرعية فسعوا إلى إنتاج حالة شعبوية تشبه اللجان الشعبية الليبية فجاءت ((هياكل تهذيب الجماهير التي شكلت الإطار التنظيمي البديل عن حزب الشعب)).

3- سياسات النظام المدني والعسكري في تفكيك القوى الاجتماعية والثقافية:

عواقب الاستبداد والقمع كانت ماثلة أكثر في تعميق بذور الكراهية العرقية والقبلية بين أبناء المجتمع الواحد، ولذلك أدت السياسات الظالمة والبليدة للعسكر إلى تصفية بقية المدرسة الوطنية ـ المأزومة أصلا ـ أهم بوتقة لصهر الناشئة وترسيخ قيم الوطن ضدا على الولاءات الريفية والمتطرفة، وتكريس الحقد بين العرب والزنوج ما كاد ينهي النواة الأولى للتعايش الأخوي التاريخي وأسسه الدينية الشعبية والروابط القرابية والمصاهرات والتعاضد المعاشي، وكادت روح المواطنة تمحي من نفوس الكثيرين لصالح خطاب الحقد والنبذ والتصفية والتخندق في وهم النقاء العرقي والوطن الخاص بشعب بعينه.. وساهمت في تلك العملية سياسات وإجراءات منها:

التعريب السياسي: صدر قرار في عهد الرئيس العسكري هيدالة بالفصل التربوي بين العرب والزنوج على أساس الخيار

بين الشعبة العربية و المفرنسة، وكانت النتائج كارثية؛ إنْ على مستوى المخرجات التربوية.

الشعارات الدينية المنافقة: تحت شعار تطبيق الشريعة قام الرئيس هيدالة بفتح باب من القلق الاجتماعي والشعبوية لتكريس نظامه في وقت كان الجوع والقمع هما سيدا الموقف في كامل البلاد. والغريب أن الرئيس المدني المطاح به مختار كان بدأ، في أخريات أيامه، الحديث عن «تطبيق الشريعة» وكانت المجموعة المشرفة على تلك العملية من غلاة النخبة غير المتدينة فضلا عن الطابع المسرحي للعملية على شاكلة «**شريعة نميري**»[1].

4- انهيار الجبهة الاجتماعية وتراجع منطق المواطنة

• **تصاعد التطرف العرقي**: إضراب التلاميذ الزنوج 1979 تلته اعتقالات، وفي مارس 1983 أصدرت (فالام) «بيان الزنجي الموريتاني المضطهد»، الذي نشر في داكار معلنا هدفه في تدمير دولة البيضان! واستمرت التوترات ثم أعلنت وزارة الداخلية مؤامرة انقلاب زنجي في 1987 تم على إثرها حملة تصفية واسعة وتسريح المئات من الزنوج تحت طائلة الاشتباه

(1) راجع مثلا: غراهام ف. توماس: السودان موت حلم، ترجمة عمران أبو حجلة، طرابلس: دار الفرجاني: 1994، ص 214.

بولائهم للدولة. ومن يومها ترسخت ريبة الدولة تجاه الزنوج ولاسيما من قومية الفولان و التكولور، وظلت روح الثأر حية في نفوسهم.

وعلى مستوى العرب تم «اكتشاف» انقلاب بعثي سنة 1987 وتمت تصفية البعثيين من الجيش وكل من وصف بالحس العروبي؛ كما اتُّهِم الناصريون بالتحريض السياسي للطلاب، ويقال إن فرنسا ضالعة في تلك الأحداث وقامت بتسويقها للنظام تحت شعار «التوازن بين الأعراق داخل الجيش»[1]. وقد يكون ذلك صحيحا للدور الخطير الذي تلعبه الاستخبارات الخارجية الفرنسية والعسكرية في اختراق الأنظمة الأفريقية ولاسيما في موريتانيا التي تحرص فرنسا على إبقائها ضعيفة ومهيضة الجناح عسكريا واقتصاديا وأيضا بدون هوية عربية ـ إسلامية، كما تحرص الأجهزة السرية الفرنسية على التمكين للنخبة الفرنكفونية في الإدارة والمال والتعليم، ومنع أي تأثير جدي للعالم العربي في موريتانيا.

لكن انفجار الأزمة الدموية بين موريتانيا والسنغال أوصل الأمور إلى طريق بلا رجعة، تم خلاله مسلسل من المذابح

---

(1) حتى في العهد الحالي تم سنة 2013 اكتتاب مائة ضابط وضابط صف من الزنوج لتحقيق "التوازن" الذي تريده فرنسا داخل الجيش الموريتاني!.

الأهلية والطرد التعسفي لمواطني البلدين ومصادرة ممتلكاتهم.

انفجرت أزمة النزاع الموريتاني - السنغالي بفعل حادث حدودي وقع بين أهالي البلدين يوم 9 ابريل 1989، بين قريتين زنجيتين، بسبب مشاكل الرعي والمنمين والمزارعين، وهي معركة أزلية، ولكل طرف روايته للأحداث ونتائجه وما تسبب عنه من قتلى وجرحى[1].

وقد جرى نقاش واسع حول الأسباب العميقة للأحداث، ومنها حسب الباحث بكتاش:

- الأطروحة التآمرية وهي رأي الحكومة الموريتانية ولدى بعض القوى العروبية[2].
- الأسباب البنيوية: الاهتمام بالزراعة والأراضي النهرية والتشريعات العقارية في البلدين وكلها تمس مجموعات محلية من مواطنيها[3].

ولا يمكن التقليل من تأثير الشحن العرقي في البلدين ولا من تأثير قوانين الإصلاح العقاري التي مست بعض مزارعي لسنغال الذين كانوا ينتقلون إلى الضفة الموريتانية، لكن عنصر

---

1) خالد بكتاش: مرجع سابق، ص 30 (بتصرف).
2) نفسه، صص 184-185.
3) نفسه: صص 51-69.

فشل النظامين الموريتاني والسنغالي بالغ التأثير في الدفع بالأمور إلى حدودها القصوى لشغل الرأي العام عن المشاكل اليومية والفساد والاستبداد.

● **الفساد المالي والأخلاقي:**

أنتج الفساد المالي والمؤسسي طبقة طفيلية بالغة القذارة تعيش من مال الشعب وتبذره في الأعمال المشبوهة والتصرفات المنبوذة، ما أنتج ثقافة من البؤس الأخلاقي مناهضة لكل ما هو عقلاني ومنطقي وجدي ومستنير لصالح اللامبالاة واللغة المنحطة والرفض للقوانين والسخرية من القيم المجتمعية.

وتعاظم شأن البرجوازية الخاصة على حساب الأعيان تحت الدعم المالي وهي تعكس أهمية جهاز الدولة في خلق البرجوازية الخاصة في أفريقيا.

وبيعت مؤسسات الدولة للأفراد وبقيمة متدنية، وتقديم مشاريع أغلبها وهمي، على الورق فقط، وفتح مكاتب دراسات تنجز مشاريع وهمية أو بدراسات نمطية مستنسخة وبأموال هائلة.

وتحت يافطة الإصلاح المالي والاقتصادي، برعاية البنك الدولي، جرى التلاعب بأموال الدولة وسرقتها ونهب التمويلات الأجنبية وابتلاع مصانع وشركات القطاع العام تحت يافطة الخصخصة.

ژ1 **خصخصة الدولة:** تبين أن بنيات التسلط أنتجت قنوات فساد تغذي ديمومة الاستبداد إذ تم بيع معظم المؤسسات والأصول الوطنية للتجار من الأقارب وداعميهم، وتم الحديث عن بيع شركة سنيم (SNIME) إحدى كبريات مركبات استخراج خام الحديد وتصديره في العالم و(تستفيد من ميزة مقارنة استثنائية بفضل موقعها الجغرافي القريب من صناعات الحديد والصلب الأوربية وبالتالي تستطيع تسويق الأساسي من إنتاجها في أوروبا مع فارق إيجابي في أسعار تسليم ميناء الشحن (FOB) مقارنة مع المناجم البرازيلية والأسترالية، وتحصل كل سنة على رقم مبيعات بالأوقية يتزايد باستمرار، يضخمه على وجه الخصوص الهبوط الرهيب للعملة الوطنية بسبب تخفيضين متتاليين لقيمتها)) حسب رأي أول مدير لها[1].

وليس الحديث اليوم عن مشاكل الشركة وإلا مقدمة لتصفيتها حيث (لم يقدم [وزير المعادن المأذون من النظام] سوى حجج واهية مأخوذة من مرجعية أنصار الليبرالية الوحشية الذين لا يهدفون إلا إلى زيادة الربح بواسطة وسيلة زيادة إنتاجية العمل عبر تخفيض وظائف الشغل مع إنتاج ثابت. وتتمثل الحقيقة الوحيدة التي قدمها في اعترافه بأن سنيم تحمل «حمولة رمزية» كبيرة. ... ظلت سنيم لغاية فاتح

(1) نشر بتاريخ 6/ 2007 على alhiwar1.maktoobblog.com

يناير 1979 بالفعل ملكية للشعب [وتم في عهد حكومة الاستقلال] وضع «جدار» افتراضي منيع حول سنيم وبينها وبين الإدارات العمومية: لا محسوبية ولا رشوة لوكلاء الدولة، شفافية تامة تجاه المشترين والموردين.)[1]. ثم سيتم في عهد العسكر 1992-2003 م الرهيب إدخال شركة (سنيم) في نظام الرشوة الحكومي الكارثي.

5- فشل المشاركة السياسية[2]:

أدى القمع العسكري طيلة 1978-1992 إلى العودة للعمل السري، حيث نشطت الحركات القومية (البعثية والناصرية) لاسيما داخل الجيش والمدارس، وتغلغلت الحركة القومية

(1) إسماعيل بن أعمر: حول خصخصة شركة (سنيم)، منشور على موقع alhiwarblog.

(2) راجع مثلا: عبد الله السيد ولد أبّاه، «الخيار الديمقراطي والبنية الاجتماعية في موريتانيا (ملف): التعددية الديمقراطية وأزمة الدولة الوطنية في موريتانيا» المستقبل العربي، السنة 18، العدد 198 (آب/ أغسطس 1995).

أحمد الوافي، «الخيار الديمقراطي والبنية الاجتماعية في موريتانيا (ملف): السلطة القبلية ونظام الدولة المركزية في المجتمع الموريتاني» المستقبل العربي، السنة 18، العدد 198 (آب/ أغسطس 1995).

الزنجية في الإدارة والجيش، وسعى الجناح اليساري الماوي إلى التخندق مع النظام وابتزازه في آن، أما الحركة الإسلامية فكانت ضعيفة لكنها ستنشط بقوة في أواخر عهد الرئيس معاوية الذي اتهمها بتأطير انقلاب 2003 الذي قاده المقدم العروبي صالح بن حننا وزملاؤه ضدا على العلاقة مع إسرائيل واستبداد النظام.

الأحزاب: تكاثرت الأحزاب مع مناخ الانفتاح النسبي الذي أعلنه النظام تحت تأثير مؤتمر (لابول) الذي أعلن فيه الرئيس الفرنسي أن بلاده لن تدعم الأنظمة الافريقية غير الديمقراطية.

بنيت المؤسسات الحزبية على الروح القبلية والجهوية والولاءات الريفية المختلفة، مع تأثير البداوة السياسية (التنقل بين الأحزاب،...)، واخترقتها وبشكل مبكر السلطوية الماثلة في خضوع الحزب لرئيس واحد هو في الغالب الزعيم الأوحد والممول للحزب عبر علاقاته مع غياب الشفافية في الاقتراع داخل قيادة الحزب وقواعده، ما أنتج أحزابا فقيرة هشة غير قادرة على تغيير الوضع ومواجهة الاستبداد العسكري المنتخب شكليا، بل مثلت مشاركتها في معظم الاستحقاقات الانتخابية تشريعا للنظام وانتخاباته.

أعتقد أن هناك عوائق نظرية ومؤسسية تمنع الأحزاب من

الفاعلية وحتى اكتمال النضج المؤسسي والخطابي، ونرى دور عاملين بارزين[1]:

● الغموض الايديولوجي: ويتمثل في التستر على المبادئ والأهداف السياسية التي قد يضر إعلانها بالقاعدة الأهلية للحزب، في مجتمع بدوي معزول تاريخيا عن الكثير من الأفكار الحديثة وبعضها يعتبر في نظره مخالفا للدين أو العرف أو للعوائد الثقافية للمجتمع. أدى ذلك إلى نوع من التقية تجاه الحقل الديني والثقافي والمجتمعي حتى صارت ديباجة ومواد برامج كل حزب مجرد مادة مستنسخة من برامج الأحزاب الأخرى، وبدا وكأن الأحزاب تقول نفس الشيء، وليس بينها من فرق، فسادت أدواء ضارة بالتسيُّس والسياسية والحياة الحزبية: التنقل والترحال بين الأحزاب، الانتقال بين المعارضة والموالاة، ..لأن الناشطين السياسيين لا ينخرطون

(1) د.حماه الله ولد السالم: عوائق المشاركة السياسية في موريتانيا، ورقة منشورة في صحيفة النهار، 2002، أعاد نشرها حرفيا وبدون إحالة إليها: محمد أمين بن سيد باب: مظاهر المشاركة السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 244 وقد قام هذا الكاتب بسرقة ورقتي هذه بعد أن سلمتها له في ندوة عامة ولم يعتذر عن ذلك بعد أن أعاد نشرها في كتابه هذا رغم أنني لم أراسل مركز دراسات الوحدة وهو لا يتسامح مع هكذا سرقات!

في حزب بعينه بناء على قناعة بأيديولوجية حزبية هي في الأصل غير موجودة، لدرجة أن بعض السياسيين يقوم برحلة مكوكية مزاجية بين النظام والمعارضة وبين صفوف هؤلاء وأولئك.

● الفقر النظري: غالبية القيادات الحزبية التقليدية تعاني ضعف المؤهلات العلمية، ويقتصر تكوينها السياسي على الخبرة في العمل السري أيام الصراع بين اليسار والنظام المدني الأول، بل إن من الماركسيين من لا يعرف من الماركسية إلا القشور! وظل العنصر المعرفي والفكري والثقافي ضامرا بشدة في فكر الأحزاب ما كرّس نوعا من الفقر النظري شديد التأثير على الخطب والآراء والبرامج والطروحات، ما كاد يفقد الحياة الحزبية الموريتانية جوهرها العقلاني والجدي لصالح خطابات السب والشتم أو المدح والنفاق.

ويبدو هنا جوهر أزمة النخبة السياسية الموريتانية هو التحالف مع بعض الأنظمة والتحول إلى أداة لقمع خصومها الأيديولوجيين، وهي ظاهرة دورية، شملت معظم القوى السياسية، مع اختلاف مستوى التحالف ونتائجه، **وغياب مشروع وطني ديمقراطي جامع ورصين وعميق وتوافقي.**

ظل هناك طرفان قويان يتحكمان في الحياة السياسية الموريتانية هما الجيش والقبيلة، وهذه الأخيرة تستمد قوتها

من الدولة لكنها تعيد تحويل ما تحصل عليه من مناصب ودعم إلى ابتزاز للسلطة في الانتخابات بغية الحصول على موارد جديدة لصالح نخبة القبيلة، في وقت انتهى الدور التقليدي للقبيلة وشيوخها كمؤسسة تضامن وتكافل وتنظيم داخلي تقليدي. وسينتج حكم العسكر المتستر وراء الانتخابات مزيدا من تجذر **الزّبونيّة السياسية ونظام المكافأة** على نحو غير مسبوق وستشارك في العملية قطاعات واسعة منها كبار الضباط والبرجوازية الطفيلية الفاسدة والوجهاء القبليون والسياسيون الفاسدون والمثقفون المنافقون..

الانتخابات الشكلية والزّبونيّة السياسية

ورثت حكومة الاستقلال، قبيلة مهيضة الجناح تم تدجينها والتحكم فيها وتشويه بنيتها التقليدية، لصالح سلوك سلطوي تابع وحتى مبتذل، لكن الديمقراطية التعددية الشكلية التي عرفتها البلاد في أواخر عهد ولد الطايع ستعيد القبيلة إلى الواجهة في شكلها القديم لكن في عملية زبونية أكثر تعقيدا، تم فيها استخدام المال العام لشراء الأصوات، وتوجيه الأعيان لتلك العملية، رغم تحولها إلى صراع بين أسر بعينها في كل قبيلة تتنافس من أجل الريع الحكومي لترسيخ مكانتها داخل قبائلها والتمكين في نفس الوقت لعلاقتها مع الحاكم صانع الجاه والنفوذ.

مع الانتخابات البلدية، وهي بداية الديمقرطة التعددية 1986 ثم الرئاسية 1992 ظهرت القبيلة بقوة وخسرت الأحزاب أمام سطوتها لكن **شيخ القبيلة لن يحتل أي موقع في القبيلة إلا بقدر الموقع الذي يحتله داخل الأجهزة العامة للدولة بغض النظر عن موقعه النسبي داخل لقبيلة وبالطبع يمكنه المنصب من اقتطاع الريع المادي اللازم لتبرير مكانته التي ستتراجع وقد تختفي في حال انقطاع مصدره الرسمي.**

تبدو القبليّة السياسية كما لو كانت التجسيد الحي لفساد وتسميم الحياة السياسية وإفراغ المؤسسات من مضمونها، وهي بذلك تحجب الفعل الحي للمواطنين ما ينتج مزيدا من الرداءة السياسية والمؤسسية، تتقلص معها مساحة الحقوق والمواطنة والعدالة.

تترجم الصراع القبلي إلى خصومة بين الأسر التي تتنافس سياسيا بغية الحصول على موقع رسمي يتيح ريعا ومناصب ترضي القاعدة من المجتمع العاطل عن العمل.

وهو ما نصفه هنا **بالزّبونيّة السياسية** القائمة على توزيع مناصب الدولة ومواردها بوصفها ريعا تحت سلطة الحاكم يهبه لمن يشاء ويمنعه من يشاء وفق قواعد من التدجين والابتزاز والتبعية والاستغلال السياسي والمجتمعي.

وكانت الأزمات المناخية (الجفاف، ...الفيضانات) مناسبة

لتدخل كل نظام لتوزيع المواد التموينية والأعلاف، وطريقة فعالة لتكريس سلطته لاسيما بين السكان الأميين وهم الأكثرية، وابتزازهم سياسيا وأمنيا، ما أنتج حالة يمكن تسميتها «بالحالة العلفيّة».

جمهورية العلف/الريع الشعبوي

إبّان جفاف السبعينيات الذي ضرب موريتانيا، قام الرئيس الراحل مختار بجولات عربية وأجنبية طلبا للعون والمساعدة، وتلقى أموالا ضخمة لاسيما من دول الخليج، أما البلدان الغربية فاكتفت في الغالب بتقديم مواد تموينية لاسيما من الحبوب والسمن البقري المعلب والأعلاف.

كانت عملية توزيع المؤن والأعلاف مع فجر الدولة الوطنية، هي **الشرط التاريخي ـ بعبارة المنهجيين ـ لميلاد الريع الشعبوي**، وسيظل النظام الموريتاني، عبر مختلف مراحله، يعيد إنتاج **تلك الحالة التموينية لترسيخ نفسه وتكريس معاني الاستتباع** والهيمنة والتحكم في المجتمع وتحقيره وتوجيهه.

وجد كل نظام في كل سنة شهباء، فرصة لتطوير «الحالة العلفية» التي تُمكّنه من جمع ولاء السكان وإخضاعهم لهيمنة الإدارة العمومية وتركيع وترويض الممتعضين وإقصاء المعارضين خارج دائرة «شرعية» المجتمع المغبون الذي

سيتكفل رمزيا وعمليا بحصارهم ودفعهم بكل السبل إلى الاندماج في جوقة الممارسات الزّبونيّة الرسمية.

أنتج نظام ولد الطايع حالة علفية متميزة، كانت أكثر بذخا وفسادا، وأوسع نطاقا وتوزيعا، أفادته في خلق حالة سُعار علفي جماعي، كادت جموع المواطنين تحسبه خيرا عميما وتخاله مظنة البركة واليُمْن، وتجعله مقياسا لكل أنماط العطاء العمومي وحتى الفردي.

في ظل الرئيس المنتخب سيدي محمد بن الشيخ عبد الله، في اللحظة الليبرالية الثانية، كانت «الحالة العلفية» موكلة إلى واحد من كبار مستشاريه، لا تنقصه الأمانة، ولذلك لم تشهد عملية التموين خصاصا مبينا، لكنها مرت بسرعة كما مر غيرها من سياسات المرحلة المدنية القصيرة.

وفي ظل الرئيس الحالي العسكري المنتخب تجددت «الحالة العلفية» تحت يافطة «أمل 2011» و «أمل 2012» وشملت عدة مستويات من التموين الجماعي، للمعوزين وللمُضارين من السنة الشهباء.

جوهر «الحالة العلفية» لم يكن أبدا تقنيا، بل كان دائما سياسيا وإداريا، بحسبانه آلية من آليات الزّبونيّة السياسية والمؤسسية التي تعيد إنتاج السيطرة والهيمنة والتحكم في الدولة والمجتمع لصالح سلطة بعينها، تكرس الخضوع

والاحتقار وتمنع الفعل الخلاق والسلوك الطبيعي والفاعلية المؤسسية داخل جسم الدولة وبين المواطنين وكأنها سم ثعباني غير مميت، يشل ويضعف ويسيطر مؤقتا، لكنه يبقى سما وقد يؤثر حسب مزاج الضحية.

«الحالة العلفية» تُمارِس تأثير ضارا وبشعا على النفسية الجماعية، تؤدي إلى تبعية مطلقة لجهاز السلطة، وتخدير كامل للوعي الجماعي.

لكنها قد تؤدي إلى فعل عكسي يفضي إلى تعود المواطنين على التموين الجماعي ولو بمد اليد السفلى، فتتحول إلى دين ملزم، في غيابه يمكن أن يستيقظ العقل من غيبوبته فجأة ويتصرف بجنون أو باندفاع غير محسوب.

سابعاً: عودة اللحظة الليبرالية 2005-2007

ظلت الانقلابات منذ 1978 آلية التغيير وتداول السلطة وكانت في الغالب بيضاء باستثناء حوادث قليلة، بعيدا عن المجتمع ومشروعه التحديثي بل شكل ذلك استدعاء للتناقضات الريفية وولاءاتها الريفية والأهلية خارج القيم الجماعية وفي زبونية واضحة.

وظل وهْم إنقاذ الدولة يسيطر على الجيش الموريتاني حتى في ظل انقلاب 2008 حيث صرّح جنرال من المجلس العسكري الحاكم أنهم ـ أي الجيش ـ لا يمكن أن يقفوا

مكتوفي الأيدي أمام خطر تفكك موريتانيا! جرى ذلك في وقت كانت البلاد تحت حكم منتخب كامل الشرعية ولا تواجه أي خطر خارجي وتحظى بتزكية دولية غير مسبوقة في تاريخها يغطيها إعلام عربي متلهف للحظة ديمقراطية نادرة.

ولم تدم اللحظة الديمقراطية اللامعة[1]، إذ سرعان ما وُضع الرئيس المنتخب سيدي محمد أمام خيارات صعبة، ولم يعد بإمكانه العمل، وكان ذلك لخروجه عن قواعد اللعبة السياسية التقليدية أو بعبارة الكاتب عباس ابراهام (كان انقلاب «السادس» [يقصد 2008] تصحيحا للشرود عن نظام المكافأة السياسية والسياسة التقليدية المبنية على مبدأ التمثيل)[2].

وصل الجنرال محمد بن عبد العزيز إلى السلطة في 6 غشت 2008 بانقلاب على الرئيس المنتخب **الذي لم تدم ولايته أكثر من 15 شهرا!**

---

(1) حسن نافعة: درْسُ موريتانيا الكبير، صحيفة الوسط البحرينية - العدد 1677 - الثلاثاء 10 أبريل 2007م الموافق 22 ربيع الاول 1428هـ.
وصدر بالفرنسية كتاب: الأمل الخائب، وهو من تأليف محمد سالك محمد الأمين وزير خارجية الرئيس المنتخب سيدي محمد، ويعبر الكتاب عن رؤية عضو في النظام السياسي الذي حكم في تلك الفترة القصيرة.

(2) مقال "موريتانيا الأعماق"، مرجع سابق.

الجيش والسياسة:

إذا كان تاريخ الديمقراطية الحديثة هو السعي إلى التحرر التدريجي من تدخل القوة والإكراه في السياسة، فإن الجيش ظل يسيطر على السلطة منذ 1978، ويعضده أحيانا بعض المدنيين من الساسة والمثقفين.

تم تدريجيا تدمير أعراف المؤسسة العسكرية التي كان يسودها الانضباط المهني منذ حرب الصحراء، وتم دمج غالبية كبار الضباط في نظام الرشوة والنهب والتحايل على المال العام، ثم انغمسوا في التعبئة الانتخابية لذويهم ولمحيطهم القبلي والجهوي.

وتعود نزعة تسيُّسْ العسكر إلى ما سمي (العسكريين السياسيين)[1] حيث تم استخدام كبار الضباط للتدخل قبليا وجهويا عبر حنفية المال العام. كان هؤلاء هم الوحيدون القادرون على القيام بعمليات إنزال سياسية parachutage politique (العمل السياسي خارج مناطقهم التقليدية) بفعل تزكية السلطة القائمة، ولقد أعطاهم هذا نوعا من الرمزية الوطنية والموضوعية.

---

(1) راجع: أبو العباس إبراهيم: نهاية الجيش الموريتاني، و مقال: موريتانيا الأعماق، منشوران على موقع صحيفة تقدمي اليسارية Taqadoumy.

وفي اللحظات الموالية للانتخابات الصورية الأولى تم السماح لعلاقات السياسة والأعمال والجيش بالعمل خفية من أجل تغطية الرواتب المتدنية للعسكريين وإبعاد شبح التذمر إضافة إلى تحويل النظام من حكم الرأس إلى حكم «النظام» من خلال فتح الباب المكاسب والمنافع للرؤوس الكبيرة في النظام. ازداد حجم البطن العسكري واستمر وجود مدنيين بماض عسكري في السياسة وفي المعاملات المالية اليومية.

ولكننا نعتقد أن تسييس الجيش كان لشغله عن الانقلابات وتوريط العسكريين في المشاغل المشبوهة ماليا واجتماعيا وحتى أخلاقيا.

وتبدو عسكرة الديمقراطية كما لو كانت أرقى مظاهر الاستبداد والاعتداء على حرمة شعور الناس وكرامتهم، وعملا يشبه تسميم مجاري المياه العمومية، سيقضي على بصيص الأمل الباقي بالمشاركة السياسية في البرلمان والبلديات التي لم يعد النظام يقبل المنافسة فيها بشفافية بعد أن كرس منذ 1992 سيطرة الجيش على السلطة بالانتخابات الشكلية التي زكت واقعا كان قائما.

خلاصة

ولدت الدولة الوطنية الموريتانية ولادة قيصرية، وفرضت على مواطنيها الإذعان والطاعة، وقضت على التعددية

السياسية والنيابية وصفّت جيوب المعارضة الوطنية وقوى الرفض.

مظاهر أزمتها بارزة في الهوية الضائعة، وانقسام المجموعة الثقافية التاريخية، الفساد، والاستبداد والإرهاب.

واتضحت مظاهر المشكلات المتفاقمة في الانفجار الديمغرافي، ومدن الصفيح، ازدياد أعداد المتعلمين من الطبقة الوسطى، ومن العمال، وتراكم الديون، وانفجار الحرب، وانتشار التعليم وبطالة الخريجين.

ويتبين أنه للخروج من ذلك النفق يمكن الحديث عن خيارات عملية:

إنقاذ مشروع الدولة الوطنية: إعادة السلطة إلى المدنيين عبر انتخابات حرة ونزيهة في ظل حكومة انتقالية توافقية مستقلة وإنهاء الدور السياسي للجيش.

إعادة بناء الدولة الوطنية: الفصل بين الامتيازات والحقوق، فصل جهاز الدولة التنفيذية عن الاعتبارات غير السياسية المجردة، تعزيز فصل السلطات واستقلال القضاء، وإعادة بناء الدستور على أسس توافقية بعيدة عن النفاق والتّثقْية؛ لأنّ ما يريده الموريتانيون هو دولة حديثة بمؤسسات فاعلة مستقلة تقف بالحياد من الصراع المجتمعي تنظمه وتحميه ولا تتدخل فيه، وتحمي الدين ولا تستغله ولا تتبرأ

منه وتحترم الهوية الوطنية الجامعة من دون قمع الهويات المختلفة، وتسعى لصهر المجموعات في بوتقة عبر المدرسة والإدارة من دون تمييز ديني أو عرقي أو اجتماعي أو طمس لخصوصية الجماعات الثقافية ضمن هوية إسلامية ـ وطنية.

سيناريو مستقبلي

ربيع موريتانيا القادم!

دلّت التجربة التاريخية على أنه لم تعرف البلاد ثورة شعبية ضد النظام بالمعنى المتعارف عليه في تجارب الثورة في دول العالم، لكن التغيير كان دائما يأتي من الجيش؛ أهم المؤسسات وأكثرها تماسكا وفاعلية.

لكن بذور التغيير باتت واضحة لا تخطئها العين، رغم جهود النظام في تقديم الخدمات العامة وتنشيط بعض المشاريع، وعجز المعارضة عن الإطاحة بالنظام.

والنظام الحالي كما نصفه دائما، هو نظام عسكري مُنْتخب، وهي حالة مُرَكّبة ومُرْبكة في عالم اليوم وأمثلتها قليلة في البلدان ذات الوضع المشابه.

ولذلك لا يمكن وصفه بغير الشرعي لكنه قطعا معتمد على الجيش، وقد بدأ يعد للمرحلة القادمة انتخابيا وأمنيا.

- هي نزعة سلطوية كان ميلادها استعماريا بامتياز، في نشأة

الإدارة الفرنسية التي أنتجت طبقة هجينة من المُترجِمون والكُتّاب وشيوخ القبائل التابعين المحصلين للضرائب، وسطاء مع السكان المحليين، يتحَمّلون وزر الانتقاد والسيئات، ويحْملون ثقل انتزاع أموال الفقراء والعامة، ويتصارعون على الولاء للحاكم الأجنبي، مقابل ما يسبغه عليهم من جاه رمزي ومادي يمكّنهم من التسلط على مواطنيهم ومنافسيهم من خصومهم داخل العشائر أو في الفضاء العمومي. ما أنتج حالة زبونية بشعة، قوامها الرشوة والنميمة والسرقة، لصالح الإدارة مقابل المكانة الاجتماعية، وقد قالها الحاكم الفرنسي لموريتانيا بيير مسمير: «إن الموريتانيين يتصارعون من أجل الفوز الرمزي على ابن العم أو الخصم القبلي المنافس، وليس من أجل ريع مادي بذاته، وهم مستعدون للخضوع للسلطة الحاكمة والعمل لصالحها بكل السبل من أجل تلك الانتصارية الرمزية»!.

- وهي تركة ورثتها دولة الاستقلال وظلت ثابتة في ظل متغيرات الانقلابات والانقلابات المضادة، يذهب الحكام ويجيئون، ويتغير الوزارء والمديرون والأمناء والوُلاة، «وتبقى دار ابن لقمان على حالها» ماثلة في احتقار القطاع الرسمي للمجتمع وسيطرة السلطة على دواليب الدولة وريعها المادي والرمزي (مناصب، أموال، حماية) وتوزيعه على الفاعلين السياسيين والاجتماعيين مقابل الولاء للرئيس

والمنافحة عنه بالحق وبالباطل في الانتخابات وقبلها وبعدها وجمع المعلومات عن الأهل والأباعد والحجر والشجر لصالحه.

- أزمة بنيوية جعلت من الانتخابات الرئاسية، وربما البرلمانية، عبثا حقيقيا، في ظل سيطرة الرئيس على السلطة وتحكّم هذه في أجهزة الدولة وتفكك المجتمع تحت سيطرة المافيا الطفيلية القبلية والتجارية والشعبوية.

- لكن الربيع العربي ولاسيما زخمه الإعلامي بات هاجسا حقيقيا للنظام الموريتاني، رغم قناعته بأنه يسيطر على مقاليد الأمور، واقتناع معارضيه بذلك وبأنهم مفككون عمليا، وعاجزون تقنيا، في ظل انفجار الطموحات وصراع المعارضين والريبة العميقة بينهم وغياب الشخصية المدنية الكارزماتية.

- غير أن كل شيء يشي بأن هناك نارا تحت الرماد أو بين حبيبات الرمال الصفراء لصحراء موريتانيا، يمكن أن تتحول إلى صيف ديمقراطي ساخن أو زوابع رملية عاصفة قد تقتلع كل شيء.

- وذلك رغم خطاب التخويف الذي يجعل من مطالب الإصلاح دعوة للفتنة وفتحا للباب على المجهول، ويبدو كما لو كان مقنعا لبعض فئات المجتمع من الناس لكنهم يتذكرون أيضا انقلاب 2003 وكيف ظلت الحالة العامة

عادية لم تشهد حربا بين المواطنين ولا فوضى عارمة، رغم أن البلاد بقيت ما يقارب اليومين من دون سلطة فعلية!

- التغيير يأتي عادة من الجيش، وبسبب مقنع كان أول مرة عبثية الحرب مع الأشقاء، وقد أعلن النظام اليوم التراجع عن حربه ضد الجماعات المسلحة داخل الحدود المالية، ويبقى انبثاق سبب داخلي يدفع الجيش إلى الانقلاب أمرا واردا فقط في حالة ازدادت الحياة السياسية اشتعالا وتأزمت الأوضاع بدرجة مقلقة، لاسيما إن اتجهت الأمور إلى الصدام والمواجهة في انتخابات البرلمان والبلديات القريبة، فسنكون على أبواب تغيير يأتي من الجيش استجابة لتلك الحالة، وتخلصا من عبء النظام في الآن نفسه.

مراجع عربية

أحمد التوفيق: المغرب في القرن التاسع عشر: إينولتان (1830-1912)، الرباط: كلية الآداب، 1983.

أحمد محفوظ ولد مناه: ميراث «السّيْبَة»، نواقشوط، المطبعة الوطنية، د.ت.

بوبكر باري: سنغامبيا، دفاع من أجل تاريخ جهوي، ترجمة مصطفى أعشي وأحمد لقمهري، الرباط، معهد الدراسات الافريقية، د.ت.

بيير مسمير: تقرير سياسي سنة 1951، تعريب سيدي إبراهيم محمد أحمد، المجلة الموريتانية للقانون، العدد 2، 2005.

تاريخ أفريقيا العام، منشورات اليونسكو،باريس، 1992، ج3.

حماه الله ولد السالم: الإسلام والثقافة العربية في الصحراء الكبرى، بيروت: دار الكتب العلمية، 2010.

حماه الله ولد السالم: المجتمع الأهلي الموريتاني، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

خالد بكتاش: النزاع الموريتاني ـ السنغالي بين المأزق العرقي والمخرج الوطني الشعبي القاهرة: دار المستقبل العربي، القاهرة: دار المستقبل، د.ت، ص 30 (بتصرف).

خليل النحوي: بلاد شنقيط، المنارة والرباط، تونس: آلكسو، 1987، 346.

رجيس دوبريه، نقد العقل السياسي، بترجمة عفيف دمشقية، طب 1، دار الآداب، بيروت، 1986.

رحال بوبريك: دراسات صحراوية، الرباط: دار أبي رقراق، 2005.

سعد الدين إبراهيم وآخرون: المجتمع والدولة في الوطن

العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1996.

سعد خليل: موريتانيا الحديثة، رسالة ماجستير، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية العالية، 1977.

سيدي إبراهيم محمد أحمد: الحزب الواحد وتطور الحياة السياسية في موريتانيا، دبلوم دراسات عالية، الرباط، 1988.

عزمي بشارة: في المسألة العربية، مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2010.

علي الشامي: الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي (بيروت: دار الكلمة، 1980).

غراهام ف. توماس: السودان موت حلم، ترجمة عمران أبوحجلة، طرابلس: دار الفرجاني: 1994، ص 214.

غسان سلامة: نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية، سلسلة الثقافة القومية، العدد 10، بيروت: مركز دراسات الوحدة، 1987.

فرنسيس دوشاسيه: موريتانيا من النظام الكولونيالي إلى النظام ما بعد الكولونيالي، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العدد 9، الرباط: 1989.

مارك ابلوك، مشكل الذهب في العصر الوسيط، ترجمة م.

إسكندر، منشورات الجمعية التاريخية المصرية، القاهرة، 1968.

مجموعة من المؤلفين: الدولة الوطنية المعاصرة، أزمة الاندماج والتفكيك، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي رقم (58)، 2008.

محمد سعيد القشاط: خيّ بابا شيّاخ وآثاره الأدبية، د.ت، د.ن، صص 70–81 (الشيخ سيديا وآل دادّاه).

محمد محمود ودّادي: الوزير، تجربة وزير مدني في حكم عسكري، 1985–1987، بيروت: الدار العربية للموسوعات، ط1، 2008.

مختار بن حامد: جغرافية موريتانيا، بيروت: دار الغرب الإسلامي ومعهد الدراسات الأفريقية، 1994، صص 8–10.

مختار ولد دادّاه: موريتانيا على درب التحديات، منشورات كارتالا، باريس، 2006.

وجيه كوثراني: السلطة والمجتمع والعمل السياسي، من تاريخ الولاية العثمانية في الشام، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (13)، 1988.

مقالات

أبو العباس إبراهيم: «موريتانيا الأعماق»، منشور على

موقع صحيفة تقدّمي الالكترونية Taqadoumy

جان دوفيس: «التجارة والطرق التجارية في غرب أفريقيا»، تاريخ أفريقيا العام، باريس: اليونسكو، 1992.

حماه الله ولد السالم: الزنوج الموريتانيون بين التاريخ والسياسة، صحيفة تقدمي، 2007 com.Taqadoumy

حسن نافعة: درْسُ موريتانيا الكبير، صحيفة الوسط البحرينية - العدد 1677 - الثلثاء 10 أبريل 2007م الموافق 22 ربيع الأول 1428هـ.

حماه الله ولد السالم: عوائق المشاركة السياسية في موريتانيا، ورقة منشورة في صحيفة النهار، 2002.

مراجع بلغات أجنبية

GOODY ،La Logique de l'criture: aux origines des socits humaines ،Paris: A Colin 1986.

Braudel (f)، ecrite sur l'histoire . A.collin،paris. 1984.

CENIVAL.P.DE،.et MONODE، TH ،Description de la cote d'afrique de Ceuta au Senegal par Valantin Fernandes (1507 1506) Librairie Larousse 1983 pp 69 etc.

DE MORAES FARIAS، PF: > > The Almoravids Bull. IFAN، XXIV 1967 4-3، P 878 794.

Genevive Dsir–Vuillemin، Contribution l'histoire de la Mauritanie 1934-1900 Dakar: Editions Clairafrique 1962.

H.ames: l'evolition des Emirats Maures sous l'effet du capitalisme marchand europens،in: Production pastorale et societe،Paris،MSH (398–375)،1979

Laroui A:. Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain .(1912–1830) Paris: F. Maspero،1977 pp .4–1

Les Berbres et le Makhzen dans le sud du Maroc Collection Archives. Author Publisher، Afrique orient 1989.

Maurice Barbier، le Conflit du Sahara Occidantal Paris: l'Harmattan 1982.

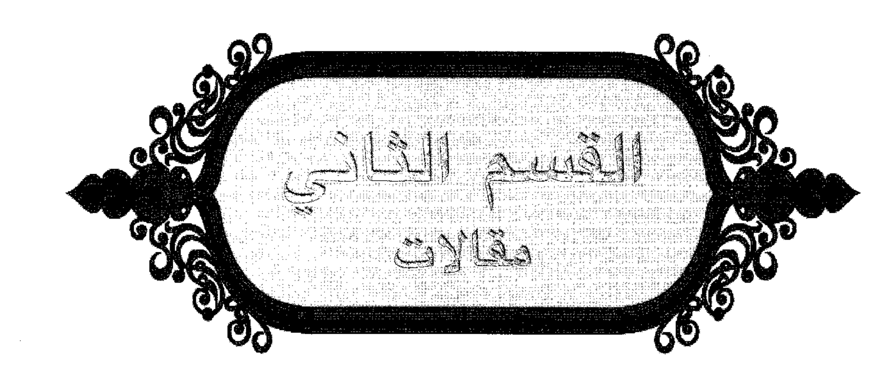
MISKE (Ahmed Baba» :(La lutte des classes en Mauritanie.« Renaissance du Monde Arabe

Francis de Chassey: De l'ordre colonial a l'ordre neo-colonial entre Maghreb et Afrique noire Editions Anthropos (1978)

Stewart: "Political authority and social stratification in Mauritania in: E.GELLNER et C.MICAND: Arabs and Berbers ،Londres (393 - 375)

Xavier Coppolani: Rapport d'ensemble sur ma Mission au Soudan franais. Rapport d'ensemble sur ma Mission au Soudan franais.

Published 1899 by F.Lev in Paris . p 11


القسم الثاني
مقالات

-1-

الزنوج الموريتانيون بين التاريخ والسياسة

مقدمة:

إن حل مشاكل البلد وتحقيق المواطنة لا يتم بالتستر على الحقائق أو التغاضي عن المشاكل بل هو رهن بقراءة صحيحة للماضي واستثمار عقلاني للحاضر.

الحديث عن القضايا الوطنية المتعلقة بإخواننا الزنوج[1]،

---

(1) لا أحبذ استخدام مصطلح «الزنوج» لأنه قد يحمل شحنة قدحية، لكن الكثيرين درجوا على استعماله مقابلا للفظ الفرنسي negro Africaine ومع ذلك يقال إنه تحريف للفظ زانج زانك-: أي أن أصله أمازيغي «بربري»، لكن الحقيقية أنه مستخدم في بلاد ليس فيها بربر، مثل بلاد الزنج، في شرقي أفريقيا عند الجغرافيين العرب، كما أن لفظ الزنج أكثر من معروف في التاريخ العربي: «ثورة الزنج»، رغم أن معنى اللفظ هنا ليست له دلالة عرقية أبدا، لأن تلك الثورة كان يقودها عبد الله بن محمد ولم يك زنجيا، كما كان فيها جماعات من عامة البصرة وهم شذاذ آفاق من أهل المشرق، ومع ذلك كان فيها زنوج متعربون، وربما كانت تلك الثورة هي التي رسخت في الكتابات العربية المشرقية صورة سلبية عن الزنوج وعن المجموعات السودانية عموما.

ضروري ومهم، كما أنه أكثر من عادي، إلا إذا صار فيه تجن عليهم حاليا أو تاريخيا.

وبالمقابل لا يمكنني كمؤرخ محترف أن أجعل من الحديث عن الزنوج، مواطنين أو جيران، «هولوكست» يحرم بموجبه الحديث عن تاريخ الحضور الزنجي في البلاد قديما وحديثا، ويحظر به النقد والتحليل لأطروحاتهم وقضاياهم اليوم.

كل من ينتقد مستوى ما من الخطاب الزنجي، يرتكب جرما، وكل من يعترض على رأي لأحد الزنوج واقع في محظور، وأي باحث في التاريخ توصل إلى أطروحة لا يتبناها الزنوج اعتبر ذلك عنصرية، وأي سياسي قدم رأيه الخاص بشأن موضوع متعلق بالزنوج قيل إن ذلك تطرفْ.

كما يرى البعض أنه يُنصف الزنوج بمجرد لملمة إشارات تاريخية منزوعة من سياقها، ثم إن تلك المراجعات «التوفيقية» ـ في الغالب ـ تؤدي إلى الخلط بين البحث المعرفي والنقد السياسي والرأي الشخصي، علما أنه لا رابط بين كل أولئك أبدا إلا صدورها من «العقل» مصدر الفكرة والبرهنة والحكم.

البعض من أصحاب تلك النزعة لا يخلو طرحه من الحصافة والعقلانية لكنه يتسرع في الحكم معتقدا أن مجرد الحديث عن عدم موريتانية بعض المهاجرين من غرب أفريقيا

نفي لتاريخية الوجود الزنجي في البلاد قديما! وهو حكم في غير محله لأن الحديث عن تاريخ الزنوج لا علاقة له بحقوقهم السياسية الحالية من عدمها.

ولذلك فلا معنى للحساسية إزاء الحديث عن وجود زنوج أجانب ولا ضير من نقد سلوك الزنوج المواطنين، وليس ذلك تشكيكا في وجود ممالكهم القديمة أو مساهمتهم في بعض أحداث تاريخ البلاد.

ليس التاريخ قضية نتاجر بها، كما أنه ليس عنصرا للتوفيق يوزع للتراضي والتسامح، بل إنه تجربة كاملة بحلوها ومرها وآثارها على العباد والبلاد سلبا وإيجابا.

أتجنب شخصيا في أغلب ما أكتب عن الزنوج وغيرهم، اللغة المطاطة التي يُراد لها التأثير في وجدان القارئ أكثر من إقناعه، فضلا عن أنها تخرج على الخطاب الجاد. ولذلك أعرض وبلغتي المتواضعة، الفكرة بطريقة استدلالية جافة درءاً لشُبَهِ التفسير المغرض أو الفهم ٱلمُبْتَسَرْ.

التاريخ وما قبل الدولة

لقد وقع الزنوج الموريتانيون في فخاخ نصبوا بعضها لأنفسهم كما نصب البعض الآخر منها أغْراب لا يريدون الخير للزنجي أو لغيره.

أخطر تلك الفخاخ «المركزية الزنجية» ومعظمها نتاج أفكار لدى مثقفي التكارير، دون غيرهم من المجموعات الأخرى مثل الفولبى les Peules أو السونْنْكه soninke أو غيرهم.

تقرأ تلك المركزية تاريخ الزنوج وكأنهم ولدوا في القرن التاسع عشر عهد نهضة التكارير والفولبى! أما السوننكى فليس لهم ـ من ذلك المنظور ـ أي دور في تأسيس الممالك القديمة أو نشر الإسلام جنوبا.

قد يكون تكوين تلك المركزية نتيجة انهيار دولة الفاتح الشهير الحاج عمر الفوتي رحمه الله سنة 1864 والسعي التكروري المحموم لإعادة مجد تلك الإمبراطورية التكرورية التيجانية. وهو أمر مشروع مبدئيا، لكنه يناقض جوهر الواقع السياسي المتمثل في الدولة الوطنية التي تسيطر على كل الأقاليم.

ولذلك اتجه التكارير شمالا نحو الحلقة «الأضعف» في نظرهم وهي موريتانيا، باعتبار غلبة العنصر العربي عليها.

الزنوج الموريتانيون والتاريخ:

شغل الإخوة الزنوج الموريتانيون أنفسهم، منذ البداية، بسؤال كبير: من هو أول من قطن هذه البلاد؟ وكان أول من

ألح عليه المرحوم **جيكو تفسيرو** أثناء محاكمته بتهمة أحداث 1987 وما بعدها.

وهو ما يزال الخطاب ذاته لدى رئيس حركة فلام (FLAM) العائد لتوّه من الخارج اليوم (سنة 2013م)، فهو يكرر أن موريتانيا تاريخها هو مرحلة الزنوج من القنقارة (السوننكى) ثم البربر ويقصد صنهاجة ثم العرب ويعني بني حسّان وهو يريد أن يؤسس لتنوع عرقي يقلل من حظ الأغلبية العربية في أن يكون وجودها العربي الإسلامي هو المكون الرئيس للهوية وليفتح الباب أمام وجود دولة بعدة أعراق: بربرية ـ زنجية ـ زنوج متعربون (الحراطين) حسب رأيه، عرب خلّص.. ما يجعل العربية مختزلة في الحسّانية بوصفها لهجة عرب بني حسّان، وتكون متساوية مع اللهجات الأفريقية، ومعها اللغة البربرية.. وتكون اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية للجميع بوصفها اللغة التي لا تميل إلى طرف وهي أيضا المدخل إلى التقدم ثم تدريجيا يتم الإعلان عن الهدف الأسمى وهو العلمانية لأن الإسلام مرتبط بالعربية ويجب أن يكون شأنا شخصيا أما الدولة فهي للجميع بدون دين ولا لون لها ولا هوية.

وللوهلة الأولى ينبغي التنبيه على أن المختصين في المعارف الإنسانوية عموما صاروا يعتبرون السؤال عن

البدايات والأوليات غير إجرائي البتة في دراسة الظواهر الإنسانوية، بل إنه صار جزءا من العوائق المعرفية التي ينبغي على الفكر الراهن التخلص منها.

لكن ذلك لا يمنع من مناقشة هذه المسألة التي تثير الكثير من الإشكالات، ويعرضها الكثيرون على غير وجهها الصحيح.

ومن وجه آخر يجب التمييز بين حقبتين من تاريخ البلاد، أولاهما حقبة ما قبل الاستعمار وثانيتهما حقبة الفترة الاستعمارية والدولة الوطنية الحالية.

في حقبة ما قبل الاستعمار كانت البلاد الصحراوية والسودانية، كغيرها من البلاد المجاورة شمالا، فضاء مفتوحا ليست له حدود سياسية أو حتى تخوم بشرية، لأن الاصطلاح الأول (حدود) لم يظهر في أوروبا إلا مع الدولة القومية أواخر القرن التاسع عشر، أما اللفظ الثاني فهو مفهوم عرفته تلك الدول الحديثة منذ القرن السابع عشر على الأقل.

ولذلك لا يمكن الحديث في تلك المرحلة عن «موريتانيا» وعن أسبقية إلى الوجود «فيها» أو عن ريادة في «تاريخها»، لأن الكيان السياسي الموريتاني كيان حديث بناه الفرنسيون لغايات محددة، على قطعة من الفضاء الصحراوي الشاسع؛ تماما كبقية البلدان الأفريقية.

مع ذلك فتاريخ تلك البلاد الصحراوية ـ السودانية المترامية الأطراف، معروف نسبيا، لكنه يخضع، هو الآخر، للخلط بين مراحله، ويشوبه الغموض في بعض تفاصيله ككل تواريخ العالم المعروفة التي لا يمكن بناء تتابعها الزمني دون ثغرة أو فجوة أو ما شابه.

يلح الإخوة الزنوج الموريتانيون دائما على أنهم أول من سكن البلاد الصحراوية التي ستسمى موريتانيا، وأن الدليل عل ذلك وجود قطع الفخار المستخدمة من قبلهم، والنقوش الصخرية على جدران الكهوف والمغارات الشمالية، وحتى أسماء المواضع والأمكنة.

لكن الدراسات الغربية، وهي محايدة تجاه «البيضان على الأقل، أكدت بما لا يدع مجالا للشك أن الذين كانوا يعمرون المجال الصحراوي الحالي «موريتانيا وأحوازها» هم مجموعات **الجرمنت** (les garamantes) ينطق اسمهم بالكاف المعقودة أيضا: **الجرْمنْت**، كما يسميهم السكان المحليون اليوم: **أَغْرُمَّانْ**: أي الرومان الصغار أو أتباع الرومان أو ما شابه، لأنهم انطلقوا من ليبيا حيث مقر مملكتهم الشهيرة وعاصمتها «جرمة» إلى الصحراء مدشنين ما سيسمى طريق العربات التي تجرها الخيول والتي كانوا أول من استخدمها وشق بها طريقا سالكا من صحراء ليبيا والجزائر إلى جنوب المغرب نحو

الشمال الموريتاني مخترقا بلاد تگانت وبلاد الحوْض الحالية نحو نهر النيجر، ولعله هو أصل **طريق اللمتوني** الذي نهج نفس المسلك وصار يسمى طريق الملح بعد ذلك ولا زالت القوافل تسلكه بين الحوض جنوبا وآدرار شمالا.

هؤلاء الجرمنتيون هم من البربر الأوائل (Lybico-berbers) وهم الأسلاف الحقيقيون لمجموعة (الحراطين) وهي الطبقة الثالثة في المجتمع الأمازيغي (البربري) ومعنى التسمية متأت من اللفظ (إيحراضن): المختلطون!

وهو اختلاط نتج من الامتزاج بين البربر البيض من الجرمنتيين والأحباش السمر ـ السود من أثيوبيا، وهم في الأصل ساميون أيضا؛ فتأمل!

لقد كان **الإيخْراضن** هؤلاء من أول سكان القرى الصحراوية وكانوا يمارسون الغارات الاسترقاقية على الزنوج، وكان لهم دور بارز مع بني عمومتهم من صنهاجة في تاريخ المرابطين ولذلك نجد منهم ولاة لكبريات الحواضر الإسلامية وقتها: تلمسان كانت تحت سلطة واليها أبو يزيد الحرضاني، وكان ابنه أبو عبد الله رئيس ناحية أخرى.

لقد ترك الجرمنتيون نقوشهم وآثارهم في جبال آدرار

وغيرها، وهم المؤسسون الأوائل لدولتي غانة ومالي حسب المؤرخ والجغرافي المسلم الخوارزمي وهو ما يؤيده المؤرخ التنبكتي عبد الرحمن السعدي في كتابه تاريخ السودان مبينا أن كل الملوك الأوائل لغانة ومالي هم من البيض!

وقبل الدراسات الغربية أشار هيرودوت إلى قبائل من أسلاف البربر كانت تعمر المجال الصحراوي مثل: الناسامونيين والجرمنتيين والأمونيين وذكر دورهم في التجارة عبر الصحراء وحضورهم هناك وذكر بعضهم بالإثيوبيين: أصحاب الوجوه المحروقة: وهو وصف دقيق لسكان الصحراء آنذاك، رغم محاولة مؤتمر داكار 1974 تفسير ذلك الوصف بأنه يعني الزنوج! وهو مجرد تمحّل لأن هيرودوت وغيره من مؤرخي حقبته يعرفون السود ويصفونهم بلونهم وبصفاتهم المورفولوجية، مع أن النقاء العرقي لا معنى له، ولذلك كان الجرمنتيون، وهم أمازيغ ليبيون، ذوو شعور مجعدة وشفاه غليظة لاختلاطهم بالمجموعات الجنوبية، فتأمل! وللتذكير فلم يخلص المؤتمرون هناك إلى نبأ يقين بشأن تفسير لفظة «أصحاب الوجوه المحروقة».

ولا تزال بقية من «أَغْرُمَّانْ» في عداد مجتمع البيضان في «آدواب» وهي أصل الكثير من شريحة الحراطين التي يعتقد البعض لجهله أنها جميعا من أصل «زنجي» متعرّب! ومن

أَغْرُمَّانْ أيضا بقية في ولوف السنغال وفي قبائل التوارق.

كان «أَغْرُمَّانْ» يعرفون في المصادر العربية بـ «قمنورية» وكانوا يسيطرون على جبال آدرار، وقد استأصلهم منها الفتح المرابطي في يوم أغرّ من جهاد الحركة كان له ما بعده.

وبذلك فإنه لا معنى للحديث عن أوّل من سكن البلاد لأنه سؤال بلا معنى لصعوبة تحديد «الأعراق» مع كون المؤشرات المذكورة دالة على قدم الوجود البربري وأسبقيته على الوجود الزنجي.

وقد أكد الباحث الفرنسي روبير فرنى (عمل أستاذا بقسم التاريخ بجامعة نواكشوط)، أنه يصعب تحديد «عرق» العنصر البشري الذي عمر البلاد في الآلاف الأولى قبل الميلاد.

ومع ذلك فتاريخ الحضور السياسي الزنجي في شبه البلاد قديم متجذر منذ عهد مملكة غانة،.

لكن مجال مملكة غانة لم يتجاوز التخوم الجنوبية الشرقية من بلاد الحوض الحالية التي كانت تسيطر على مملكة صنهاجة المعروفة بمملكة «أنْبِيَّةَ» [=الأنباط: أسلاف أسرة الرئاسة في المرابطين وبقيتهم في إيدوعيش حاليا] وقد ظل ملوك غانة يتركون مدينة أوداغست [عاصمة مملكة صنهاجة في آوكار= بلاد الحوض] تحت سلطة أمير يتبع لهم أو جماعة من أعيان المدينة يشكلون مجلس السلطة فيها]،

وقبل ذلك كانت مدينة أوداغست مقر مملكة صنهاجة المذكورة مدة قرون، وظلت مملكة غانة تحت سلطانهم ونفوذهم: راجع مثلا: اليعقوبي: البلدان، ابن حوقل: صورة الأرض، البكري: المُغْرب.. وغيرهم كثير.

أما عاصمة مملكة غانة فكانت بعيدا داخل غرب عقفة نهر النيجر حول غابات تسمى (وغدُ) تقع ضمن مالي حاليا، بينما ظلت مدينة كمبي صالح (تحريف قبة صالح) عاصمة لدولة الشرفاء بني صالح الأخيضري وكان لها ولاء أو صلات مع ملوك غانة ما أوقع المؤرخين في لبس كبير، جعلهم يعتقدون أن لملوك غانة نسبا إدريسيا أو للحسينيين ملكا في غانة، والمقصود تلك الحاضرة لا غيرها.

في نفس العهد كانت هناك إمارة سودانية سوننكية، على الأرجح، تسمى «تكرور»: تقع على ضفة نهر السنيغال غير بعيدة عن مصبه. وكان مجال هذه الإمارة محدودا. وقد امتعض مانسا موسى ملك مالي حين خاطبه أهل مصر بملك تكرور، فبيّن لهم أن هذا الاسم إنما يُطْلق على إقليم صغير من مملكته المترامية الأطراف.

وفي العهد الوسيط كانت الصحراء الموريتانية الحالية معمورة بسكانها من صنهاجة، مع خضوع القطاع الجنوبي الشرقي منها لسلطة غانة، قبل أن تسقط هذه على يد

المرابطين الصنهاجيين الذين دانت لهم البلاد من تخوم السودان جنوبا إلى الأندلس شمالا.

وفي هذه الحقبة من تاريخ البلاد كان الحضور الزنجي مهما في تاريخ حركة المرابطين التي ساهم فيها أحفاد ملوك تكرور مثل لابى بن ورجابي، ورجال آخرين لعلهم من نفس السوننكى مثل: حامدُ أگنوي محمد السوداني، وهو شأن الحاج التكروري الذي كان من آخر قادة المرابطين في المغرب وانحاز إلى الموحدين ضدا على إخوانه المرابطين!

لكن الحركة المرابطية عرفت شبه سيطرة الصنهاجة «البيض» على البلاد الموريتانية الحالية، مع وجود جزر سودانية في جنوب البلاد قرب نهر السنغال وأحواز بلاد الحوض في شرقي موريتانيا حاليا.

والسنغال نفسه تحريف لكلمة **آسنْگار**: كلمة بلسان قبيلة دالة الصنهاجية وتعني **السنبلة المحترقة**، ثم حُرفت الكلمة إلى آسنغال باللام!

لقد كان الحضور الزنجي في التاريخ الموريتاني القديم والوسيط وجودا حقيقيا لكنه لم يكن أبدا، بإجماع الباحثين، سيطرة على المجال الترابي بكامله، بل كان أشبه بجزر زنجية في الشريط الجنوبي، أقدمها للسوننكى ثم للفُلّان «الفولبى».

واستمر الوضع نفسه طيلة الدولة المرابطية الثانية التي قامت بعد سقوطها في الشمال واستمرت أزيد من قرن ونصف، قبل أن تنقسم إلى إمارات كبرى أشهرها إمارة «أبْدوكَلْ» اللمتونية الشهيرة التي كانت وريثة المرابطين الفعلية، وإمارة أنْيارْژيگ المعروفة إلى جانب إمارات لمتونية أخرى مثل: بيلات، إيديشلي، الأنباط، لكنها كانت تدور في فلك تلك السابقة أو تكونت بعدها. وقد استمرت هذه الإمارات قريبا من قرنين قبل أن يطيح بها الزحف العربي الحسّاني المتدفق من الشمال بقيادة عشائر أولاد الناصر التي دكّت إمارة ابدوكل دكًّا، ومهدت السبيل لبني عمومتها من المغافرة للفتك بالإمارات الصنهاجية الأخرى.

وفي هذه الفترة من القرن 13م حتى القرن 15م كان الوضع العام في الصحراء وتخومها السودانية قائما على سيطرة تلك الإمارات اللمتونية على شمال البلاد وغربها، أما شرقي البلاد فكان تحت النفوذ المباشر لمملكة مالي ثم مملكة السنغاي المنْدنغيتين [نسبة لشعب الماندانغو، ومنه السوننكى والبامبرا]، لكن ملوك تينك المملكتين السودانيتين لما يلبثوا أن صاروا يولّون على السكان المحليين حكّاما من بني جلدتهم: محمد نضّ [محمدُنَا لِلّهِ] حاكم تنبكتو وأصله من إيدوعلي شنجيط، وغيره... كما نشطت حركة التجارة على المحور التجاري الغربي الرابط بين المراكز التجارية السودانية: زارة

[جارة] ـ ماسينا مع مدن القوافل الصحراوية: ولاتة، تيشيت، شنقيط، وادان.. ونهض تجار السوننكى ومسوفة بأعباء تلك التجارة حتى نتج عن ذلك اللسان المعروف باسم «كلام أزَيْرْ» وهو لهجة سوننكية ـ صنهاجية مشتركة: 70٪ مفردات سوننكية و30٪ ألفاظ بربرية وقد سهل ذلك من التبادل التجاري بين الساحل السوداني والساحل الصحراوي. وقد وصف ابن بطوطة تلك الوضعية في حديثه عن مدينة ولاتة في سنة 753هـ.

لكن السوننكى لم يلبثوا أن تراجعوا نحو مواطنهم التقليدية نحو أقصى الوسط من جنوب موريتانيا الحالية، أو نحو مالي وما والاها.

وكان هناك حضور للفلان «الفولبى» في أحواز جنوب شرقي الحوض لاسيما في ترمسّه وهو اسم فصيلة لا تزال موجودة «فلان ترمسّ». لكنهم انتقلوا عن تلك الأقاليم بفعل الترحال لأنهم ظواعن كما هو معروف ثم بفعل الزحف العربي الحسّاني الذي أخضع العديد منهم في ظل إمارة أولاد بوفايدة في الحوض الشرقي قبل أن يطيح بهم في معركة كساري 1124هـ/ 1712م بنو عمومتهم أولاد امبارك ليؤسسوا إمارتهم القوية الشهيرة وتستمر أزيد من قرن ونصف 1712-1841 ثم تحولت إلى مشيخات متصارعة في أواخر عهدها كما هو معروف.

وفي حدود القرن 16م تمركز البرتغاليون على السواحل ووصف بعضهم الدواخل الموريتانية وتنبهوا إلى حقائق الوجود البشري والتوزع السكاني، وأكد بعضهم مثل فرناندش Fernandes على أن سكان شمالي نهر السنغال كلهم بيض أما من يقعون عنه جنوبا فهم من السود!

وهو نفس ما درج عليه الرحالة الآخرون من المسلمين مثل: حسن الوزان «ليون الأفريقي» في كتابه وصف افريقيا، والأوروبيين مثل: مارمول كاربخال في كتابه افريقيا.

فقد أكدوا السيطرة الحسانية شبه المطلقة على البلاد، وذكروا أن الوجود الزنجي كان حاضرا فقط في الممالك المتاخمة للبلاد مثل: السونغاي.

لكن النطاق الغربي البعيد «الترارزة والبراكنة» الحاليتين، كان على اتصال مباشر منذ القرن التاسع/ 15م بتأثير الزحف الفولّاني بقيادة تنْگلّ وابنه كولى وقد غيّرا وإلى الأبد تاريخ السنيغامبيا وجعل سكانها ناطقين بالفلانيّة وكان ذلك أصل التسمية: **هالبولار إنْ** : الناطقون بالبولارية.

وقد **هاجم آل تنْگلّ** سكان شمامة ومحيطها ونكلوا بالبيضان هناك حيث تذكر رواية اليدالي ت1166هـ أنهم «قتلوا ثمانين من التونكليين [أسلاف بني ديمان من ذرية مهنض أمغر]» وكان ذلك بعد معركة أدونيك الشهيرة.

ولا يدل على ذلك على أن العداء هو الحالة السائدة بين البيضان والزنوج، بل ذلك مجرد جزء من «التاريخ» أي التجربة الإنسانية وتحولاتها سلما وحربا وعوزا ورخاءا وعداءا ومودة وخيرا وشرا.

ولم تأت نهاية القرن الحادي عشر 17م حتى اتضحت معالم الفضاء الثقافي لسكان الصقع الصحراوي«موريتانيا وأحوازها» حيث صار يعرف محليا بـ «اتراب البيضان» وعربيا باسم «بلاد شنقيط»، وتميز سكانه بلغتهم العربية الملحونة «الحسّانية» وبزيهم وشعارهم ونحلتهم من العيش الفارقة: البداوة من ظعن وترحال، رحل جمل خاص، التعركيبه: أن يذبح طالب الحماية على الحامي، الخيمة الصحراوية المختلفة عن خيمة التوارق، ...وغيرها من السمات التي أضحت علما على البيضان دون غيرهم واتضحت نهائيا بعد حصار «الحنيْكات» 1778م [بين قبائل إيدوعيش الصنهاجية وقبائل المغافرة الحسّانيّة] الذي تم بعده التشريع السياسي لكلمة بيضان لكنها كانت عمليا دالة على خليط صنهاجة الصحراء وعرب الهجرة الهلالية من بني حسّان ثم ستتوسع لتشمل الفئات الاجتماعية الأخرى، تماما كما تكوّن شعب الهالبولار من فولبى «أصليون» وناطقون بالفلانية مثل التكارير وغيرهم.

في هذه الحقبة كاد الوجود الزنجي يقتصر على مراكز قليلة وقليلة جدا على الشريط الملاصق لمنطقة الفوتا السنغالية ومحيطها، وظلت بعض المناطق الزنجية الملاصقة لجنوب النهر خاضعة للإمارات البيضانية: الترارزة، البراكنة، إيدوعيش، ولذلك كانت أسماء بعض المناطق الجنوبية الموريتانية الحالية مشتقة من أمراء تلك الكيانات: **ولد اعلي بابي** وهو أمير إيدوعيش ومنه اليوم اسم : ولاية **سيلبابي** وهي تصحيف لنفس الاسم، **كيهيدي**: تحريف **رك ولد هيْبة**: أرض الأمير هيْبهْ وهو من أمراء البراكنة، ومن الأمانة عدم التنكر لهذه الحقائق والاشتقاقات لأنها أوضح من الشمس كما أنه لا ضيْر في القبول بها وليس ذلك بضائر الزنوج الموريتانيين في وطنيتهم شيئا!

وقد عرف القرن التاسع عشر فترة الصدام بين دولة الحاج عمر والزعيم القادري أحمد البكاي الكنتي ت1865 لكن الأخير كان متحالفا مع فلّان ماسنا وهم من بني عمومة الحاج عمر!

كانت حركة الحاج عمر «الأسطورة الذهبية» للهالبولار ولاسيما التكارير، وعهد الصدام مع حركة البيضان القادرية بقيادة قبيلة كُنْتة، وحصار لتجارة وقوافل مدن البيضان، ولكنها كانت أيضا فترة التواشج بين التكارير والبيضان علميا ودينيا

في ظل الورد التجاني أو بفعل صلة الحاج عمر بكبار العلماء البيضان كمحمد يحيى الولاتي ت1912، بل ويذهب المؤرخ الأمريكي صاحب الكتاب الشهير «جهاد الحاج عمر» إلى أن محاربين من أولاد الناصر ومشظوف قاتلوا بشجاعة إلى جانب الحاج عمر ضد المستعمر الفرنسي.

والحق أن عهد الحاج عمر كان فترة التأسيس للمركزية التكرورية، ولكن مرجعية الحاج عمر الإسلامية، جعلت البيضان يحسون بوجود من قد يوحد مسلمي المنطقة؛ لكنها أيضا كانت فترة «تكفير سياسي» لبامبرا ولماسينا وكنته واسترقاق البامْبارا وغيرهم وإغراق السودان والصحراء بالمُسترقّين دون وجه حق، وهو حال جميع الذين يظن الجهلة أن لاسترقاقهم أصلا شرعيا يعضده دليل تاريخي مقبول. وبذلك يمكن القول **إن مشكلة الرق في جانب كبير منها نتيجة مباشرة لسياسة الحاج عمر الفوتي وشعب الفولان والهالبولار عموما في القرن 19م.**

ولقد كان الوجود الزنجي في المجال الموريتاني التقليدي «اتراب البيضان» متذبذبا حسب قوة الممالك السودانية وسيطرتها على ما يليها من البلاد وحسب ضيق واتساع «الجزر» الزنجية في جنوبي البلاد ووسطها، تبعا لطبيعة التحولات السياسية والتجارية والبشرية في البلاد.

إذا كان هؤلاء أو أولئك من الزنوج سكنوا قديما في تلك البقعة أو الموضع من البلاد، فإن رجوع الكثيرين منهم إلى «مواطنهم القديمة» تم بعد الحضور الاستعماري أو حتى في ظل الدولة الوطنية.

ذلك يدعونا إلى السعي لرفع اللبس عن العلاقة بين التاريخي والسياسي، بين الهوية التاريخية والهوية السياسية.

الزنوج الموريتانيون والسياسة:

علاقة الزنوج الموريتانيون بالسياسة، هي علاقتهم بالدولة الوطنية، أي بوطن قائم له حدود سياسية معترف بها دوليا، ولسكانه حقوقهم المعلومة بوصفهم مواطنين.

كانت هناك جزر زنجية في البلاد الموريتانية ولم تكن غريبة على البلاد، لكن الهجرة التي تمت في ظل الاستعمار الفرنسي وبدعم من بعض ولاته المحليين، والهجرة الشهيرة بعد الاستقلال، كل ذلك واقع معروف يشهد على أن هناك جمهورا زنجيا ليس موريتانيا لا بالسلب ولا بالإيجاب.

اعترض الزنوج منذ البداية على تسمية موريتانيا جمهورية عربية، باعتبار أنها تحوي عناصر غير عربية ولا تريد أن تكون كذلك.

قبلت دولة الاستقلال ذلك، بل عززه رئيسها الأول

بدعوته لشعار«همزة الوصل»، سيئة السمعة، وتعززت هوية الأقلية على حساب هوية الأغلبية، وتناسى الجميع أن الدولة لا يمكن أن تكون ذات هويتين إلا إذا حمل الجسم رأسين.

ومع ذلك ظل الزنوج الموريتانيون يعرفون أن الدولة الموريتانية هي دولة عربية لكنها ذات بعد افريقي، كما شأن الدول الأخرى المجاروة. إذ لم يقل أحد أن مالي دولة عربية رغم أن بها أقلية معتبرة من العرب والتوارق، وهو حال النيجر والتشاد. فلماذا لا تكون موريتانيا دولة عربية رغم وجود نفس الخصائص السكانية فيها لكن بفارق واحد وهو انقلاب الآية: هنا أغلبية عربية وأقلية زنجية، وهناك العكس.

لم يؤد ذلك التأجيل الساذج والبليد للحسم في هوية البلاد إلا إلى تأزيم الوضع وهو ما تجلى في أول اختبار حين طرحت «المسألة الثقافية» بمضامينها المختلفة لاسيما قضية التعليم لغة ومضمونا.

تشبث الزنوج بالفرنسية رغم أنها لغة مستعمِريهم بالأمس، ورفضوا اللغة العربية رغم كتابة أسلافهم بها ورغم كونها لغة دينهم.

ثم لم يلبث الزنوج الموريتانيون أنْ سعوا للوصول إلى السلطة بانقلاب عسكري بدؤوا التحضير له منذ عهد ولد هيدالة الذي أنْصفهم وقرّبهم ومكّن لهم في أجهزة الدولة.

ثم كان التفسير ـ كما سبق أن قلنا ـ للانقلاب، هو الحديث عن تاريخ قديم ضدا على تاريخ حديث يؤسس للراهن ويشرعه، في منظور الانقلابيين الزنوج.

وتناسى أصحاب ذلك الطرح أن الدفاع عن الوجود القديم للزنوج في البلاد الصحراوية، لا يعني بالضرورة الجزم بأن موريتانيا المستقلة هي أرض لكل زنجي سكن أسلافه في مجالها منذ مئات السنين أو آلافها.

ذلك منطق صهيوني ـ استيطاني، وهو منطق شاعري، وليس حجة في القانون الدولي المعاصر، فضلا عن أنه تمييع لقضايا المواطنة والدولة المحدد قانونا.

ومن وجه آخر يلح الزنوج في منشوراتهم ويعلنون أن الموريتانيين بربر وعرب، وكأن ذلك يقدح في موريتانيتهم، ومتناسين أن الزنوج هم مثلا هم فلان وتكارير: هالبولار: ناطقون بالبولارية؟ ثم لماذا امتعضوا من مسعى الرئيس ولد الطايع للحديث عن فولبى «فلان» مستقلين عنهم؟

إن العلاقات الإنسانية بين الزنوج الموريتانيين وبني عمومتهم في البلاد الأفريقية أكثر من طبيعية ومنطقية، وبالمقابل تكون علاقات العرب بإخوانهم في البلاد الأخرى كذلك.

لا يمكن الاعتراض على التواصل بين الزنوج الموريتانيين

وإخوانهم في البلاد الأخرى، وفي نفس السياق لا يمكن تحويل تلك العلاقات الإنسانية إلى دعوة لعدم المس بأي زنجي قادم من غرب أفريقيا أو غيرها، لأنه سيكون موريتانيا بمجرد أن يصل إلى موريتانيا بطريقة أو بأخرى .. هكذا ببساطة! والإخوة الزنوج يعلمون أن الكثيرين منهم زوروا أوراقا مدنية موريتانية وهي حقيقة لا يرقى إليها الشك لكنها لا تلغي حق آلاف الزنوج في التمسك بمواطنتهم الموريتانية السليمة.

إنني لا أجد حرجا في القول إن الإدارة الموريتانية دخلها الآلاف من الزنوج من غير الموريتانيين لكن فيها بالمقابل من هم موريتانيون بالتجنس المقبول.

لقد اعترف الزنوج بانقلاباتهم السابقة وهم أحرار في ذلك، لكنهم لم يفسروا لماذا قاموا بها ولأي هدف: إذا كان تصفية البيضان فهو هدف يناقض الشرع والقانون وهو إلى ذلك عملية شبه مستحيلة وهي ضئيلة الفائدة في نهاية المطاف، وإذا كانوا يريدون الحصول على حقوق مضاعة فكيف تتحقق بتصفية عنصر من مواطنيهم وفي كل الأحوال لماذا كان الانقلاب تكروريا فقط حتى كاد يخلو من إخوانهم من الزنوج الآخرين؟

كما أعجب لمسألة ما زالت تحيرني، في جانب منها على الأقل، وهي حالة القلق والتمرد، ولا أقول الانقلابات، التي

سادت الزنوج منذ 1983 حتى 1987 رغم وجودهم **المكثف وقتها في الجيش والأمن والإدارة بل وفي الحياة اليومية للناس، حتى أن البيضان بمختلف فئاتهم صاروا يتعرضون للبطش والتنكيل ضحوة ودون حياء. فمن هو** الذي كان مضطهدا ومظلوما؟

إنني أعتب على إخواننا الزنوج مطالبتهم الملحة بترسيم لغاتهم ومأسستها في موريتانيا بينما لم يبذلوا مثل ذلك الجهد في البلاد الأخرى كغينيا أو السنغال ومالي أو لم يهتموا به مطلقا والأمر لا يخرج على سببين اثنين: استهتار بحرمة موريتانيا واعتبارها طرفا ضعيفا يمكن المزايدة على أهله بتلك المطالبة، أو سبب خفي، لا أتصوره، وهو السعي لتقديم اللغة الفرنسية كلغة لـ «توحيد » الموريتانيين أي في الحقيقة إقصاء اللغة العربية لأن الأخريات لهجات وكانت قديما تكتب بالحرف العربي.

لكنني لا أشك في أن الموريتانيين العرب قد أهملوا علاقاتهم الثقافية والدينية بالزنوج وسعى بعضهم، بحسن نية أو بسوئها، لتقديم مُدَرّسي العربية في مناطق الوجود الزنجي بصفة غير لائقة تنفّر من اللغة العربية فضلا عن فرنسة الإدارة وإقصاء المعربين وحادثة المرحوم جيكو تفسيرو الذي يقتضي التاريخ رد الفضل فيها للرئيس السابق معاوية الذي كان وقتها

رئيسا للوزراء في عهد الرئيس هيدالة وحدث أن توصل برسالة من المذكور يشتكي من إقصائه نتيجة كونه خريج باللغة العربية .. واحتفظ الرئيس معاوية بها حتى تولى السلطة 1984 فأعاد لجيكو تفسيرو مكانته في الدولة في رد لافت لاعتبار المُعرّبين من الزنوج، لكنهم سرعان ما انتفضوا ضده دون سبب وجيه.

ظل الفلان «الفولبى» منحازين للغة العربية، بل كان منهم من تعصب لها ودافع عنها، ولم يتصلوا أبدا بالمستعمر الفرنسي، بل كانوا أصحاب مقاومة ثقافية كإخوانهم البيضان.

وظل التكارير متشبثين بالدين الإسلامي لدرجة أن الاستعمار لم يجد تكروريا واحدا يقبل بالتخلي عن الإسلام والانخراط في المسيحية.

ربما كان ذلك بفعل دخول التكارير في الإسلام المجاهد بقيادة الحاج عمر الفوتي، ولكون الإسلام صار منذ القرن الثامن عشر ديانة للشعوب المضطهدة من قبل الممالك الوثنية في السودان الغربي. لكن الاستعمار استغل بعض التكارير كرماة وإداريين ولم يستطع ذلك إزاء الفولبى!

وذكر افريرجان في مذكراته عن سنوات 1903-1912 دور الرماة السنغاليين معه أكثر من مرة، لكن الغريب أنه لم يتحدث عن وجود للزنوج في الأقاليم التي مر بها!

لقد بدأت بذور العداء تنبت بين البيضان والزنوج، لاسيما التكارير، منذ الفترة التي عانى فيها الموريتانيون من المتابعة الضريبية والإكراه الإداري.

واستمر الوضع في ظل الدولة المستقلة التي تمت فيها تصفية المساهمة الزنجية في الذاكرة الجمعية الإسلامية، كما صفي إرث الحركة الوطنية هو الآخر.

ولا أشك أن كل ذلك كان دواما نتاجا للتدخل المشؤوم للطرف الفرنسي، عبثا بأمن الدولة الموريتانية، وتوهينا لعزم أهلها عن خلق كيان قوي منسجم يجمع الزنوج والعرب تحت مظلة الدين والعربية مع بقاء البولارية والسوننكية وغيرها وعاءا للتراث وحافظا للذاكرة.

ولا أجد غضاضة في القول إن كل مشاكل البيضان والزنوج، متأتية من المستعمر الفرنسي الذي غرس فكره وإدارته في البلاد، وظل يتدخل دائما لخلق المشاكل للدولة الوطنية، مما جعلها عاجزة دواما عن تحقيق مشروع الانسجام بين الهوية السياسية والهوية الثقافية، ولذلك ظل التوتر قائما، يتمظهر بكل الصور: أزمات تربوية، انتفاضات في الجيش، خلافات أهلية في العاصمة والداخل، قلق تجاه الشأن العام، نفور متبادل بين الزنوج والبيضان.

أكدت ضرورة الفصل، كليا، بين التاريخ وبين منطق

الدولة الوطنية، ونبهت على أخطاء الزنوج تجاه الدولة والمجتمع، لأنني اعتبر أن المجاملة نوع من تسكين «الألم» وقد تكون خداعا للإخوة في الدين والمصير.

لا أجد حرجا في أن انتقد خطاب الإخوة الزنوج أو سلوكهم السياسي والمجتمعي، لأنهم ليسو غرباء أو شعبا من كوكب آخر؛ إنهم إما مواطنون موريتانيون، أو جيران أشقاء، لهم مشاريعهم وأطروحاتهم، وهي نتاج جهد بشري قابل، كغيره، للنقد والمراجعة، كأطروحات البيضان بكافة أطيافهم.

الزنوج ليسو كتلة واحدة، لأن فيهم الإسلامي واليساري والمستقل وغيرها من التيارات، ومنهم، كذلك، المتطرفون والغلاة، والمعتدلون أيضا.

لكن أداء المجموعات الإسلامية الزنجية ضعيف، ودور النخبة الزنجية اليسارية منبت الصلة بالقواعد الشعبية، والقوة الحقيقية في المجتمع الزنجي هي «الأعيان» و «السياسيون الفرنكفونيون»، أولئك ذوو طرح تقليدي محافظ، طبقي، يعتزون بالعربية ويتشبثون بالدين، لكنهم انقطعوا عن «عهد التواصل» العربي ـ الزنجي القديم، وهؤلاء طلاب مناصب ومكاسب ومن مصلحتهم تكريس التوتر والاحتقان الذين يعيشون عليه داخليا وخارجيا.

والفئة المشكلة للصورة الزنجية في الخارج، والرائجة

لدى الغرب، هي فئة المتطرفين التي لا تريد الحوار ولا تتطلع لمجتمع واحد، لأن ذلك يناقض طرحها الأصلي الرامي لفصل الزنوج في دويلة خاصة بهم، فضلا عن إفادتها المباشرة من «تجارة القضية» في أوروبا مثلا.

التطرف منذ الاستقلال:

برزت النزعة المتطرفة منذ أن أطلق «انجاور صار» دعوة للزنوج إلى عدم الالتحاق بالأحزاب العربية، وكان ذلك بعد أن استقال من حزب الوفاق (حزب المناضل أحمدو بن حرمة بابانا)، وأسس في مدينة داكار سنة 1957م «اتحاد المنحدرين من ضفة النهر».

ونحا نحو **انجاور صار** و **با مامادو صامبولى** و **صال ما مادو گاليدو** اللذين أسسا التكتل الديمقراطي في غورغول بعد أن انشقا عن حزب الاتحاد التقدمي الموريتاني وحاولا الارتباط بالأحزاب السنغالية.

ودعت جماعات من البولار سنة 1957 إلى الوحدة بين ضفتي نهر السنغال فيما يعرف بوحدة فوتا.

تلك شواهد على نزعات مبكرة للانفصال عن البلاد، ودعوة لرفض التعايش والتواصل بين المجموعة الزنجية والمجموعة البيضانية.

ولا ينسى أحد من المنصفين، زنجيا أو بيضانيا، بيان التعصب والمرارة الذي دبجته أقلام جماعة 19 الشهيرة في أحداث 66 ومن هؤلاء: (**با ممدو ناللّه، بال فادل، صل عبد اللّه، لو صمبا يورو، سك دمبا، كيسى أبو ما لال،**). وغيرهم من الذين حرضوا على الإضراب ودعوا إلى طرد «العرب الغزاة المتخلفين إلى المغرب أو الجزيرة العربية..»!

وهناك دلائل على أن قادة الزنوج كانوا دوما في قلب الدولة وظلوا مناهضين لها في نفس الوقت، مما يدل على أنهم رفضوا دائما خيار الدولة الواحدة.

من أبرز مفكري التكارير، بل أفريقيا، السيد «كان آلمان»، أصبح وزيرا في عهد ولد داداه، أطاحت به أحداث 66 هو و«توري راسين» وهو أيضا مفكر بارز.

كانا أول من طرح فكرة توجه التكارير نحو بناء وطن خاص بهم في موريتانيا، أو على الأصح البحث عن «أرض ميعادهم» فيها.

وقد اكتشف ولد داداه أن الرجلين كانا وراء قضية الطلاب في 66، ومعهما بابكر ألفا وكان وزيرا أيضا.

كما أبعد رئيس الجمعية الوطنية با ممدو صمبولي وحل مكانه الشيخ سعدبوه كان، ربما لتعاونه مع الحكومة وقتها.

كانت فرنسا حاضرة بقوة في الأحداث، حيث اتضح بجلاء أن السفير الفرنسي حينها كان متآمرا مع الشخصيات المذكورة في حبك الأزمة. وقد كان ذلك بداية اصطدام المختار بن داداه مع الفرنسيين رغم صلته التاريخية بهم، فكان أن أبْعد السفير الفرنسي المذكور، وهو الذي شغل بعد ذلك مناصب عليا في حكومة جسكار ديستان.

وسيتكرر مشهد التدخل الفرنسي المريب، مع حوادث العاصمة 1980 وما بعدها، حيث استطاعت مصالح الاستعلامات وقتها التأكد من قيام أحد المستشارين في السفارة الفرنسية بتوزيع منشورات غاية في الحقد والتحريض، ومن سيارته التي تم التعرف على رقمها ونوعها.

والحق أن فرنسا ظلت ومازالت تأزم وضعا هي من أوجده، وتلغم دولة هي صانعتها بامتياز، ولذلك دعمت دعوة التكارير والهالبولار عموما للانفصال ولو بطرق غير مباشرة وظل هؤلاء يسعون للتنفيذ.

يتضح من كل ذلك أن طموح القيادات السياسية والفكرية الزنجية ولاسيما التكرورية، ظل منذ الاستقلال، يتجاوز مستوى مشروع الدولة الوطنية ذاتها، وبالنتيجة يرفض الوحدة والتعايش.

المسألة الثقافية:

المسألة الثقافية هي بؤرة التوتر بين الزنوج والبيضان، وفي القلب منها لغة التعليم، وتتصل بها مسائل مثل تعريب الإدارة..، وتأتي في سياقها أيضا مسألة استخدام الحرف العربي في كتابة اللهجات الأفريقية.

كانت اللهجات الأفريقية تُكتب بالحرف العربي منذ مئات السنين، والمخطوطات التي كُتبت بذلك الخط لا تزال محفوظة لدى الأهالي ومودعة في خزائن المكتبات الفرنسية.

وظل الكثير من الفولان والتكارير وحتى الولوف مثلا يستخدمون الحرف العربي في كتابة مراسلاتهم الشخصية، والبعض يتذكر تاريخا قريبا كنتَ فيه تلقى فُلّانيًّا يطالبك بقراءة رسالة تجد حروفها عربية لكنك لا تفقه فحواها الذي ينصت له صاحب الرسالة باهتمام!

وها هو السيد النائب إبراهيما صار في مقابلة مع صحيفة موريتانية[1] يقول معللا أسباب أحداث 1966 بالقول إن اللوم يقع على الحكومة التي «فرضت التعريب دون مشاورة على التلاميذ الزنوج الذين لم تكن العربية لغتهم الأم»! إنه منطق عجيب، إذ يعلن أن اللغة العربية ليست اللغة الأم للزنوج؟

(1) السراج 5/ 1/ 2006.

والسؤال هو : ما هي اللغة الأم بالنسبة لهم؟ هل هي لغة مولبير «التي كان يتكلمها أسلافهم» أم اللهجات المحلية التي لم تكن يوما أداة للتعلم، لأنها لهجات للتخاطب وحفظ الموروث المحلي كغيرها من لهجات البشر.

هذا الطرح دليل حي على نفور متعمد من اللغة العربية، وليس له من تفسير سوى الحساسية من كل ما له صلة بالبيضان، حتى لو كان قنطرة إلى التفاهم والانسجام، وهو إلى ذلك ليس ملكية فكرية للبيضان أو غيرهم إلا إذا امتلك عربي القرآن وهو بلغته!

لا أحد يقول أنه يجب أن يكون الزنوج عربا، ولا أنه تجب عليهم دراسة العربية، لكن السؤال الكبير ما هو مصير لغة الأغلبية وكيف سيكون للدولة الوطنية لغة رسمية غير أجنبية؟

وكان بودّي أن يتمسك الزنوج بالحرف العربي لكتابة لغاتهم، كما تشبث به الإيرانيون والفرس وهم ليسو أقل حساسية تجاه العرب لغة و«عرقا».

صرح السيد **إبراهيما صار** أيضا أنه كان من بين من اختاروا الحرف اللاتيني لكتابة اللهجات الأفريقية، نظرا لصعوبة كتابتها بالحرف العربي. وهو كلام مردود من أصله، لأن البحث العلمي الألسني وتطويع الحرف العربي فيما سمي «راقنة الحرف القرآني» واقع مشهود ليس محل لبس، كما أن

النتائج المباشرة لاستخدام الحرف العربي ليس أقلها الوحدة والتفاهم والإخاء وقدرة العرب على قراءة موروث الأفارقة، وتعلم لهجاتهم أيضا.

لا أجد تفسيرا لرفض استخدام الحرف العربي و الدارسة بالعربية واستخدامها الواسع في الإدارة، سوى التأثير الفرنسي المباشر على الزنوج، تهميشا للمعربين منهم لاسيما المنحدرين من أسر عالمة وثيقة الصلة بالبيضان كآل محمود با مثلا، ودعما وتأليبا وتحريضا للغلاة والمتعصبين المنتقلين من سن لويس مع نقل العاصمة شمالا أو المتبقين من الحضور الاستعماري.

وإن كنت أعتب على المرحوم محمود با (في جمعية إحياء البولارية، سنة 1976) قبوله، بل دفاعه المستميت، عن كتابة **الأفريقيات** بالحرف اللاتيني، رغم تعلقه الشخصي بالعربية وحبه الشديد لها، وكان تعلّل «بضرورة قبول قرار اليونسكو القاضي بتعميم استخدام الحرف اللاتيني» وهو يعلم أن ذلك القرار أمْلته ضغوط فرنسية وليس دوافع علمية.

ولم يعد سرا أن فرنسا تعتبر سياسة فرق تسد الشهيرة طريقها لمنع انتشار العربية بين زنوج موريتانيا وامتداد العربية لغة وثقافة جنوبا، وتبذل كل الجهود لتكريس الفرنسية لغة

«موحِّدة» للموريتانيين. أما مصلحة الزنوج فلا تهمها أصلا، لأنهم أفارقة ومسلمون أولا وأخيرا.

لكن من الإنصاف القول إن هناك من الأسر الزنجية الموريتانية من ظلت متشبثة باللغة العربية وتبحرت في معارفها، ودافعت عن العلوم العربية ـ الإسلامية في ظل الاستعمار وبعد، ولازال الكثير من أبنائها اليوم يدرس العربية ويتعلمها بل يفوق في ذلك إخوانه من العرب، ويقتضي الإنصاف أن أذكر طلبة زنوجا مجدين ومهذبين يدرسون بالعربية ويعمرون مدرجات الجامعة وأقسامها لاسيما في التاريخ والعربية وفي مؤسسات التعليم العالي الأخرى كالمعهد العالي.

ولا يمكنني أن أنسى المرحوم **عالي كبل جالو** أول من تخرج من الفلّان من الأزهر، وكان أفريقيا معتزا باللغة العربية، وغيره من المعربين أمثال المرحوم **حمدي صمبا جوب** وغيره.

ثم إن تعلق الزنوج بتلك المسألة اللغوية فيه مبالغة، لأننا في كلية الآداب، لم نجد من الزنوج من قبل، إلا قليلا، بتسجيل رسالة تخرج في قسم «اللغات الأفريقية» الذي نُقِل بقرار رسمي إلى الجامعة.

وهو واقع عجيب، لكنه قابل للفهم، لأن تلك «اللغات» هي في نهاية المطاف لهجات لا تستطيع بحال من الأحوال الصمود ولو قليلا أمام الصراع اللغوي الشرس القائم حاليا، حيث لم تستطع مواجهته لغات أعرق وأقدم مثل الفرنسية التي تكاد تحتضر علميا ولم يبق لها عزاء إلا في «الرياضات الفرنكفونية» وما شابه.

قد يقول الزنوج إنهم يخشون الهيمنة العربية، لكن كان عليهم، بالمقابل، رفض الهيمنة الفرنسية التي يبدو، أنها لا تثير حفيظتهم ولا تشكل لهم حرجا.

لقد ختم السيد **إبراهيما صار** بكلام خطير مؤداه أن أصل كل المشاكل جاء مع الاستعمار الذي أقام الكيانات السياسية دون مراعاة «لحقائقها العرقية والثقافية»، وهو كلام لا يمكن تفسيره إلا بالدعوة لإعادة تشكيل تلك الكيانات على نحو يراعي تلك «الحقائق»، أي انفصال كل «عرق» بمجال ترابي خاص به، أو السماح لأجزاء العرق الواحد بالتجمع في كيان بعينه؟

هو كلام خطير، وهو جوهر المشروع الذي يراود حلمه بعض إخوتنا الزنوج، بل إنه قناعة سياسية لدى بعض أحزابهم الصغيرة المعروفة.

ولا أشك لحظة في أن كلام **السيد صار** هو مجرد صدى لما تبناه مؤتمر حركة «FALAM» الذي عقد أخيرا في الولايات المتحدة وتبنى خيار الفدرالية.

وهو طرح فاسد وساذج لأنه لا توجد أرض خاصة بالتكارير ولا الفولان فضلا عن غيرهم، أو مجال حيوي للجميع، بل إن الموجود هو أرض لكل الموريتانيين زنوجا وعربا، وبالكاد يستطيعون تعميرها إذا اتفقوا وصاروا يدا واحدة، فبالأحرى أن يتم تقسيمها إلى أجزاء لكل مجموعة عرقية منها جزء معلوم!.

والحق إن الطرح الفيدرالي قديم يعود إلى أيام 1966 حيث راجت الفكرة في خطاب **جماعة 19** الشهيرة.

ومن الواضح أن طرح الفيدرالية في بلد شاسع وسكانه قلة ويجمعهم أكثر من رابط، رفض مبدئي للتعايش بالأحرى الوحدة والتضامن.

وإذا كان الاستعمار قد ظلم التكارير والفولان لأنه حرمهم وطنا خاصا بهم، فقد ظلم كل الشعوب الأخرى وفي طليعتها البيضان الذين ينتشرون على مجال ترابي يمتد من وادي نوان شمالا حتى أزواد شرقا، وقد جزأهم الفرنسيون أقساما بين كيانات ودول وأمصار متباعدة.

الحضور الزنجي ظل قويا في أجهزة الدولة:

كان الزنوج في قلب الدولة الموريتانية، بل إنهم تولّوا مناصب لا توكل عادة إلا للثقة من رجال البلد.

على سبيل المثال لا الحصر: **رئاسة قيادة الأركان**: شغلها يال عبد الله، قيادة الحرس: شغلها جا أمدو، **وزارة الداخلية**: تولاها يال عبد الله، وآن مامادو بابالي، جا أمدو، **مديرية الأمن**: آتيا همات شغلها إلى أيام انقلاب 1984، وشغلها أيضا قبله جوب مصطفى، **إدارة مدرسة الشرطة**: تولاها جوب جبريل.

وفي نفس الفترة كان الحضور الزنجي قويا في الإدارة الإقليمية ومصالح التنمية والتعليم لدرجة أن أحد الولاة العرب في موريتانيا وجد نفسه يتعامل إداريا مع مجموعة من الزنوج تتولى المناصب التالية: **با محمود** مدير الإعدادية، المدير الجهوي للتعليم الأساسي **با ممدو نالله** وهو من غلاة المتعصبين ومن **جماعة 19** الشهيرة، مدير الطب الحيواني زنجي أيضا، ومدير المشفى زنجي أيضا، وكان هناك الأستاذ **سي همات** وهو يساري ومن غلاة الزنوج، وظل الجميع يتولون هذه المناصب مجتمعة دون أن يقول أي «بيضاني» أن الزنوج يسيطرون على كل شيء هنا أو هناك، ورغم ذلك لاحظت مصالح الحرس التابعة للوالي الاجتماعات السرية بين

المذكورين وتعرّفت على خطاب التحريض الذي كان يروج في تلك الاجتماعات، ومن مسؤولين للدولة، يتحدثون عن التهميش؟

لقد اطمأنّ ولد هيدالة، لحسن طويته، إلى أطر الزنوج الذين قدمهم له، بوسيلة أو بأخرى، أصدقاءه من حركة الكادحين الشيوعية المقربون وقتها منه.

وشهدت تلك الفترة تصاعد وتيرة الكراهية تجاه البيضان رغم أنهم هم المُهمشون حينها والمُبعدون والمُدانون والمُتهمون بكل سيئات البلاد؟ وتوالت حوادث البطش والتنكيل بالبيضان في شوارع انواكشوط، في سيارات الأجرة والباصات والمحال العامة دون سبب وجيه، إلى درجة القتل العمد للمواطنين مثل حادثة قتل المرحوم **ولد دحّود** الذي هُشّمت عليه سيارته في مظاهرة دموية قرب فندق (مرحبا)، وتوالى تعبير الزنوج عن «تهميشهم» و«اضطهادهم» رغم سيطرتهم على الجيش والأمن وبعض مفاصل الدولة الحسّاسة؟ في تناقض غريب وفج ومقزّز.

ولكن منطق الأحداث كشف عن أسباب تلك الأوضاع، فالتنكيل والبطش بإخوانهم من المواطنين الآخرين كان تعبيرا عن الغطرسة والإحساس بالقوة، أما خطاب «التهميش» و«الاضطهاد» فكان التغطية الضرورية للاجتماعات التي

تمخضت عن بيان 1983 الذي شكل أساس تنظيم ما سُمي «قوات تحرير موريتانيا» ثم جاء بيان 1986 والذي كان إشارة الانطلاق لتهيئة انقلاب 1987 الدموي الذي تم وأده في المهد.

يطرح الزنوج الموريتانيون فكرة «**الأفريقي الأسود**» وهو طرح بلا معنى لأن هذا الوصف يعني العرب أيضا وهم سود وسمر وأفارقة، وهو حال خطاب الأكثرية والأقلية، لأن مثال جنوب أفريقيا نسف ذلك المنطق من أساسه، ولم يعد لغير التعايش والتعاضد معنى، ويبقى التنافس السياسي والفكري حالة طبيعية.

وكشفت بداية الانفتاح الديمقراطي عن رفض لهذا الخيار لأنه ليس في صالح المشروع «الانفصالي» بل إنه نقيضه المباشر.

ولذلك فضلت القيادات الزنجية الالتحاق بأحمد ولد داداه، لا حبا فيه، بل نكاية في ولد الطايع ونظامه.

والحق أن القيادات الزنجية كانت دائما في مقدمة الرافضين للتعايش والوحدة، أما الزنوج الآخرون مثل السونكه Soninkee، باستثناء بعض الأسماء، فقد ظلوا بمنأى عن ذلك التصلب والغرور.

ولن يجد المتابع لخطاب بعض الزنوج في الداخل فرقا

بينه ومثيله في الخارج لدى جماعات حركة «فالام» FLAM

فخطاب تشويه البلاد في الخارج، والتحريض عليها كلما سنحت الفرصة، هو ديدن بعض المثقفين والسياسيين من الزنوج، والأمثلة أكثر من أن نقف عندها.

والغريب أن بعض دعاة حقوق الإنسان من الزنوج يستغل المواقف الإنسانية حتى للمساجين لعرض قضايا أخرى تهمه.

مثال ذلك حادثة محاكمة الرئيس ولد هيدالة وأركان حملته: محمد يحظيه ولد ابريد الليل، إسماعيل ولد أعمر، دفالي بن الشين..، حيث تكلم المحامي الزنجي **جابيرا معروفا** ساعة بكاملها، بوصفه محاميا متطوعا عن المذكورين، ولكنه لم يتحدث عنهم بشطر كلمة بل كانت مداخلته عن سبب فساد البلاد، وهو حسب رأيه، يتلخص في المادة (6) من الدستور والمتعلقة بكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد. فتأمل!

وأسوق مثالا آخر كنت شاهدا عليه قبل أسابيع في مبنى الشيوخ القديم، في اللقاء الحواري الذي تم بين قادة الأحزاب والمجتمع المدني مع عضو مجلس الشيوخ الأمريكي السيد تومبسون الذي استمع بصدر رحب لمداخلات بعض الحاضرين وكان منهم المحامي «جابرا معروفا» الذي تكلم ربع ساعة وبعنف عن الظلم الواقع على الزنوج والقمع النازل

بهم وبأسلوب تجاوز حدود اللياقة تجاه المجتمع والدولة معا، قبل أن ينتبه إلى ذلك فيلطف منه بعبارات شكلية عن «أننا مجتمع واحد»!

واليوم وقد دخل البلد عهدا آخر من تاريخه، نتساءل عن مشروع الزنوج؟ هل هو الانفصال والمطالبة بذلك بطريقة «الفيدرالية»؟ أم هو المحاصصة على الطريقة اللبنانية؟

كل ذلك هو جوهر الخطاب الزنجي الحالي، لكن الذي سينتصر هو ما صنعه تاريخ الإسلام وثقافته ومقاومة الاستعمار من ذاكرة لا يمكن محوها، هي التي ستؤسس لبناء دولة كل الموريتانيين، على أساس الدين والعربية والتراث الأفريقي، والتخلص من إرث الاستعمار الفرنسي، والحذر من دسائس فرنسا اليوم.

ويبقى الزنوج أمام خيارين اثنين لا ثالث لهما: انخراط جدي في مشروع الدولة الوطنية، والسعي للإفادة منها ماديا ومعنويا، وخلق جذور للتواصل مع البيضان دون مجاملة أو نفاق، أو الاستمرار في المسار التقليدي بما فيه من أطروحات مناقضة لأعراف الدولة ومصالحة المواطنين، أي كأداة ضد أنفسهم ودولتهم، يستخدمها الفرنسيون للضرورة ويتاجر بها المنافقون في المحافل الدولية دون حياء...

-2-

أسباب غياب المسألة الأمازيغية في موريتانيا

أطلق الفرنسيون اسم موريتانيا على النطاق الذي يشمل غرب الصحراء، وامتعض الموريتانيون من التسمية ظنا منهم أنها رومانية وهي كذلك مبدئيا، وتذكروا القرون التي عرفت فيها بلادهم ببلاد شنقيط، متناسين أن التسمية تحريف لاتيني للفظ «أتمورتناغ» الأمازيغي وينطق أيضا «تمُورْتَنَّا» ومعناه: أرْضُنَا! كما أن ثلاثة أرباع الناطقين بالعربية في موريتانيا هم من أصول صنهاجية «بربرية».

رغم كل ذلك لا يجد المتابع أي ذكر للأمازيغية أو فروعها لا ثقافيا ولا سياسيا في موريتانيا اليوم! فما أسباب عدم وجود الحقبة الأمازيغية في الذاكرة الموريتانية؟ هل هو غياب أم تغييب؟ وهل هناك إرث أمازيغي في موريتانيا؟ إن كان الجواب نعم فما هو؟ ولماذا لا يقدم للحياة العامة؟ وإن كان الجواب لا، فلماذا هو غائب وغير موجود؟

وإن كان الإرث الأمازيغي موجودا تاريخيا ولكنه توارى عبر مسار تكوين البلد وسكانه فلماذا توارى واندمج وانمحى؟ ولماذا تخلت القبائل ذات الأصول الصنهاجية عن «أصلها» البربري؟ وهل تم ذلك طواعية أم تحت الإكراه؟

الوجود الصنهاجي بموريتانيا

قدمت قبائل صنهاجة إلى موريتانيا ضمن هجرة البربر التي غادرت أفريقيا الشمالية خلال القرن الثالث المسيحي وتوجهت نحو الغرب، وبدأت احتلال الصحراء من الشمال.

وفي عهد متأخر نسبيا أصبح البربر حاضرين في عموم المنطقة وأضيفت نقوشهم الصخرية إلى نقوش «سابقيهم». وهؤلاء البربر كانوا أكثر تكيفا مع ظروف القحط الجديدة في الصحراء الكبرى من سكان القرى، وعاشوا في القرى التي بدأ سكانها في التناقص.

ومنذ الفتح الإسلامي لشمال أفريقيا وصلت سرايا الفاتحين إلى التخوم الصحراوية في عهد عقبة بن نافع ثم بشكل أعمق مع أحفاده ومع بعض الفاتحين القادمين من السوس.

وقد عُرفت قبائل صنهاجة في تلك العهود بقبائل الملثمين نسبة للثام الذي كانوا يلتزمونه، كما سميت بلادهم تبعا لذلك بلاد الملثمين.

وستنتشر أخبار هذه القبائل انتشارا قويا مع صعود دولة المرابطين من أعماق موريتانيا في القرن 5هـ / 11م على يد الداعية عبد الله بن ياسين والقادة الصنهاجيين من قبيلة لمتونة:

يحيى بن عمر وأخيه أبي بكر ويوسف بن تاشفين وأحفادهم.

وكان وجود اللغة العربية خاصا بالأسر المتعلمة لاسيّما في المدن ذات الوظيفة التجارية مثل: أوداغست وكومبي صالح في عهد المرابطين، ثم في المدن التي ازدهرت بعدها كولاتة وتنبكتو.. لكن الهجرة الهلالية الشهيرة ستقذف إلى البلاد الموريتانية بموجة من قبائل الأعراب ستغير هوية المنطقة إلى الأبد.

الهجرة الهلالية ونتائجها الاجتماعية

عرفت موريتانيا بداية القرن 8هـ/ 14م وفود قبائل بني حَسّان العربية المنحدرة من قبائل المعقل التي جاءت مع الهجرة الهلالية إلى شمال أفريقيا، وتمكنت من بسط سلطانها السياسي والعسكري على السكان الذين كانوا يعمرون البلاد وهم -على ما يبدو- قبائل بربرية اللسان، مسلمة إسلاما سنيا موروثا عن حركة المرابطين.

وقد أرغمت القبائل الصنهاجية المهزومة بعد صراعها مع قبائل بني حسان العربية على التفرغ للنشاطات التجارية والشؤون العلمية والدينية.

وأصبح المجتمع الموريتاني مكونا من طبقات أعلاها

طبقة المحاربين وتسمى العرب أو حسّان وأغلبها من القبائل الحسانية المهاجرة التي احترفت الغزو والنهب.

وتليها طبقة المتعلمين واسمها «الزوايا» وتسمى أيضا «الطلبة» وأغلبيتها الساحقة من أصول صنهاجية «بربرية»، لكنها تخلصت بسرعة من لغتها القديمة وتقاليدها في الزي وحتى من أنسابها، فما أسباب هذ العملية وما خلفياتها؟

لا يمكن فهم غياب المسألة الأمازيغية عن موريتانيا اليوم إلا بتقديم تفسير تاريخي وفكري للطريقة التي تم بها انتشار العربية وعادات الأعراب ونحلة عيشهم بين السكان المحليين.

أ - التعرُّب

لا نعرف تحديدا التاريخ الذي أصبحت فيه اللغة العربية الدارجة المسماة الحسّانية تحكى في البلاد الموريتانية، لكن الراجح أن ذلك تم بشكل تقريبي مع القرن 8هـ/ 14م لكنه لم يصبح واضحا جليا إلا مع القرن 11هـ/ 17م بعد أن أكملت القبائل الحسانية سيطرتها على المنطقة.

وهكذا تخلى السكان القدماء عن لهجاتهم البربرية لصالح لهجة عربية مضرية متأخرة هي «الْحَسَّانِيَّة» المنسوبة إلى قبائل بني حسّان المذكورة.

ومن الباحثين من يرى أنها كانت حركة تعرب سريع وعميق. ونحن نستعمل كلمة التعرب لا التعريب إشارة إلى ما تتسم به هذه الحركة من عودة الفعل على فاعله كما يقول الصرفيون، أي أن القبائل العربية المسيطرة لم تبذل جهدا منظما لتعريب سائر مواطنيها، ولم تحمل معها معارف ولا دعوة، لأنها قبائل بدوية محاربة شأنها الحرب والغزو.

ولذلك فقبائل الزوايا قد تعرّبت: أي عرّبت أنفسها، متأثرة في ذلك ولا شك بالوضع الاجتماعي والسياسي الناجم عن سيطرة بني حسان، لكن الجانب العقدي واللغوي من هذا التعرب لم يكن فيه أي دخل للإرادة السياسية الحاكمة. ويرى آخرون أن هذا التعرب كان نتيجة عاملين متداخلين:

سياسي راجع إلى أن التدين الممتاز والانتماء العربي أصبحا ضرورة من ضرورات الانعتاق الاجتماعي بعد السيطرة الحسّانية، فبالأول تُكتسب الهيبة في قلوب الحاكمين وبالثاني تحصل القطيعة الكاملة مع الماضي البربري المهزوم.

ديني ويتمثل في دور المعارف الإسلامية في خلق نزوع إلى تمجيد العرب وإبراز الانتماء إليهم وكأنه فضيلة كبرى.

ثم إن هناك أسبابا هيكلية تتعلق بعلاقات القوة في حقل اللغة عموما، حيث إن البربرية لم تكن قادرة على الوقوف

أمام لغة الفاتحين، فهي شفوية أكثر منها كتابية وذلك ما يفسر قلة النصوص التي وصلت إلينا بالبربرية وانحصارها في بعض النقوش المكتوبة التي وردت أحيانا بلغتين، سواء البربرية والفينيقية أو البربرية واللاتينية.

وقد عجز العلماء عن حل رموز هذه اللغة، وطبيعي ألا يحصل تكافؤ بين هذه اللغة المقسمة إلى عدة لهجات واللغة العربية وهي في أوج فتوتها.

ب - السياسة

وهي ممثلة في الدور الذي لعبه السلطان العربي الحسّاني في فرض العربية على البربر. والسؤال الحاضر هو كيف تمت الغلبة رغم قلة العرب وكثرة البربر؟ فهل هو ضعف العصبية البربرية مقابل العصبية الحسانية الغازية بالتعبير الخلدوني؟ وهل ضعف العصبية البربرية دليل دخول تلك القبائل في مرحلة أرقى من الحياة الاجتماعية والسياسية أجهضها الزحف العربي الحساني وردها نحو البداوة والعصبية البدوية فكان الأمر ارتكاسة وانتكاسا على رأي ابن خلدون أيضا: إذا عربت خربت؟

مهما يكن فللعامل السياسي مسوغاته وأنصاره الذين يؤكدون أن اللغة العربية الدارجة «الحسّانية» صارت رمزا للقوة والنفوذ فكان ذلك هو البريق الذي جذب الفئات

المهزومة نحوها وفقا لمقولة ابن خلدون «المغلوب مولع بتقليد الغالب».

ويدللون على ذلك بتخلي صنهاجة الصحراء عن لغتهم وحذقهم السريع للحسانية كما تخلوا عن ظاهرة التلثم بينما بقيت لدى إخوانهم من الطوارق لأن الهجرة العربية الحسانية لم تشمل بلادهم.

ويرى أصحاب هذا الطرح أن شدة وطأة العرب الحسّانيين وبطشهم بالسكان المحليين رغم المقاومة التي أبدوها مدة قرون، بث الرعب من العرب في النفسية الصنهاجية ورسخ حالة من «التقية» لضرورة التعامل مع السادة الجدد.

ج - التجارة

ولكن لا يكفي السلطان السياسي في نظر البعض لتفسير سرعة انتشار الحسانية وتخلي البربر عن لغاتهم، بل لا بد من عامل خاص باللغة الوافدة نفسها وهو الفاعلية.

ولعل ذلك راجع إلى أن اللهجات البربرية لم تكن لغة جهاز إداري قائم، كما لم تكن قادرة على حل مشاكل الصفقات التجارية والتبادل بين طرفي الصحراء.

ويبدو أن اللغة العربية قد قامت بذلك الدور منذ القديم

«صفقات التجار في أوداغست»، لكن انتشار الحسانية ودوره في تطوير العربية أدى إلى «الانتقال من الاقتصاد الشفاهي إلى الاقتصاد الكتابي». فصارت العربية لغة التجارة ولغة الفقه أي المعاملات والعبادات، ثم لم تلبث أن صارت لغة الشارع نفسه.

وقد أسهم في انتشار العربية قلة المرتفعات في البلاد الموريتانية مما سهل السيطرة العربية بسرعة ربما لأن القبائل الهلالية كانت تستولي على البسائط والسهول وقلما حاولت السيطرة على الجبال والهضاب.

د - المثاقفة والتعرّب

والحق أن هناك عوامل مختلفة متساوقة أسهمت في صياغة المجال اللغوي والحضاري للمجموعة الموريتانية القديمة صياغة جديدة أحدثت قطيعة صارمة مع العصر الصنهاجي «البربري» ووفرت عناصر إدماج قوية ذاتية وخارجية في العهد العربي.

ولذلك أصبحت هناك وبشكل قوي مظاهر تبني التراث العربي الذي قامت عليه الحياة الثقافية في موريتانيا وأصبحت أنساب العرب وأيامهم وعلوم لغتهم ودواوين شعرائهم دعائم لثقافة الموريتانيين.

وكان وقع تلك المثاقفة قويا على شجرات الأنساب الصنهاجية حيث تعربت بسرعة وانتقل الصنهاجيون من تقليد الانتساب للأم إلى تقليد الانتساب للأب!

هـ - توظيف النسب العربي

لكن تدوين الأنساب لم يتم إلا على نحو متأخر مع تطور النخبة المثقفة في أوساط الزوايا إبان تطور العلاقة مع الأمصار العربية من خلال قوافل الحج والرحلات العلمية.

ومن هنا أصبحت أنساب أغلب القبائل الصنهاجية أنسابا عربية ترتفع إلى اليمانيين أو المضريين. ويذهب بعض الباحثين إلى أن تدرج الأنساب من الأنصارية إلى القرشية العامة إلى الشريفية في تقاليد البيضان المروية والمكتوبة، كان بالتساوق مع تطور العصبيات السياسية في المغرب الإسلامي وتردد أصداء ذلك الصراع في الصحراء.

هناك قبائل تصرح بأصلها المرابطي «اللمتوني» لكنها تأنف بل ترفض نسبتها للبربر، ولعل ذلك راجع لاعتبارها الأصل اللمتوني محيلا على الأصل الحميري، حيث كان قادة الدولة المرابطية من لمتونة يفتخرون بأصلهم اللمتوني الحميري!

ويؤكد النسابة عروبة صنهاجة وكتامة وأنهما دخلتا بلاد المغرب قبل الإسلام في عهود قديمة بعد انفجار سد مأرب،

ويلحّون على حميرية القبيلتين. أما القبائل الموريتانية «الزاوية» الكثيرة فتأنف من النسب اللمتوني ذاته وتربط أجدادها برجال من العرب الخلص: قرشيين أو يمانيين.

ومنذ ميلاد الدولة الموريتانية الحديثة ازداد اهتمام تلك القبائل بتوكيد تلك الأنساب، وتضاعف الاهتمام مع المرحلة السياسية التعددية في العشرية الأخيرة من القرن الماضي تبعا لتوظيف القبيلة في الصراع السياسي والمغانم المترتبة عن ذلك.

دور الاستعمار

لم يسع الاستعمار الفرنسي إلى خلق «حالة أمازيغية» في موريتانيا، بفعل أسباب موضوعية منها:

ارتباط العرف المحلي بالاختيارات الفقهية للمذهب المالكي، ولذا لم تكن هناك حالة فراغ تشريعي كتلك التي كانت قائمة في المغرب مثلا بين بربر الجبال وسكان المدن، ووفرت مناخا لتطبيق ما عرف «بالظهير البربري» بالمغرب وسعت من خلاله إلى تطبيق العرف المحلي بدل الشريعة الإسلامية في «القبائل ذات العوائد البربرية» مع توسيع نفوذ المحاكم الفرنسية -في المغرب- بحيث يصبح من اختصاصها «النظر في زجر الجنايات التي يقع ارتكابها في النواحي البربرية مهما كانت حالة مرتكبي الجناية».

قام الاستعمار الفرنسي في موريتانيا «بإصلاح» القضاء والتمييز بين القضاء الأهلي «الشريعة» والمدني «الفرنسي» سعيا لعلمنة المجتمع وليس لتكريس «ظهير بربري» آخر لانتفاء مقوماته.

لكن الباحثين الاستعماريين ظلوا يسعون إلى نشر تفسيرهم لتاريخ المنطقة لتكريس الفصل بين سكانها، فقد ذهبوا تحت تأثير وهم -مبدأ الصراع الأزلي بين «العرب» و«البربر»- إلى فكرة الربط بين «الزوايا» وصنهاجة وأضافوا إليها روايات حول الحروب بين الطرفين ليخلصوا إلى نتيجة مؤداها أن «الزوايا» هم البربر المسالمون المنتجون في مواجهة العرب الكسالى «المخربين». لكن الطرح الاستعماري حول الأمازيغية في موريتانيا بقي محصورا في الأدبيات التي كتبها الإداريون ولم يتنزل للواقع المعيش.

موريتانيا والعروبة

منذ الاستقلال ازداد الحرص على الانتساب العربي في الستينيات والسبعينيات من القرن الـ20م مع المد القومي الناصري والبعثي، وتم السعي في الأدبيات القومية المحلية لتذويب بؤر التوتر «التاريخية» بين العرب والزوايا، بل جرى الحديث عن عروبة (الحراطين) وكأنهم ليسوا كذلك وعن الأصل العربي لبعض الفئات الزنجية كقبائل الفولان: «الفولبه»!

وقد ظلت الثنائية عرب/زنوج هي التي تحكم «المسألة الثقافية» في موريتانيا الراهنة، ولم يحدث أن تم الحديث عن ثنائية عرب/بربر لا سياسيا ولا ثقافيا.

ومن هنا لم يكن موضوع الأمازيغية لغة أو أصولا مطروحا لا في الدستور ولا في الحياة الرسمية ولا حتى لدى الأحزاب. ولذلك فدستور 20 يوليو/ تموز 1991 حسم تحديد اللغة الرسمية بالعربية واللغات الوطنية، ولم يطرح الاعتراف بالصنهاجية.

كما أنه ليس هناك حزب يتحدث في دستوره ولا برامجه أو نشراته عن الأمازيغية من قريب أو بعيد، لأن الجماهير المحلية ليس بينها من يقدم نفسه كمعني بالموضوع.

وهكذا بقي النقاش حول الأمازيغية في موريتانيا شأن قلة من المثقفين غالب اهتمامهم بالموضوع أكاديمي بحت، وإن كان بعضهم يسعى من جديد لإعادة طرحه ولو من باب النقاش النخبوي. لكن المعنيين بهذا الطرح ما زالوا قلة كما أن مشاركة بعضهم في الكونغرس الأمازيغي السنوي بقيت رمزية، بل إنهم حرصوا على عدم ذكر أسمائهم في كشوف المؤتمرين، مما يدل على تحرج محلي أكثر منه خارجي!

غير أن ذلك لا يمنع من طرح الأمازيغية مستقبلا في موريتانيا لاسيما إذا ازدادت الليبرالية السياسية تجذرا، خاصة

إذا صح أن هناك نشأة لتيار آخر ينزع نحو تمجيد الأصول الحسّانية وينادي بإحلال عرب الأمس مكانتهم التي يستحقونها في رأيه.

وفي كل الأحوال فالمسألة الثقافية الموريتانية ستكون أكثر تعقيدا وستنحو منحى طائفيا أكثر من أي شيء آخر.

ملاحظة: شكل الناطقون بالامازيغية في موريتانيا أقليّة سكانية تقدر ب 5/ 100 من مجموع مكونات الشعب الموريتاني.

– 3 –

الجامعة بين التدبير والتنوير

نشأت النهضة العلمية في دار الإسلام، ضمن مؤسسات علمية راسخة هي المدرسة الإسلامية، وهي الهيئة التدريسية والتربوية في آن، تظهر بوقف من قبل الحاكم أو بعض الأعيان أو حتى من عامة الناس.

لذلك كانت المؤسسة العلمية الإسلامية مستقلة ماليا ومؤسسيا، ما أتاح لها حرية الاختيار في الدرس والبحث والنظر وفسحة التلقي منها للكافة. يؤمها الطلاب من كل فج، مهما بعدت الشقة أو اختلفت نحلهم من العيش أو الجنس واللغات، يجدون خبز يومهم ويتلقون المعارف عن شيوخ جمعوا بين العلم والخلق، وبين الورع والرواية وحتى بين الهيبة والتواضع.

لم يكن هناك فصل بين العلم والأخلاق ولا بين المعارف والمجتمع، ولذلك وُجِد علماء أجلاء من بين أصحاب الحرف: عالم دباغ، وعالم حداد، وعالم جندي، وآخر تاجر في أحسن الأحوال، صونا لحرمة العلم وصيانة لكرامة أهله، فعلوا في نظر العامة وهابتهم الخاصة، وسار في جنائزهم، حين رحلوا عن الدنيا الفانية، خلق كثير يبكي في رحيلهم

إدبار العلم والورع وقيم الأمة، ويبكي على من تنكب طريقهم فخان الأمانة ونهج النبوة.

ظلت المدرسة الإسلامية على ذلك النحو ردحا طويلا من الزمن، فأخرجت أفواجا من أهل العلم برز منهم شيوخ محدثون وفقهاء مقتدرون وعلماء متمكنون، كانوا قدوة في أخلاقهم قبل أن يكونوا نقلة للعلم، التزموا الدراية قبل الرواية، وقنعوا بالقليل قناعة بما لديهم من جليل المهنة ونفيس البضاعة.

ولكن لكل بناء سوسة كما يقال، فلما أدبرت أيام حضارة الإسلام، وظهر العدو على أطراف البلاد، وتصدع نظام الاجتماع الأهلي، وتفككت عرى البلدان في ظل حروب المتغلبين، آذنت شمس المدرسة الإسلامية بالمغيب، ولم يغن عنها شيئا تنافس الأمراء في العمران وتزيّدهم في تقريب العلماء.

فكانت مقولة الآبلي : إنما أذهب العلم كثرة التأليف وبنيان المدارس. قصد بذلك أن نساخة الكتب وتعدد المدارس في القطر الواحد نقصتا من همم طلبة العلم أول درْسهم ثم عندها جاوزا آماد الطلب.

كان ذلك في عهد ابن خلدون، في أخْريات أيّامه، قبل أن تسقط الأندلس، لتنتهي عصور النهضة العربية الإسلامية،

ولتبدأ عصور الكشوف الجغرافية والتوسع الأوروبي وانتقال السيادة من المسلمين إلى الغرب المسيحي.

شادت دويلات إيطاليا نهضتها على تراث العرب والمسلمين، وأشعت بلاد أوروبا الأخرى بقبس من المنهج العربي الإسلامي، ولم يأت القرنان السادس والسابع عشر، حتى تكاملت عناصر الاكتفاء المعرفي الأوروبي، فطفق الأوروبيون يرْكُمون معارفهم الحديثة ويبدعون في نقد القديم والبناء عليه، حتى استوت نهضتهم على سوقها مجتمعا وعلما وأدبا وفكرا وسياسة وطفقوا ينهبون العالم ثم يستعمرونه على النحو المعروف.

كانت نشأة الجامعة الأوروبية الحديثة على غرار نشأة المدرسة الإسلامية مع فارق واحد، هو أن الجامعة في أوروبا جزء من صراع نخب البورجوازية والمجتمع المدني ضد الكنيسة وسلطانها على العقول والقلوب، بينما كانت المدرسة الإسلامية تعبيرا عن تفسير الإسلام للكون، توحيدا وعبادة، وتعبيرا عن رؤية المجتمع بكافة فئاته وطوائفه، للاجتماع الإسلامي القائم على استقلال العلم والخطط الدينية عن السلطان المتغلب، وحملها قيم المجتمع ومصالحه وآماله وآلامه.

أصبحت الجامعة الحديثة فضاء لقيم التنوير، بالمفهوم

الأوروبي : العقل، الحوار، الحرية...، فأنتجت جدلا فلسفيا وسجالا فكريا ونقاشا معرفيا، وأثرت في مصير الناس وحكامهم.ولم تكن الجامعة الحديثة أبدا، أول ما نشأت، حاضنا للمهن والتقانات والحرف، بل كانت ميدانا خصيبا للتفكير الحر والنقد البناء والبحث الجاد، ولذلك أخرجت أفذاذا يحملون الفكر النقدي الذي بنيت عليه عصور العَصْرَنة.

أما تطوير التقنية والتدريب على المهن والحرف فكان وثيق الصلة بتطور الصناعة وحاجاتها، وبمطالب الحروب ومتطلباتها، ولذلك جاءت أغلب المخترعات تحت ضغط مطالب الصناعة البحتة أو حاجات الجيش في معاركه الكبرى.

واليوم يجري ـ في بلدنا ـ منذ بعض الوقت، جدل واسع حول ما يسمى حاجات السوق، وسبل تكييف الجامعة مع تلك الحاجات، ويتم أحيانا، في خضم ذلك الجدل، غمز من قناة الآداب والمعارف الاجتماعية وحتى الدينية، تحت وهم تلك «الضرورة» وبدافع آخر مواز لا يكاد يتبين لدقته، هو فشل الدولة الوطنية في مشروعها التحديثي الذي بدأته منذ الاستقلال.

لقد جازف الكيان الوطني، كغيره من نظرائه في عالم الجنوب، بتجنيد كافة الموارد المتاحة لجمع ولاء الناس حول

«الدولة الوطنية»، رهبا ورغبا، ملاطفة وعنوة، بالهدايا والهبات للأعيان، وبالغذاء والدواء للمهمشين والفقراء، ثم بشعارات براقة من قبيل التمدرس للجميع، وحتى تحت شعارات في بلدان أخرى: السكن للجميع، والعمل للجميع...فانثال المواطنون أفواجا نحو العاصمة، في ظل اضطراب سنن العيش في ظروف مختلفة، نحو المدن وأطرافها، فقل الزاد على الآكلين، وضاق هامش المناورة على الدولة الوطنية شيئا فشيئا، تبعا لتحولات دولية لا ترحم، من قبيل نهاية القطبية، وتضخم دور هيئات التمويل، وعجز الموارد والمؤسسات المحلية عن الدفع أو كادت.

بدأ مسار جديد معاكس تماما: الدولة الراشدة والكفوءة هي التي تتولى الدفاع والأمن فقط، أما عيش الناس وتعليمهم، فهي زيادات لا يمكن لبلد حديث أن يتحملها، لأننا في عصر السوق: دعه يعمل دعه يمر، .. أو دعه يكدح أو يتردى من حالق، سيان!

نالت الجامعة الوحيدة في موريتانيا قسطها من عذاب تلك التغيرات، لكن وقعها عليها كان مؤلما ومعقدا، لأنها المؤسسة الجامعية الوحيدة، ولأنها لم تنشأ كما تنشأ الجامعات في البلدان الحديثة، لا، بل العكس هو الصحيح تماما، لقد ظهرت للوجود تلبية لنداء أمني ـ سياسي قصير النظر والنفس

وربما اليد أيضا، لتشغل هؤلاء الخريجين من الثانويات عن طلب المنح صعبة التمويل ولتركمهم في حظائرها كالبهائم، حفظا للسكينة وتفاديا للإزعاج.

لم يكن المجتمع الموريتاني يعرف الجامعة، لا نظاما للتدريس ولا فضاء للبحث والتفكير، ولذلك نظر إليها نظرة غريبة، فيها سخرية مريرة من هياكلها العمرانية البائسة، ورغبة جامحة في حلب الشهائد والألقاب منها.

بالقطع كانت الجامعة الوطنية، منذ البداية، فيها قليل من الجدة والطرافة، وبعض من الألق الخافت، عكسته كلمات متقطعة رسمها قلة من أهل البحث وعشرات من الطلبة المجتهدين، طوحت بهم النوى من عند أهلهم في أطراف البلاد، فلم يجدوا غير جامعتهم حصنا يؤويهم حتى يفيئوا إلى ظلها القالص، ليبْتردوا من حر شمس الجهالة ومبهم السؤالات التي حاروا في الجواب عنها، في عالم يتبدل وحياة تتغير، ومعارف تتفجر، بعيدا منهم، لا يكادون يعرفون عنها شيئا أو يسمعون لها ركزا، إلا قليلا، عبر الأوراق التي يأتي بالتجار والسّفر بعد طول غياب.

بين 1981 و1992 كانت الجامعة مشلولة من رأسها وأرجلها، لكن دماء كانت تسري في أطرافها النحيلة، فتدب فيها ومضة من حياة، وينتشر عبرها بعض من نشاط : هنيهة

تسمع هنا أو هناك جدلا حول الأفكار وأحيانا حوارا في السياسة، فيه ضعف الجامعة ونتاجها وفيه قبس من ذكاء هذا المتحدث أو ذلك، ..

تعاقب على رئاسة الجامعة عدة رؤساء، منهم الساهم الجاثم، الذي لا يكاد يعرف حين يأتي وحين ينصرف، ومنهم الألد الخصيم في كل شيء، ومنهم أيضا العبوس الجهم المنتقي المنتقر...، ومنهم من كان بين تلك الأوصاف قواما، لكنه قانع بأن يرتع في الأموال والأعراض كالأنعام لا يخشى بأسا ولا رهقا، ثم جاء عهد الترؤس بالجهد والعرق وأشياء أخرى، لكن زمان التولية لمّا ينقض ليتمهّد الحكم على صاحبه، مع أنه قد يحْكي فترة ما عرف عندنا بـالانتقالية أو شيئا يذكر بها، وإذا انقضت وأعاد التاريخ نفسه في هذه، فلينْج سعد فقد هلك سعيْد!

في عهود ما قبل الانتخاب،عكست الجامعة ضروب التولية والعزل في سياسات البلد: فللجامعة حكمها المدني بهدوئه وعلمنته وأخطائه، ولها انقلابها ورجاله وما صحبهم من الفوضى والتحاسد، وقد عرفت أيضا معاويتها وفساده وطول عهده ومكره وضموره فكرا وخلقا، ومرت أيضا بها فترة شاكلت ما مر في أيامه من بطش ودهاء ومد للأسباب مع المخالفين في الملة والعهد، .. رجال رؤساء وعهودهم

وعروشهم التي سفك على مذبحها دم طوفاني من شرف المهنة وكرامة العلم وحقوق المدرسين والطالبين وحتى البوابين.

دل نظر تأليفي في تلك الفصول المؤلمة والمقززة، على حقيقة واحدة لعلها ما تزال شاخصة: أنه لا توجد في هذا البلد إرادة سياسية لبناء تعليم عال، أو حتى سافل. لأسباب كثيرة منها ما عرضنا لبعضه ومنها ما لا يعلمه إلا أهل الحل والعقد من الذين يرون الجامعة مليئة بالطالب والباحث من الناشئة والشباب، غاصة بهم صباحا ومساء، يستمعون لبعض هؤلاء المدرسين المجانين من المحرضين والناقمين والمؤدلجين، فيصاب أولئك وأغلبهم من أصحاب مهنة العيون والآذان بالقشعريرة ويهرعون إلى الضبط والربط والضغط وينصحون بالشيء وضده، ثم يخلصون إلى الوصية بترك الجامعة حظيرة مسيجة، الخارج منها موبوء والداخل إليها مجنون. أما أهل الكيد والمكر من أرباب الاستشارة والسلطان، فقد ذهبوا إلى أن الجامعة شر مستطير، لأنها قد تنتج وباء العقل والفهم والنظر... يفتك بالحاكمين في العلن والخفاء، الذين ليس لهم إلا حياة الأنعام وزيادة الوزن والأرقام والعجز عن التفكير والإفهام، ثم معالجة الأسقام في انتظار حكم رب الركن والمقام بالموت الزؤام.

لقد ظلت الجامعة الوطنية، كحالها في بلاد العرب والمسلمين، جزء من القطاع العام، تعرف بعضا من رعاية الدولة، ودعمها، وينالها من يلحق الإدارة العامة من فساد ورشوة ووهن وضعف ورداءة.

ولذلك ظل أغلب التدريسيين هيئة مريضة سواسية كأسنان المشط ليست بينهم فروق إلا في مقدار التردي في مدارك النميمة والفحش والتنكر لقيم العلم وشرف المهنة، أما القلة من الجهلة بسنن الفساد والحالمين بسراب العدل وظل الكفاءة، فهم تحت رحمة الباري، يسمعون أذى كثيرا من أولئك.

واليوم عادت نغمة التسريح والتقنين واللّبْرَلةِ، ولم يعد يخفى على ذي لب أن معارف الاجتماع والإنسان وآداب العرب وشريعة الإسلام، لا مكان لها في دين السوق وحاجاته، التي لا يلبيها ويطوّف بها غير الصامتين والعاملين من أهل التقانة والطب والحساب والتجارة.

أما الدارسون للحرف والفكر فهم يهدرون «أموال دافعي الضرائب»، وليس لهم حظ في الفهم والعلم، لأنهم إنما يتزيّدون في القول والفهم، يتعَلّمون السباب والشتم ويُعلِّمون نصب الفخاخ لأهليهم وحكّامهم، فالأوْلى بهم أن يتركوا علوما «توجع الدماغ» وتسود الدفاتر بالكلام الفضفاض، و«لا تؤكّل عيشا»، بلغة إخواننا من أهل مصر!

يا أهل الجامعة، أعني طلابها وحراسها وبعضا من أرْباب درْسها، أصيخوا إلي فقد أنبأتكم بما كان وببعض مما قد يكون، فلا تلوموني ولوموا أنفسكم، فقد أضلكم شعار الجامعة، فصعّدوا فيه النظر كرة أخرى، لتعرفوا منْ نقْشه حقائق غابت عن آبائكم وإخوانكم، ولن تدركوها كاملة إلا بعد قرون، لأنها تملأ الشمس والجبل، غير أنها لا ترى ولا تدرك: ومن شدة الظهور الخفاء!

لقد حان وقت الجد، لا مكان لغير الصامت الناطق، العارف بالطبيعة والحياة، والمتنكر للسانه الأم، المتشدق بألسنة بابل والواق الواق، أما أهل العربية فهم الهامشيون والفاسدون والمتعصبون، وليس لهم إلا معامل المهن الحرة، إن قبلتهم، أو الخروج إلى الطرقات يتكفّفون الناس أو ينكفئون على أنفسهم يلوذون بالظلال أو يبكون حضارة الأطلال أو يصعدون إلى الجبال.

تلك نتف من قصة حزينة وعجيبة، في آن، لأنها جرت وتجري في بلاد بسطت سلطانها بقوتها الناعمة، أيام كانت العيس تخب شرقا، ثم دار الزمان دورته، لتنفق سوق الجهالة وتسري خلال الديار والمنابر وتأخذ بالنواصي والأقدام، لتموت الجامعة وأشباهها من المعاهد والمدارس، حتى لا يعرف أهلنا حقا من باطل ولا باطلا من حق. ولله الأمر من قبل ومن بعد.

- 4 -

البوصلة

لا شيء أسمى من العدل، فهو روح الشرائع ونظام الكون وفطرة الإنسان، وبفقده يختل الاجتماع وتجف منابع الخير وتنتشر الريبة والخوف والحقد وتتراجع ملكات الإبداع والكفاءة والبناء والمسؤولية.

تكشّفت خفايا الأنظمة المنهارة عن أشياء رهيبة بدءاً بالسجون السرية وتلك القابعة تحت الأرض وحتى المُتابعة المرعبة للناس في بيوتهم وأعمالهم.

عرف الجميع، وبدون تحليل ولا دراسة، أسباب الضعف العميقة وعوامل التخلف والانحطاط التي عمت بلداننا ردحا طويلا من الزمن، وجدها الجميع شاخصة في غياب العدل الذي كلما غاب عن جزئية من الحياة إلا وظهر فيها الخلل والخواء والفساد والضعف والسوء.

قمة العدل هي ترك الناس وما يرضونه من عقيدة وعرْف، يحكمون بها أنفسهم، ويرجعون إليها في نوازلهم ورأيهم وأمنهم وخوفهم.

ولا ظلم أشد من حرمان شعب من ذلك الحق، وتركه

يتيه في بيداء الوهم، يخضع للتجارب المهينة والمذلة من قبل شياطين الإنس المُستلبين حضاريا وثقافيا.

والأدلة على ذلك كثيرة وأشهر من أن نقف عندها، حتى في بلدنا المسكين الذي لم يتنفس مواطنوه هواء ثقافيا واجتماعيا نقيا، لأن أبناءه يخضعون للقمع الفكري المُمنْهج ضدا على قيمهم وثقافتهم بتدبير من الاستخبارات المحلية التي ترى في ذلك مصلحة ودرءا لضغط أجنبي أو داخلي؟ وبأمر عتاة المجرمين من «خبراء» الغرب والشرق الذين يعبثون بتربيتنا وثقافتنا.

حتى البلدان التي تؤمن بخيارات عقدية وثقافية أخرى، مثل الصين استطاعت بناء مشروع التنمية والتقدم ومن دون التفريط في القيم الأساسية وحتى في النظام السياسي - الاجتماعي مهما كانت طبيعة الاجتهاد القائم عليه. وبالطبع كان لذلك ثمنه، الباهظ أحيانا، لكن الهدف كان يستحق.

نهاية المشروع التغريبي

أفلس المشروع العلماني القائم على قتل الروح الإسلامية والهوية الحضارية والثقافية وتحييد أخلاق الفطرة وقيم العمل والصبر والقناعة والفضيلة.

الدول التي تخلصت من تأثير العلمانية والتغريب،

خرجت من عنق الزجاجة إلى رحابة القوة والمنعة والنماء والمصالحة مع ذاتها.

لقد كانت إيران، مثلا، قبل الثورة الإسلامية، لا تستطيع صناعة سياج من الحديد، وليس هذا المثال مجازيا، بل واقعيا!

وبعد قيام نظام الجمهورية الإسلامية في إيران، استطاعت القدرة الإيرانية إنتاج المعدات المعقدة والثقيلة التي تصنع أدوات الإنتاج، وهي أعلى مقامات الصناعات الثقيلة في علم التصنيع الأساسي.

وكانت القفزة الكبرى بدخول النووي السلمي واغتراف العلم من منابعه المعقدة والصافية، فجن جنون القوى المستكبرة، وعرفت أن ذلك البلد عرف طريق التقدم، وسبيل التحرر من التبعية والجهل والمرض والخوف والضياع، وامتلك مفاتيح سجنه وهي عبارة بليغة صاغها ذات يوم مفكر معارض للاستعمار.

وفي السودان تحققت معجزة كبرى بكل المقاييس، حيث استطاع هذا البلد الخروج من دائرة التبعية السياسية مباشرة برفضه الخضوع لأية إملاءات، مهما كان نوعها، وأيّا كان مصدرها.

لم يكن ذلك ليحصل لولا الإرادة السياسية التي جعلت بلدا مترامي الأطراف، متخلفا ومتنوعا، في السودان، يشهد نقلة عجيبة في الزراعة والتصنيع الحربي والمدني ويعيد بناء جيش حديث واستخبارات متمرسة. وها هي الدولة السودانية، بعد أن تخلّصت من الهمّ الذي كانت تجرّه، تتصل بقنوات العلم والبحث في الخارج لتفيد من علماء السودان في المهاجر وتتفرغ لترسيخ البنية التحتية للتقدم والنماء.

الجامعات والمعاهد والكليات والمدارس الإيرانية أخرجت العقول المقتدرة والسواعد المتمكنة ولم تلق بالا للمظاهر الجامعية الغربية الكاذبة القائمة على الرياء العلمي والنفاق المعرفي والجدل البيزنطي والمراسيم الوثنية.

ليس ذلك تبريرا لأخطاء النظامين الإيراني والسوداني وممارساتهما السلطوية، بل هو تشديد على دور الروح الدينية في إلهام المجتمع ودفعه للاستقلال والتنمية.

جامعات الخليج رغم مكانتها وجهدها المحترم لم تقدم اختراعا واحدا أساسيا طيلة عقود من الزمن، ولم تُخْرج مفكرا واحدا أصيلا يقدم أنموذجا تفسيريا للمجتمع أو للتاريخ أو للتراث، إسهاما في حل مشكلات الناس، بل بلغ الحال ببعض النظم الخليجية أنها نقلت بعض مُركّبات الجامعات

الغربية معمارا ونظاما إلى عواصم خليجية؛ ظنا منها بأن شيئا مثل ذلك سيكون كفيلا بحل المشكل، فلم تزد على إنتاج مصغر للتجربة الغربية معرفيا وتقنيا وبطريقة ميكانيكية نمطية خارج التاريخ والمجتمع والعقل!

كان الهدف سرابا، وظلت الوسائل وهْما، وبالطبع كانت النتائج كارثية على كل الأصعدة: اقتصاد ريعي واستهلاكي وخدَمي، وأجيال ضائعة منفصلة عن الدين واللغة والحضارة وقيم الصبر والقناعة والتمَعْدُدْ، إلا قليلا!

الدول التي يسيطر عليها المشروع العلماني والتغريبي، جزئيا أو كليا، تدور في حلقة مفرغة، من الدراسات والورشات واللقاءات والملتقيات، وبالبرامج التأهيلية والتكوينية، ولم تستطع الخروج من الضياع والجهل والتبعية والفقر والمذلة أيضا.

ما تبحث عنه الشعوب هو الإرادة التي تمكنها من امتلاك مقدراتها، لكنها لا تحتاج إلا إلى البوصلة التي تحدّد لها، تقنيا، جهة «القبلة» التي تعرفها مسبقا، بفطرتها ودينها وتراثها.

قال رئيس وزراء مصري أسبق، ولم يكن سارقا ولا متزلفا، كنت أعرف ما يريده الشعب من خلال ما أقوم به يوميا من إجراءات لتسيير الشأن العام، ومنها معرفة مستوى

الديون والرصيد المالي والإنفاق قبل الساعة الحادية عشرة!

لكنه رغم وجاهة عمله التقني، كان يدبّر الأمر من علٍ وبطريقة جزئية بعيدة عن النظر التأليفي الذي يشمل كل الأمور وينظمها بخطة للإصلاح والبناء.

توالت على كرسي الوزارة شخصيات «بالغت» في تقدير مصالح الشعب، ولذلك خرجت من الوزارة بملايين الجنيهات أو المليارات، باستغلال النفوذ أو بالنهب المباشر لمال سكان الدويقة والمقطم وامبابة.

بين ذيْنك الأنموذجين، ذهبت وزارات وجاءت أخرى، في بلادنا، ولم تخرج على حدّين اثنين: تدبير جزئي لا يسمن ولا يغني من جوع، أو سرقة لا تبقي ولا تذر!

هل سمعتم بدولة لا تملك مشروعا من أي نوع؟ وبنُظم تأتي وتذهب ولا تخلّف وراءها غير الذكريات المريرة عن الصراع الداخلي وتصفية الخصوم وحرمان عمرو أو زيد من حقه أو حقوقه، والإفراط في بناء ما يُشعرها بالقوة وبأنها دولة أو سلطة تشعر بنقص داخلي وتريد أن تقنع نفسها بذلك، وهو ما لن تتخلص منه إلا بالمزيد من التغوُّل على المجتمع والإفراط في السلطة، في حلقات مفرغة لن تنتج إلا مزيدا من الغربة عن المواطنين والاغتراب عن حقيقة ما يؤمنون به.

حتى في ظل الدولة ـ الفاشلة، يحدث أحيانا شيء من الفعل الجاد، هناك في الزوايا المعتمة، لكن الفشل العام سرعان ما يبطل ذلك «الإبداع» ويلغيه فيعود شعوذة ودجلا.

ذات يوم افتتح مشروع صناعي تابع لشركة المعادن (اسنيم)، تحت عنوان (كوميكا)، لصناعة بعض قطع الغيار، أو تعديلها، كان تجربة بالغة الذكاء والوطنية، والمغامرة، في ظل رقابة من الخصم التاريخي، لكنها استمرت، ثم دخلت غياهب النسيان، أو قتلت في المهد بعد برهة!

ولم يقل أيّ كان، ومن أي نظام، ما الذي يجعل بلدا مثل موريتانيا، هو مركز معادن الحديد يستورد قضبان الصلب للبناء والتشييد، ومن السنغال أو عبر موانئه؟

ولم يقم نظام لا في الماضي ولا في الحاضر ببناء مصنع للصلب حتى ولو كان فُرْنا من تلك التي أنشأتها الكومونات إبان الثورة الثقافية في الصين الشعبية.

الخيارات القلقة

لم يعد أحد يصدق أن هناك خطرا داخليا، من أي نوع كان غير الرداءة الفكرية والسياسية، وسوء التسيير والتقدير، والتسلط والاستبداد بالرأي، وغيرها من تفاصيل مشروع العلمنة الجزئية أو الكلية والتغريب والتبعية والظلم والاستبداد.

ويشكل الإمعان في سياسة عدم المبالاة بالقيم الكبرى الدينية والثقافية، عاملا يزيد في الإحباط والمرارة وربما الريبة تجاه الدولة وحتى المجتمع.

ولم يعد يكفي الاستناد إلى الحضور الرمزي للدين والثقافة والقيم العامة، في المشهد الوطني، ولاسيّما للتدليل على تطابق الدولة والسلطة مع القيّم الجماعية.

العلاقة مع المشروع الوطني (وفك الارتباط بالقيم العلمانية والتغريب والتبعية)، هو جوهر مصداقية الدولة ومبدأ اقتناع المجموع بالشأن العام، والباقي هو مجرد تفاصيل، لها أهميتها، لكنها تندرج، حتما، تحت وهج ومظلة وكلية المشروع الوطني، لاستعادة روح الأمة التي هي وحدها منبع الإبداع والكفاءة والتقدم.

ليس بمكْنَة أي كان، معرفة طبيعة ما يجري، أو ما يُخطط له أو حتى ما ترمي إليه سياسات بعينها، مهما كانت مقبولة مبدئيا، لكنها في الغالب، قصيرة النفس، أو مرتجلة، أو حتى متردّدة، وبالنتيجة، وحتى إذا آتت أكلها حينا، فهي تبقى معزولة وضامرة ومجزّأة، وغير كافية، وهي إنْ تجاوزت كل ذلك ليست مقنعة، لأنّ أولي البصائر لا يجدون بينها رابطا من أي نوع يصِلها بمشروع للتحرر من المظالم التاريخية والسياسية والمجتمعية، التي تجد أصلها في هيمنة الأجنبي

وأوامره وتجاربه الفاشلة في تدبير الدولة ومؤسساتها خدمة ولسانا ومنهجا.

ولذلك يظل السؤال المُعلّق، إلى أين نتجه وماذا نريد أو يُراد لنا؟ وهل سنظل في نفق مظلم لا نرى فيه ضوء ولا مخرجا، بل نتلمس بصيص النور عبر الشقوق والجدران الصماء.

إنها سياسة غريبة وعجيبة وغير مقبولة، تلك التي تجعل من تدبير الدولة عملا منفصلا عن مشروع كامل بعينه، أيا تكن طبيعته، أو مصداقيته، وتبالغ في الكتمان والتّقية وتحرّك الدواليب العامة على طريقة الخدمة السرية (Intelligence)[1] وفقا للمبدأ المشهور: المعرفة بقدْر الحاجة! ولذلك فليس لأي كان وزيرا أو مديرا أو رئيس هيئة، أن يتصرف إلا وفقا لمعرفته، أي لما يُملى عليه. وهي كارثة بكل المقاييس، لكن نتائجها التراكمية ستكون أكثر كارثية.

والأدهى من ذلك وربما الأمر، الاقتناع بأنها خير سبيل، لتسيير الدولة الحديثة، ولاسيما تلك التي هي في موقعنا أو في مواجهة «المخاطر» الوهمية أو النصف حقيقية.

---

(1) بالاصطلاح الإنجليزي!

هناك عنصر بالغ الخطر في تلك السياسة، وهو بالطبع عنصر خفي، غير معلن، كباقي عناصر سياسة «الخدمة السرية»، هو عدم الاستعجال، وضرورة التمهّل إزاء الإنماء ولو في التنمية العمرانية، لأن البناء والتشييد والنماء قد يتهدّم بفعل مخاطر يجب التنبّه لها مسبقا، من قبيل الصراع الداخلي وانفجار الطموحات الفردية أو الجماعية، ولذلك فليس من المُجدي، ولا من الصواب، البناء والإنماء ليتم هدمهما في مواجهات مقبلة من أي نوع! هي قمة التشاؤم وسوء التقدير والإضرار بالناس. وأيضا الجهل بحقيقة فطرية وهي أن من لم يُصْلحه العدل فلا أصلحه الله، وليس من البلادة تمكين الناس من حقوقهم حتى ولو زاد ذلك من قواهم وشدّ من أزرهم، لأنهم سيكونون، في النهاية، أقرب للصواب وأدنى للخير، منهم إلى غير ذلك.

وبغض النظر عن صحة أو احتمال وقوع الخطر من عدمه، فلن يقلل من تلك المخاطر، إنْ لم يساعد على إخماد بؤرها، غير الإسراع في القضاء على أسباب الخيارات القلقة بشريا ونفسيا ومجتمعيا.

ولم يقل أحد من العالَمين إن البناء في ظل الخوف من المستقبل، ولمجرد الاحتمال أو الظن الراجح، لوقوع المصائب، عمل غير ذي جدوى، لاسيّما مع توالي الخبرات

القديمة والجديدة، المُؤكّدة على أن عمل الخير وفعل المحامد والعدل والكفاية توقي من الكوارث والمصائب وتصلح ولا تفسد، مهما ساءت نيات الخصم وخبثت مراميه.

الرافضون للمشروع العلماني التغريبي والاستبدادي، هم الخصم الفعلي أو المفترض لكل حاكم ولكل دولة فاشلة في عالمنا العربي والإسلامي.

المشروع الوطني القائم على رفض العلمنة ورفض التغريب ورفض التبعية، هو المعْبر الوحيد إلى التوازن في النفسية الجماعية والانسجام بين المجتمع والدولة.

لماذا لا يصرّح نظامنا بالمشروع الذي يريده للمجتمع؟ ولماذا تسود في سياساتنا حالة دائمة من التّقْية والتحايل والمجاملة تجاه قيمنا الأساسية التي هي الرباط الوحيد الذي يجمعنا ويوحدنا، ولماذا تُفرض علينا سياسة النعامة والذئب وليس غيرهما من الوحوش النبيلة والقوية.

لا ننكر أنّ للدولة «حقها» في التدبير الخفي والنصف علني، ولها حقوقها في ترتيب الأولويات وحفظ المراتب وتقريب من تشاء وتعديل ما تشاء، من السياسات التدبيرية، لكن لكل أمر حدودا ولكل شيء حدّا وميزانا.

- 5 -

من هو الشنقيطي؟[1]

عندما سُئل أمير سعودي كان حاكما للمدينة، عن رأيه في الشناقطة، قال: لا مخدرات ولا قتل، ناس مسالمون طيبون، «بس عندهم شوية تزوير».!

لخص الأمير طبيعة أولئك المجاورين الوادعة، وميلهم للسلم والهدوء، بينما نبّه على عيب ملازم لهم. وهو كلام معناه أنهم لم يستطيعوا التخلص من تمرد البدو، على طريقتهم «الوادعة»، فهم ينفرون من تعقيد المدنية ويتكاسلِون عن أداء حقوقها ولذلك لا يرون بأسا في التلاعب بالأوراق الثبوتية لتسهيل التنقل أو لتفادي الترحيل إلى بلادهم.

شناقطة اليوم يجوبون العالم، مطارات وموانئ، يتجرون كما كان آباؤهم يتجرون، لكنهم يبحثون عن الربح بأية وسيلة، لم يعد متجرهم ومكيلتهم بلاد السودان بحثا عن الذهب والحبوب، حاملين الملح والصمغ، بل صار همهم الربح وبأية وسيلة في بيع وشراء بضائع الاستهلاك الشخصي من ملبوس وطعام ودواء، آل بهم ذلك إلى «بعض التزوير» في

(1) أقلام حرة الجمعة 8 تشرين الأول (أكتوبر) 2010.

المصنوعات، جيدها ورديئها، وجانب من خلف الوعد وتضييع الأمانات، لكنهم يتهيبون الدخول في لعبة أكبر منهم قد تفضي إلى سجن مؤبد أو إعدام.

وهم اليوم، في الجزيرة، ولاسيما في الحجاز والإمارات، طائفة معروفة، تعيش من تراث «سلفها الصالح»، وتفيد من صورة «المسالمة» و «الخشية» من العنف.

كان الحج نافذة الشناقطة على العالم، وأهم دولة عرفتها الصحراء، وهي دولة المرابطين، كانت نتيجة مباشرة لأول رحلة حج «رسمية» من الصحراء، وهي رحلة حج الأمير الصنهاجي يحيى بن إبراهيم الدالي (أو اللمتوني على الأرجح)، وكان مرّ مقْفله من حجّه، بفقيه القيروان الشيخ أبو عمران الفاسي وهيأ له الصلة بتلاميذه في التخوم الجنوبية للصحراء، فوجد الصنهاجي بغيته في شاب داعية صبور هو عبد الله بن ياسين بن بُّالجزولي، ت 451هـ، وكان تلميذ وُا ابن زلو اللمطي الذي تخرج على يدي الفاسي قديما، فاتجه الجزولي إلى الصحراء وأسس بدعوته قيام دولة في العصبية اللمتونية. وبذلك كان هذا الحدث التاريخي الصحراوي منطلقا من الحج ومتصلا بشبكة العلماء المالكيين السنيين في المشرق والمغرب: وهي أركان التاريخ الديني والثقافي للبلاد الشنقيطية من الأمس إلى اليوم حيث الحج والصلات بالعلماء منبع المعارف ومرجع التدين!

كانت صورة الشناقطة لدى أهل الأمصار، أنهم قوم تغلب عليهم سذاجة العيش وبساطة المظهر، يحفظون المتون وينشدون الأشعار ويقنعون بالقليل.

هل هي سخرية مبطنة مظهرها الإعجاب بهذه الندرة البدوية، الماثلة في مظهر رث ولسان فصيح وحافظة واعية، وكأنه جمع بين الضب والنون؟

لم يعد أحد يعرف موريتانيا بالدرجة التي عُرفت بها شنقيط، وهي حال غلبت على بلاد العرب منذ انتصاف القرن الماضي، وجعلت المختار بن حامدُ، وكان حينها تاجرا صغيرا متنقلا، ينتفض غضبا من السخرية التي بسطها كاتب لبناني عن موريتانيا ممثلة في رسم ساخر لامرأة هي زينب النفزاوية زوج أميريْ المرابطين وتحتها كتب كلام منه هذه هي المرأة في موريتانيا!

دفعت الرجل الحمية للأهل والوطن فطفق يقمّش ويشذّب ويجمع ويرتّب ما علق بالذاكرة في البوادي والقرى من أيام القبائل وأخبار العلماء إنقاذا لبقية التراث الشنقيطي. وقد توفي ولم ير بعينيه ثمار عمله، لكنه بذل جهدا حميدا لم يكدّر صفوه إلا التحريف أو المراجعة المريبة التي حصلت لأوراقه. ولم تلق الدولة بالا لكتابة التاريخ العام فصار مجالا للتلاعب حتى بكتيّبات مثل الأدوية المغشوشة براقة المظهر

سيئة المخبر، وإن بدأت تكتمل أعمال شاملة وكاملة من قبل المختصين.

كان ذلك في عاصمة مستعمرة فرنسا في أفريقيا الغربية وفي دكان تاجر لبناني، وتشاء الأقدار أن تكون بوابة المستعمر الفرنسي «نافذة» على العرب والعروبة!

الصورة القادحة، ماثلة لدى الكتاب المنتقدين في بداوة الشناقطة وبعد بلادهم من أمصار الإسلام، وجل الناس بهم وبأرضهم.

كاتب مصري يدبج مقالة عنيفة عنوانها: رسالة إلى ابن بطوطة الرحالة، دفاعا عن زيارة السادات لإسرائيل ونقدا لموقف موريتانيا الرافض لتلك الزيارة، قائلا: وصلت أرض المطار المكسوة بالتراب والغبار... مملكة يحكمها ولد السالك (يقصد الرئيس وقتها) مشهورة بين الممالك... وطفق يسب ويلعن ويسخر من ضعف البنية الأساسية وقساوة المناخ بفعل ريح السموم، ومن أشياء كثيرة..

تلك صورة موريتانيا المستقلة بلاد مغبرة تكسوها الرمال وأرض مجهولة لا تذكر إلا مع الشقيقتين جيبوتي والصومال..

وعندما انتقد ابن التلاميد خصومه البرزنجيين وشكك في نسبتهم الشريفة، رد أحمد البرزنجي برسالة عنوانها (فتْكة

البرّاض بالشنقيطي المعترض على القاضي عياض)، صدرها بالقول: قوم شماطيط تجمعهم عند المشارقة كلمة شنقيط.. وشكك في أهليتهم لصناعة المنطق وحذق المعارف العقلية الأخرى.

والموريتانيون سريعو الحساسية إزاء النقد لبلادهم لكنهم لا يعيرونها اهتماما وهم بين ظهرانيها.

فعندما تحدث السيد هيكل عن لعنة الجغرافية، ردوا جميعا كل بطريقته، أن الكاتب المصري نسي لعنة التاريخ التي تجعل بلدا كبيرا، كل شيء فيه ضخم: الناس والأشياء والأهرام وحتى حبات الفول، يخرج من التاريخ في عقود قليلة لأنه اختار فتات الموائد الغربية على العروبة والكرامة... حسب قولهم.

لا يشعر الموريتانيون، أحفاد شنقيط، بعقدة النقص، لا إزاء الحضارة ولا المدنية ولا حتى القوة والمال.

إنه الغرور الصحراوي والشعور بالمركزية الثقافية البدوية: أو في الحقيقة، بشكل أكثر تواضعا، هو غرور مزعج ولذيذ في آن معا. وكان سمح لهم بذلك الصيت الكبير، الوهمي أو النصف حقيقي، بين عرب المشرق، وقد رأوهم بعيون «أندلسية» مشفقة، مشدوهة من قوة ملكة الحفظ لدى هؤلاء البدو رثي الثياب، وفي الأغلب فقراء، لكنهم شديدو الفخر

بأنفسهم، والاعتزاز ببني جلدتهم في عصور امرئ القيس وعهود الرشيد، وهي ذكريات مريحة، تعطي إحساسا بالتميز، وحتى بالتفوق.. لكنها قطعا مانعة للنقد الذاتي ولمحاسبة النفس ومراجعة المواقف والنظر بعين فاحصة للمستقبل.

وهو أيضا جانب من تأثير النزعة المتوسطية: وقد تحدث عنها المؤرخ الفرنسي فرنان ابروديل في كتابه عن «عالم المتوسط» ووصفه بـ «اقتصاد ـ عالم»، أي وحدة تاريخية لها نسق اعتمادها المتبادل وتلاقحها الحضاري، بغض النظر عن الاختلاف الديني أو العرقي. وتعطي أطروحته حظا للشناقطة «أهل الصحراء» في استنشاق نسيم المتوسط، ولو رمزيا. لأن الصحراء الكبرى ـ حسب ابروديل ـ جزء من اقتصاد ـ عالم المتوسط، وهي كذلك خزان بشري بالأقوام الذين جددوا دماء الكيان الشمال أفريقي وأنقذوا دوله مرات عديدة، كما هو شأن المرابطين، وهم من غرب الصحراء، ومتوسطيون أيضا! ويعتقدون أنه يحق لهم اليوم، مع تطور وسائل الاتصال، وامتداد الطرق العابرة للصحراء شمالا، أن يفكروا في تعزيز النزعة المتوسطية، ذلك الحنين إلى الشواطئ اللازوردية والمرافئ العتيقة، بحسبانها مياههم الدفيئة، أو على الأقل، إن لم يكونوا توسعيين كروسيا القيصرية، فهم حالمون بالخروج من أسر الصحراء والتخلص من الرهانات المزعجة لمنطقة «الساحل».

ولذلك ظلت بلادهم حاضنة لحركات سياسية- دينية، يمدها خزان من رجال الصحراء الصبورين، ثم يتجهون نحو الشمال، تماما كما تهاجر الطيور بعيدا. وهي ظاهرة تاريخية غريبة، تجعل الصحراء منبتا للثورات والحركات لكنها تعجز عن إقامة السلطان، فهل هو العجز عن توطين رسوم الملك؟ أو الفشل في التعاطي مع طبائع العمران الحضري، في العرف الخلدوني؟

وبذلك ظلت صحراء شنقيط حاضنة لقوى بشرية لكنها تعجز عن الاحتفاظ بها فتجد مآلها في بلاد أخرى، تصير مركزا ومقاما.

هو الحنين للشمال، وهي محطة على طريق الشرق، منبع النور، ومركز القداسة، ومنطلق الأجداد، هناك حيث الأصل النبيل الأول!

يعتقد بعض «الحداثيين» الموريتانيين، أن الصلة بالعالم العربي، مبالغ فيها، بل إن بوصلة التاريخ الموريتاني كانت، دواما، تتجه جنوبا، نحو النهر، وتخوم الغابة، من أجل التجارة، والتموين بالحبوب، والإفادة من ريع «البركة الدينية» بين السكان الأفارقة.

وبالطبع كانت تركة الاستعمار الفرنسي ماثلة في الإدارة والسلوك وجهاز الحكم، وظل ذلك عائقا تجاه تقوية العلاقة مع العرب مشارقة ومغاربة.

يذهب بعض «المتعصبين» من ذوي التوجه «الفرنسي» إلى أبعد من ذلك، حيث يرون العروبة، والتعريب، والعلاقة مع العرب، مجرد شعارات للحركات القومية القادمة من المشرق العربي، أيضا!

يُنسب لرواد مدرسة «التراجمة» التي حكمت البلاد لأول مرة، اختراع نظرية «همزة الوصل» تفسيرا لعجز البلاد عن ملء الفرغ القائم بين المغرب وأفريقيا، بين المتوسط والغابة!

ولذلك لم يجد رمزها المختار بن داداه، من «حل» إلا مزيدا من ربط البلاد، كما كانت في عهد الاستعمار، بغرب أفريقيا الفرنسية ـ الزنجية. وكرد فعل متوالي، ظلت القوى الوطنية المسلحة والمدنية تصارع لفصل شنقيط المعاصرة عن رهانات النهر والغابة وتوجيهها نحو الشمال القريب اتصالا بعالم العرب الواسع الممتد.

ورغم حرص أهل البلاد على التواصل مع بلاد العرب، ولو رمزيا، إن تقطعت الأسباب، ولم يبالوا بأية دعوة تاريخية أو ثقافية تشكك في عروبتهم رغم «أصولهم» المختلفة.

تشكل مجتمع الشناقطة من جذمين كبيرين: صنهاجة الصحراء وعرب الهجرة الهلالية من بني حسّان، مع أسر قليلة عربية وتركية وجرمانية وبقايا الجرمنت الأقدمين وفئام من نسل الفنيقيين والفرس وغيرهم، وانصهر الكل في بوتقة

صحراوية شديدة القسوة، أعطتهم لسانا عربيا هيمن على تفكيرهم ومزاجهم وسلوكهم، سودا وحمرا و«بيضا».

اكتملت هوية البيضان (عرب الصحراء الكبرى) في القرنين الثامن والتاسع (14–15م) وتم ميلادها «الرسمي» نهائيا بين الحادي عشر والثاني عشر (17–18م)، بعد أن وصل العرب واللمتونيون إلى «إجماع» صحراوي متوازن، وتواشجت بينهم الأرحام واعترفوا ببعضهم، وانتفت بينهم عقد النقص والدونية والريبة!

انحسر اللثام تدريجيا عن وجه الإنسان الصحراوي، تبعا لاختلاطه بالعرب الحسّانيين، خضوعا أو مصاهرة، وكان التفاهم قد تم ليتجلى في الزي والسحنة ونحلة العيش: صار لأهل الصحراء الشنقيطية رحل جمل خاص، صنع أولا في بلاد تكْنة، يكاد يستحيل كرسيا قائما، لا يشبهه أي رحل في صحارى العالم، وأصبح لهم تقليد الحماية (نحر الجمل علامة لعقد الحلف والأمان)، وانتشرت لهجتهم العربية بظلالها الصنهاجية في نطاق يشمل غرب الصحراء كاملا (موريتانيا وتندوف والساقية إلى لميم وما حوله) وتميزوا حين انتشر شرب الشاي بينهم، بكؤوسهم الثلاث المترعة، وبطريقة وطقوس لا توجد لدى غيرهم من مستعملي تلك الشجيرة الآسيوية.

وهم رغم فئويتهم الشديدة، وتفاخر في الأنساب والأرحام، نسيج قائم بذاته، مودة وقرابة ومؤانسة ومُؤاكلة ومُشاربة، أيا تكن رتبة الفرد اجتماعيا، ولذلك كانت حضارة البيضان صناعة مركبة فيها إسهام الجميع من الحرفيين (الصنّاع)، والحراطين (العتقاء) والفنانين (الموسيقيين)، والزوايا (رجال الدين) وحسّان (المحاربون أهل الشوكة). وبالطبع ليست هناك أية دلالة عرقية لأي من تلك الفئات.

وكان القرن الحادي عشر عصر بني حسان الفعلي، حيث سقطت تنبكتو مع انهيار دولة سنغاي الإسلامية وانفرط ركب حجها التكروري، وصعدت في الشمال دولة العلويين أصهار وظهير المغافرة، جرت بين الفريقين حرب طويلة ضارية ومريرة هي حرب (شرُّ ـ بُبّا الكبرى) التي دارت رحاها في شمال وشمال غرب بلاد شنقيط بين القرن الثامن وانتصاف القرن التاسع تقريبا (14-15م) بين عرب بني حسّان بقيادة أولاد الناصر ضد صنهاجة الصحراء بقيادة دولة لمتونة (ابدّوكّلْ الأصدقاء الرفقاء) وانتهت بانتصار أولاد الناصر وبني عمومتهم على صنهاجة ودولة لمتونة، فتفكك الحلف اللمتوني وانهار نفسيا وبشريا وخضع للعرب الحسّانيين الذين فرضوا على المهزومين لغتهم العربية وتقاليدهم الحربية وحولوا أغلبهم إلى أتباع محتقرين، لكنهم اختصوا المجموعات المسالمة المختصة بالإمامة والقضاء والتجارة، بمعاملة مميزة

فيها كثير من الاحترام والحماية، بينما استطاعت قلة من قادة المحاربين المهزومين أن تختفي من المطاردة لتمهد لنهضة لمتونية جديدة قادمة.

أعطى صنهاجة تراثهم المالكي، وتديّنَهم الصحراوي، وقدّم عرب بني حسّان لسانهم المضري «المستعجم»، وانصهر القوم في بيئة شديدة القسوة فرضت عليهم عزلة الدهر.

قدّم صنهاجة خبرتهم في استنباط المياه، واختراق الصحراء، وأعطى الحسّانيّون تراث الفروسية وذاكرة عرب الجزيرة بحلوها ومرها.

لقد كان التّبَيْضُنْ (التحول إلى نحْلة البيضان وطريقتهم وسلوكهم) نتاج الهيمنة العربية الحسّانية، بعد **شرُّ بُبّا** الكبرى، لكن اكتماله كعملية تاريخية تطلب قرونا متطاولة من تغير نحل العيش والسلوك والتفكير والتدين والمزاج.

جرت عملية تمازج قوية عبر المصاهرات، والمعاملة، فتخلى الصنهاجيون عن نسب الأم، واختاروا الانتماء للآباء والفخر بهم، على الطريقة العربية، وهي بالطبع مبدأ شرعي، ما يدل على أن حرب شرُّببَّه الكبرى كان فيها شيء من قتال نزعات غير إسلامية رائجة قبل الهجرة الحسانية، فكانت تلك الحرب هي الفتح العربي الثاني الحساني بعد الفتح الإسلامي وهو الفتح العربي الأول.

أما الحسّانيّون فقد تصنْهجوا دينيا، بقبولهم «التفسير الصحراوي» للمذهب المالكي، وهو الرؤية الفقهية المحلية التي أنتجها فقهاء صنهاجة الصحراء في ظل دولة المرابطين وما تلاها.

لقد صار البيضان شعبا واحدا منذ القرن الحادي عشر (17م) وازداد وعيهم بتميزهم عن إخوانهم من عجم السودان جنوبا وبربر التوارق شرقا، وسكان المغرب شمالا، كلما اتصلوا بالمشرق عبر الحج والرحلات.

ثم لم يلبثوا حينا من الدهر، حتى عرفت نخبتهم بالشناقطة، فانتشرت التسمية وعرفوا بها في الخافقين.

لقد كان ظهور اسم شنقيط والشناقطة مشرقيا، ترجمة وتعبيرا، في الآن نفسه، عن ظهور ملامح مجتمع البيضان محليا.

وكانت نزعة الحفظ لدى الشناقطة مكتسبا حسانيا، حيث كان الحسانيون يحفظون، ولم يكونوا يكتبون، قبل أن يتحولوا إلى حرفة التدين والزوايا.

سلك أولاد الزناگيّة من المغافرة مسلك أخوالهم من صنهاجة، فتصنْهجوا نِسْبيا، رغم أصلهم العربي، بينما نهج بنو عمومتهم من أولاد العربية نهج عرب الصعيد فنشروا في الأقاليم الشرقية من بلاد شنقيط نفسا عربيا محسوسا، في لحن

اللهجة الحسانية وشعرها وموسيقاها، وكان ذلك ظاهرا في تقليد النخب العلمية في المدن الشرقية التي كانت صاحبة العلاقة مع المشرق والمغرب.

لقد حذق علماء ولاتة وتيشيت ركوب الإبل فكانوا سادة القوافل التجارية والحجية، والآخذين بزمام السير بها إلى المشرق عبر طرق مهولة، بعد أن كان أسلافهم من أهل تنبكتو عاجزين عن ركوب الجمال، حتى أنهم بعد غزو مدينتهم بجيش الطاغية سن علي ملك سنغاي الشهير لم يستطيعوا ركوب الإبل إلا بصعوبة حين فرض عليهم الجلاء عن المدن الساحلية إلى ولاتة هربا من بطش الملك السوداني، وبأمر من أميرهم الصحراوي التارقي الآميونكال.

ومن الفتوة الصحراوية، ازدراء النقود، جعل الشيخ سيديا الكبير وهو يتجول في سوق الكتب، لا يكلف نفسه عناء المماكسة ولا يلتفت لما بقي من الثمن ليأخذه البائع، مذهولا وساخرا، ربما، من اللامبالاة الشنقيطية بالمال، والتي يمدها كرم سلطاني بلا حدود!

يحبّذ أحفاد الشناقطة اليوم، ذكر الخوارق والكرامات والغرائب، التي ينسبونها لأسلافهم من العلماء الحجاج والرحالين، ولا يهمهم ما كابدوه من تعب ونصب في الدرس وما بينوه من غوامض ومن اتصل بهم من الأعيان والدارسين

وانبهر بهم وبالغ في الاهتبال بعلمهم وفضلهم.

ولذلك يتفنّنون في ذكر خوارق المجيدري، وكيف أطفأ قناديل القاهرة في حي الأزهر، أما انبهار الأزهريين بحفظه وجلده على تصحيح تاج العروس للزبيدي، فلا يهم أحفاده إلا قليلا!

وهي نزعة تعلق بالجانب الرمزي للأجداد كاد يتحول إلى ما يشبه «تقديس الأسلاف» الذي ساد عند بعض الشعوب قديما، وهو ما يتجلى أحيانا، وبصورة مفزعة، في التقرّب للأموات والطواف حول الأضرحة وغيرها من الطقوس الشركية.

فُتنوا بمختصر في الفقه ألفه خليل بن إسحاق المالكي الجندي، ت776هـ، تلخيصا لما به الفتوى على مذهب مالك مختصرا من أشهر مدونات علماء المالكية. وكانوا من قبل يعتمدون الرسالة لابن أبي زيد القيرواني فقيه المالكية بها، المتوفى 386هـ، وفيها طائفة صالحة من العقيدة السلفية ظلت قوتا لقلوب الصحراويين من أيام المرابطين، وأسهمت في التخفيف من غلواء الجمود لدى الفقهاء في أخريات أيام تلك الدولة وما تلاها.

تخلو عن الرسالة، بل عن المدونة، واهتبلوا بالمختصر، فلاقى عندهم قبولا عجيبا، حتى أنساهم ما قبله، وبالغوا في

تقديره واعتماده حتى قال التنبكتي «نحن قوم خليليون فإن ضل ضللنا»، وصرح الشيخ محمد المامي قائلا في بيت مشهور معناه: إن ألفاظ المختصر جامعة لما في الكتاب والسنة! وهي مبالغة مزعجة لم يخفف منها قول بعضهم: وما درى أن الحق ليس منحصرا في المختصر!

ولم يكتف أولئك بتلك العاطفة المشبوبة تجاه المختصر، بل اعتبروه، من الوجهة العلمية المحضة، في نظرهم، «معجزة» و «أعجوبة» يحسدهم عليها أرباب المذاهب الأخرى، تعطيهم متعة فك ألغازه والتعب في تحصيله وحفظه عن ظهر قلب، لذة يطيب بها عيش المسغبة في طلاب العلم، وسورا يحيط حرفتهم (حرفة الفقهاء) بسياج منيع يحميها المتطفلين ممن ليسو بأهل لنيل شرف التفقه بالمختصر وتعليمه الناسَ.

وبحفظ المختصر يحفظون ما يتصل به من طرر وحواشي، وأنظام وتقاييد ونبذ وشروح وما إليها من أدوات الربط والإلصاق والفهم والتلقي والمراجعة.

ولعل ذلك هو مبعث «تقديسهم» لكل ما هو مكتوب، لأن الندرة تعطي ذلك السحر والسلطان على العقول والقلوب معا. وهو مغمز في ثقافة القوم لم يخلصوا منه إلا قليلا.

إنه الحفظ مرة أخرى أو إن شئنا الميل للراحة والخمول

والدعة في ظلال الذاكرة من تعب النقل والتدوين ومن حر الصحراء أيضا أو منهما معا.

وتوراثت أجيال الشّناقِطة أساطير عن حفظ هذا المتن الصعب الشيق وعن معجزات وخوارق منعت من أراد تبسيطه وإرجاعه إلى عناصره الأولى سهلة واضحة.

ومنع المختصر ضياع المذهب ومكّن لسلطة الفقهاء وأحاطها بسور من الحرمة والمكانة لا يجاوزه العامة والشداة إلا قليلا، لكنه ألهاهم عن أصول المذهب وتأسيسها على القواعد الشرعية المستنبطة من الكتاب والسنة وكانا مركونين في صناديق الصحراء لا يخرجان إلا للقراءة تهجدا في جوف الليل أو سردا لصحيح البخاري غدوة أو عشية للتبرك والسكينة.

وظلوا ينفرون من التفسير وينظرون شزرا إلى من يشرح الحديث ويشدّدون النّكير على من يريد الفتوى بأدلتها مباشرة من القرآن أو من الحديث الشريف.

ميل عجيب إلى الجمود والتمسك بالفروع في نسخة متأخرة أعطاهم ما أرادوا في الأمصار العربية، حيث نفقت سوق المختصرات والمطولات والشروح والتعاليق والنبذ والحواشي، في اتصال بتقاليد ما سمي عصور الانحطاط والانكفاء.

وهو ما طبع طريقتهم في التأليف والتصنيف، حيث الأولى حشد النقول وبسط الأسماء وزيادة عدد الأوراق، وهي طريقة لم يتخلص منها أحفادهم من ذوي «الدراية الجامعية»، بله المهتمين بالتأليف وهم ليسوا له بأهل.

فهم لا يُولون أية عناية للنقد والتمحيص لكنهم يجمعون ويمدحون بألقاب رنانة من قبيل العلامة الفهامة الجليل ولا نظير له... وهناك من يسرد الأسماء والشواهد ويخلط بين الناس والصلات والأزمنة والأمكنة ويتزيّد في عرضها لكنه لا يعطي أية عناية لبناء هذا الكم للجواب عن سؤالات تؤرق أولي البصائر من شناقطة اليوم عن سر السمعة الحسنة رغم أن بضاعة القوم مزجاة من معارف الأصلين.

إنه أنموذج الفتوة الزاوية، مرة أخرى، الذي بهروا به المشارقة والمغاربة لكنه كان موضة تذهب بذهاب صاحبها، أو بتغير أحواله.

وهو أنموذج يحكم، إلى اليوم، طريقة التفكير والتأليف وحتى المحاورة، حيث الباحث الحق، أي الأكثر فتوة، هو الأعلى صوتا وصياحا، والأكثر محفوظا وسردا؛ وليس، بالضرورة، الأكثر دقة في العزو للمظان والتحكم في المناهج، بل قد يتكلم عن المنهجية والمنهجي وإذا سُئل عن ذلك لم يجد جوابا لأن المهم هو أن يؤلف وأن يكتب أما أن يكون

وقافا عند حدود علمه وتكوينه، إن حصل، فذلك شأن الضعفاء والعجزة عن اقتناص فرص الظهور والبروز.. إنها الفتوة لا أكثر ولا أقل.

ميزات أنتجتها البداوة وغذتها العزلة وأمدتها القناعة، لكن أصحابها كانوا غرباء في عواصم السياسة وبلاطات الملوك، ولذلك لم يفيدوا من ذلك إلا قليلا.

عندما وقف ابن التلاميد بشجاعة وقوة أمام سلطان بني عثمان، كان قطعا صادقا في الثقة بالنفس، وهي شجاعة جلبها من بيئته، لكنه قطعا كان لا يدري خطر الموقف ودقة الخطاب في نظام المراسم السلطانية، لأنهما غير مألوفين لديه، ولذلك لم يعط كل ذلك أية أهمية، فكان أن ضاع جهده في الرحلة السلطانية لجمع الكتب العربية من خزائن أوروبا الغربية، فلم يرجع بطائل، لأنه لم يحسن عرض طِلْبته، بل قدم مطلبه وكأنه يريد شيئا من أمير بدوي بين رجال عشيرته يخشون غائلة التشهير من ضيف يقول شعرا بين القبائل.

سرد ابن التلاميد قصيدة طنانة وعريضة طويلة وبلغة لم يفهمها السلطان أو حتى الصدر الأعظم أو أحد من أهل البلاط، فقال عبد الحميد: ماذا يقول هذا البدوي؟ كانت تلك طريقة الشّناقِطة في القراءة السريعة المختلطة على طريقة

الحذْر عند القراء، المهم السرعة والجهد وليس البيان والدقة والترتيب والوضوح. والغريب أنها طريقة ما تزال قائمة حتى اليوم: أوضح المساجلين حجة هو أرفعهم صوتا وليس أوضحهم محجة..

يجمع أرشيف مشرقي كثيرا من غسيل الشّناقِطة: نزاعات أسرية، زيجات سرية، خلافات عائلية، صراع على مرتب من الأوقاف، وشاية أو ما يشبهها... وكأنه نقل لحياة التنافس والصراع بين بني العمومة في الصحراء إلى أحياء المدن الكبرى.

المزاج الصحراوي الحاد لم يكن لازم أهل جهة واحدة من البلاد، بل كان يطّوّفُ بالكثير من أهل الجهات الأخرى لاسيما من غرب البلاد: عالم شهير من أقاصي الغرب، يحل ببغداد مدرسا ومفتيا، ثم يرحل مغاضبا، وبسرعة مع سيل من السباب واللعن، لأن أسرة بغدادية غررت به فزوجته امرأة غير تلك التي كان يريد. قصة طريفة ومؤسفة ظل أهل دار السلام يتسامرون بها ردحا من الزمن، ولعل فيها شيئا من مكر أهل المدن بسكان البوادي، أو سخرية المشارقة بسكان الأطراف؟ لست أدري؟

الجرأة على السلطان، معها اللامبلاة بالخصم وقوته ولو

من العلماء، ها هو أمين الريحاني يذكر في كتابه ملوك العرب مجلسا جمعه بحاكم تهامة في جمع من العلماء بينهم عالمان شنقيطيان علت أصواتهما أمام علماء نجد، يقول الريحاني: خفت والله على هؤلاء الشناقطة من هؤلاء الوهابيين، لكنهم لم يبالوا!

هل هي الجرأة في قول الحق؟ أم مزاج بدوي حاد؟ أم هو الجهل بطبائع العمران ومنها مطالب المجالس الأميرية والخشية من زلات اللسان أمام علماء المذهب في عقر دارهم!

ونجد الفارس البركني المغفري أعلي بن امحيمد يُستقبل في بلاط السلطان العلوي مولاي اسماعيل، فيمازحه الملك: انتم أصهاري لكنكم لستم بني عمومتي، محيلا إلى جدل المؤرخين بشأن جعفرية المعقل، فيرد البركني على البديهة وكأنه يخاطب نظيرا له: وأنتم العلويون يقال فيكم كذا وكذا... يتأزم الحال ويشتعل غضب السلطان ولم ينج الشنْقِيطي منه إلا بطرفة[1] حكتها من وراء الستار بنت عمه زوج السلطان الأميرة الصحراوية خناثة بنت بكار المغفرية وبسرعة البديهة شغلت الملك عن الواقعة وكانت أمرت بعض الحاشية بصرف ابن العم إلى خارج حدود السلطنة قبل أن يفتك به الملك.

(1) قالت إنها تحلف لتخرجن بسيفها لتقاتلهما معا!.

إنها مرة أخرى أدواء البداوة والجهل بطبائع العمران ومنه مراسم الملك والدولة.

ما يزال علماء شنْقِيط في مقدمة علماء العالم الإسلامي حفظا للمتون واستحضارا للمظان وفهما للنصوص لكنهم ليسو على صلة بمباحث التجديد وسجالات الفكر الإسلامي المعاصر، وقطعا لم يوطنوا في مدارسهم تقاليد التأليف والنشر إلى حد الساعة.

لم يتراجع جلد الشناقطة على الحفظ والتعلم، لكن هممهم ضعفت عن الرحلة لطلب العلم، وعنايتهم قلت بالأدب والشعر.

ما الذي يجعل سلاطين المغرب وملوك الجزيرة وأعيان الأمصار يقربون هؤلاء البدو بينما قدمت بلدانهم أعلاما مؤلفين لا يحوز الشّناقِطة معشار ما أنتجوه؟

هل الإعجاب بالحفظ والفصاحة، أم بالغرابة والندرة؟ أم مزيج من هذا وذاك، حسب الزمان والمكان.

منهج الحفظ كان نتاج نحلة العيش البدوية القائمة على الترحال، فكان النظم والشعر لكنهما قعدا بهم عن التأليف فأغلب الأقاليم التي تشتهر بالشعر والأدب أهلها لا يكادون يؤلفون إلا قليلا والفرق شاسع والبون واسع بين جزالة

شعرهم وركاكة نثرهم. أما الأقاليم التي يحذق أهلها حرفة الكتابة والترسل ويتوسعون في التأليف، فعجزهم عن الشعر الجزل بيّن وقادح، ولذلك لم يصل كثير من شعراء شنقيط إلى المشرق، لسبب ظاهر هو كثرة الوافدين من الأقاليم الشرقية من العلماء والفقهاء.

افتنان بالعروبة والعروبة أولا ودائما لأنها تعني الإسلام والفتوح والرحم للنبي، أما العجمة فهي الكفر والهزيمة، فها هو الشاعر ابن الطلبة يكفيه عند مترجمه أن يكون جاهليا أخره الله، وها هو الفقيه محمد يحيى الولاتي يمدحه مترجمه بقوله: كأنه عربي من تهامة، وذلك أقصى ما يُمدح به الشناقطة!

ومن هنا تعلق الشناقطة بالعروبة وطفقوا يدبجون ويكتبون لتوكيد الصلة بها، ولذلك تبدلت الأسماء وتغيرت الأنساب، لكن الغريب أنهم لم يهتموا بتدوين أصولهم العربية، حقا أو باطلا، إلا بعد أن دخلوا في امتحان غريب، إذ كان عليهم أن يختاروا بين التكرور والمغرب؟ فلما فعلوا لم يقبل أي من الفريقين انتسابهم إليه! حال عجيب لم يسأم منه أول باحث عن هوية شنقيط: عبد الرشيد الدليمي، جامع شهادات المشارقة والمغاربة علماء وسلاطين على مغربية شنقيط، كونها من بلاد المغرب الإسلامي وليست من بلاد تكرور!

لكن جهده ذهب باطلا لأن مفتي المدينة العثماني، لم يقبل ما في تلك الصكوك. وتوفي ذلك العربي الحساني وفي نفسه مرارة من ضياع هوية عربية لا شك فيها.

هل قبول هؤلاء هو نتاج علمهم أم أنه كان سخرية واحتفاء بالغريب والنادر حتى لو كان بائسا فقيرا أم هو شعور بالقبول لمزاج صحراوي متقلب ومعارف تصلح للسمر أكثر منها للعلم والفكر والتعقل، أم هو نتاج الخلط والجمع بين المتعارض في الفكر والعلم والمعارف وآداب أشبه بالكدية وتماه مع الجميع: تشيع وتسنن وتأبض وتدين وشعوذة وبركة ولامبالاة وجرأة طريفة وفجة...

الشِّنْقيطي إذا قيلت في المشرق انصرفت الأذهان إلى رجلين لا ثالث لهما: أولهما محمد محمود بن التلاميد التركزي بجدله وحدته في الحق وحروبه مع الأدباء والعلماء والملوك وحفظه لأشعار العرب ولغتهم، فشغل الناس وأتعبهم.

وثانيهما: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني (آبّهْ ابن اخطورهْ شهرة) الذي انتقل بذكاء وعلم ولباقة من معارف المحضرة الفروعية إلى دعوة السلفية الوهابية، ونهل من معارف الأصلين من دون تردد ولا خشية، فاشتهر بتفسيره أضواء البيان وبتأصيله لعقيدة السلف، فحاز قبولا واسعا بين

علماء نجد والحجاز، لم يلقه أحد من أهل بلاده.

لقد كان الجكني أول اختراق شنقيطي لمدرسة السلفية النجدية وأبرز مظهر للقطيعة مع التقليد الفروعي الصحراوي القديم.

وهو سبيل سلكه اليوم الشيخ محمد الحسن بن الدَّدَو، فصار واحدا من أبرز عشرة علماء في العالم الإسلامي، سلفي العقيدة، يحوز ملكة الفقهاء وحفظ العلماء، ورأي المعاصرين. فلعله «الشنقيطي الأخير»!

- 6 -

بؤلسة المجتمع العربي

ذكر أحد المثقفين العرب في إحدى المهاجر الأوروبية أنه أصيب بالرعب ولازمه الذعر أياما بعدما قرأ كتابا ألفه صديقه المعارض عن منظومة البطش والتنكيل وسياسة الخوف التي زرعها وبناها نظام عربي معروف.

واستطرد كيف لازمته القشعريرة كلما تذكر فصولا من الكتاب عن أساليب سحل المعارضين والتفنن في تعذيبهم وفق آخر ما «أبدعته» عقول الشر في مخابر الشرق والغرب. ونبه على ما توصل إليه المؤلف من أن آثار مناخ الرعب والفزع الذي نشره النظام المذكور كانت أشد وقعا من القسوة المادية، حيث ترك شروخا عميقة في النفسية الجماعية ورسخ جوا من الريبة والشك وانهيار الإيمان بالقيم والمبادئ.

والحق انه قد ألمع ببصيص من آفات النظم الشمولية وقسوتها المادية والرمزية ونتائج ذلك على البلاد والعباد.

ذلك أن لجوء النظم الاستبدادية للتعذيب أمر قديم قدم التسلط والظلم، أما الأمر المحدث في بطش هذه النظم بمجتمعاتها فهو إفادتها من التقدم التقني والعلمي والثقافي وتراكم «الخبرة» الاستبدادية في تطويق المجتمع وضبطه

والسيطرة على مكامن الحيوية والتجديد فيه، وغيرها من الأساليب التي تخفى على غير الناقد البصير بأدواء المجتمعات وموارد «الثقافة الشمولية».

1 ـ **الثقافة الشمولية**: ينصرف الذهن بقراءة هذا العنوان الفرعي إلى أطروحات فكرية وسياسية ومنظومات أيديولوجية معروفة، لكننا هنا بصدد التنبيه على مجموعة من العناصر الرمزية وأنماط الفهم والتحليل تشكل خطابا مخاتلا مزدوجا لا ينطلق من مرجعيات محددة يركن إليها ولا يهدف إلى غايات واضحة قابلة للفهم.

وللتخفيف من هذا التجريد الأولي، فالمقصود هو نمط التفكير الذي تلجأ إليه النظم الاستبدادية «الراقية» في محاربة العقل والمنطق والإنسان والقيم الجماعية، دون أن يشعر المستهدفون بخطره على حرمة الوعي ومخاطره على نسق النضالات السياسية والاجتماعية.

وساذج من يعتقد أن النظم الشمولية تحمل مشروعا مهما كانت طبيعته ومحتواه أو أنها معادية لخطر خارجي مهما كانت هويته، بل إنها على العكس من ذلك لا تحمل إلا هم الديمومة على الكرسي ولا تعادي إلا شعوبها. وهو حال «النخب» التي تنتج لهذه النظم الاستبدادية ثقافة الشمولية، فهي لا تمتلك مشروعا فكريا ولا تعلن عن إيديولوجيا محددة

بل إن ما يجمعها هو العداء لكل ما هو سمو وعدل ونماء وتنوير وعقل ومسؤولية...

ومن هنا وقع المناضلون ضد الاستبداد ونخبه في خطل مَوْقَعَة الخصم الشمولي في تصنيف إيديولوجي محدد وجعله صاحب رؤية وهدف، الأمر الذي عزز ما تسعى إليه الثقافة الشمولية ورموزها من جعل التصنيفات الحركية والإيديولوجية مزالق لصرف المناضلين ضد الفساد عن مبتغاهم وشغلهم في معارك وهمية: حركة ضد حركة، عرق يشكل خطرا على عرق آخر، والتخلي عن نقد ومواجهة مكمن الداء وهو تحويل المجتمع إلى بوليس كبير دون أن يدري وتشتيت جهود أصحاب النيات الطيبة وتوزيعها على معارك وهمية بحكم أن 99٪ من سياسة المستبدين سرية وارتجالية، واختلاف نُخب الفساد مجازي غير حقيقي بل هو توزيع للأدوار لتجزئة المجتمع وشل قدرته على الرفض وجعله يتوزع على جبهات طائفية وعرقية وجهوية وقبلية متناحرة دون سبب جوهري ومتحالفة بلا دافع إن اقتضى الأمر.

والدارج لدى العموم أن المخاطر متأتية من القسوة المادية التي يسلطها الاستبداد عبر أدواته المؤسسية المعروفة: البوليس، مصالح الاستعلامات،... دون الشعور بقسوة العنف الرمزي المسلط عبر هذه الأدوات من خلال وسائط أخرى

إعلامية، إدارية، أو من وسائط أمعن في التخفي والمجهرية لكنها أقوى فاعلية وأشد تأثيرا مدارها رؤى تتصف بالشمولية، إذ لا إطار مرجعيا لها ولا منطق تسند إليه ولا مشروع تحمله وتدافع عنه، بل إنها قابلة للانسجام مع كل أشكال الاقتناع الذاتي لحاملها دون أن يشعر بأنه في تناقض مع نفسه أو ذاته أو مجتمعه أو مع قيم كونية محددة.

عبر هذه الأدوات المؤسسية والرمزية يحكم الاستبداد قبضته على العباد والبلاد دون شعور من أهلها ولا إحساس من أهل الرأي والخبرة، في تدرج حاسم نحو ما نسميه «تجوُّزا»: البَوْلَسَة.

وليس من المستغرب أن يلاحظ المرء، نتيجة للبولسة واستمرارها، حالة التشرذم والوهن والنفاق التي تعتور الفاعلين السياسين والاجتماعيين في البلدان المتخلفة، لاسيما الاسلامية والعربية، التي تعاني آثار البَوْلَسَة ومزالقها. وهو ما يرجع إلى جهل، أو تجاهل، المعنيين لخطاب البَوْلَسَة وعناصره ومزالقه ومنها:

1 ـ الثقافة الشمولية:

من المعروف رفض النظم الاستبدادية لما لا يطابق رؤيتها ومشروعها، إن امتلكت مثل هذين المنْزعين، لكن غير المعروف، على نطاق واسع، معاداتها للحيوي والنقدي في

الثقافة والعلم ضدا على ما يؤسسانه من وعي جماعي مناقض للفساد والرداءة السياسية والاجتماعية.

ولا يحتاج الملاحظ نافذ بصيرة ليرى معاداة النظم الاستبدادية العربية والإسلامية للمعرفة التاريخية النقدية والسعي الدؤوب إلى نشر التاريخ السردي والأسطوريوغرافيا الساذجة التي تكرس الصور النمطية للاستبداد وتنفى من الذاكرة الجماعية رموز الإيمان والهوية والعدل والحرية.

والأمر نفسه ينسحب على القطاعات الأخرى من أدب ونقد وسرديات مقبولة بيداغوجيا وأكاديميا ما التزمت بـ«الحياد» إزاء قضايا الأمة ومصالح الناس. لكنها تصبح منبوذة ومحاصرة إن نأت بنفسها عن إنتاج المبتذل البروتكولي والرسمي، والتزمت فكريا وإيديولوجيا وعبرت بحيوية وإبداع عن الظلم والاستبداد والخداع والتزوير المسلطة على الفرد والمجتمع. وهو المعارف الأخرى بأسمائها تباعا.

وقد اشتهر موقف الاستبداد من الكاتبين والباحثين وأهل الرأي تنكيلا ورفضا، لكن المستور هو الاحتفاء والتكريم والتقدير لهم دون ينالوا منه نقيرا في لغز معقد.

ذلك ان معادة أرباب القلم في الدرس والثقافة هو الأصل، غير أن محاصرتهم بين التهميش والإلغاء والحصار مع التلويح بالتقريب والترغيب ولحاملي الوسم زيفا، هو

الواقع، لأن هؤلاء شركاء في إنتاج البَوْلَسَة من خلال الالتحاق بتخت السلطان عبر بث «الابداع» المعلن بالملق والزور أو المجير له إلى الحاكم وزمرته. فكأن هذه الزمرة هي «المثقفون» و«الكاتبون» وعلى ذلك الوصف يجترح الاستبداد ما شاء من «الحقائق» وينفى ما رغب عنه منها.

إننا لا نحيل إلى ما هو معروف من العلاقة بين بعض أرباب القلم الشرق أوسطيين والمغاربيين ووسائط الاستخبارات العربية والدولية، فهي صلات مباشرة، لكن الأنكى ـ وهو المقصود ـ صلة مُنتجي الأفكار ومستهلكيها ـ بحسن نية أو بسوئها ـ بما نسميه ثقافة شمولية جعلت المواطن المتعلم بله الأمي، لا يكاد يتبين مخاطر الاستبداد والظلم المسلطين عليه ما امتلأ بطنه حقيقة أو وهما، ولا يستطيع فهم ما يجري في وطنه من نهب لما في باطن الأرض وما تحتها من خيرات ونماء، ما امتلأت آذانه أمجادا واقعية أو مفتعلة.

وأنت واجد إن سألت متعلما جامعيا عن الثقافة الوطنية وواقعها، جوابا ساذجا لا يخرج على ما تبثه أبواق الزور والملق المسماة وسائل الإعلام بأشكاله. ونفس الإجابة أنت لاقيها لدى المعني إن أنت حاورته حول ما «حققته» الثقافة الرسمية من رقي بوعيه وسمو بذوقه ووجدانه بل، وهو الأهم، أين المجتمع ومصالحه ونفسيته الجماعية في الرائج من المعارف والثقافة.

وعلى مستوى آخر ـ وهو الأنكى ـ لا تجد لدى الفاعلين السياسيين والاجتماعيين المتخندقين، نظريا، مع المجتمع، أي اعتبار للفعل الثقافي ومخاطر تهميشه وضرورة كشف اختراق الاستبداد له وتجييره لصالحه ضدا على المجتمع ومصالحه.

وقد يعود هذا الوضع إلى ما أسميه «الفقر النظري» الموجود لدى كثير من المسيسين، مما جعل بضاعتهم مزجاة من ثقافة الإنسان ومعارف العصر بل ومن حضارة أمتهم وثقافتها. ولا شك أن للمد الإيديولوجي الذي ساد في عقود سابقة دوره في ذلك الفقر إذ كان مدار علم الواحد منهم حفظ واستظهار «دروس» من محفوظات الزعيم أو القائد وترديدها أمام الجموع أو المناضلين.

لكن الأدهى والأمر أن يصبح جهلة الساسة، القادمين من مواطن الشبه السياسية والأخلاقية والتجسسية رموزا بل وأهل حل وعقد في أحزاب وتنظيمات يتشوف الناس إلى الخلاص على يديها ولو بعد حين.

نعم ليس في حسن الظن بالناس بأس، لكن تفكيك خطابهم إلى عناصره الأولية لاشك كاشف عن نقاط التقاء بل توافق بل تطابق، مع البَوْلَسَة وروافدها.

إنه بدون التحلي بثقافة نقدية إنسانية فعالة وصادقة وذكية لا يمكن التخلص من سيطرة الثقافة الشمولية التي تصيب

الفرد بالتبلد إزاء مصالح المجموع والاعتداء العلني الوقح عليها من قبل النظم الاستبدادية.

وبدون ذلك فدار ابن لقمان على حالها، لا فرق بين معارض للاستبداد وموافق له ولا بين كاتب أو مثقف بالحقيقة وأضدادهما من لصوص هذه الأوصاف، لاسيما والرائج في الفهم السقيم المدعوم من الثقافة الشمولية أن تلك الأوصاف مدارها رسم الحروف ورقنها ولا تفاضل إلا بالشكل دون المضمون المستهدف في ضابط تلك الأوصاف في مواطنها الأصل وهو التزام الرفض للظلم والدجل والاعتداء على حرمة الوعي والانحياز إلى الإنسان ومصالح الناس وقيم العدل والحرية والخير والنماء.

إن المتفحص لخطاب منتجى الثقافة الشمولية يكاد يعرفهم في لحن القول تماما كما في التعبير القرآني المعجز عن المنافقين وهل بين الصنفين فرق؟

إن المرارة والخيبة تعتصران قلوب أولي البصائر وهم يرون نخبا متعلمة تنساق وراء لعبة متقنة الحبك تنشر بين العموم ثقافة شمولية تغذي الحقد بين الناس في حاضرهم وتستدعي من الماضوية أسوء ما فيها وهو «اللاتاريخية» التي تزكي الظلم والاستبداد أو تدفع بالناس إلى التغاضي عنه تحت دعاوى النمطية الماضوية والنوازع العصبوية البغيضة بل

إنها تستخدم الدين ضدا على التجديد والقيم والحقيقة التي جاء مكرّسا لها ومدافعا عنها.

ولا أشنع من جهل فاضح ووعي مزيف لدى من يرى في بعض رموز الاستبداد حماة للتراث واللغة الوطنية والحضارة في حين إن جذور الخطاب الشمولي لتلك النظم ينفى تلك القيم الثقافية والحضارية، لكنه يلوح بما يجذب الجموع ثم يفرغه من مضمونه عمليا أو يتنكبه ابتداء.

ولا يخلو يوم من تجل لأدواء هذه الثقافة الشمولية، حيث صار من الممكن للمرء الاعتداء على ما شاء من قيم المجتمع ومصالحه دون حساب ما التزم النعيق والصراخ، بمختلف الأشكال، دفاعا عن موقف يهز عواطف الجموع أو يهيجها بين الحين والحين. وبعد ذلك يمكن للمعني الترحال بين المواقع في السياسة والترديد لمختلف الأفكار والرؤى دون أن يحس بالخجل أو يشعر بالتناقض أو يخاف من عقاب أو وعيد.

وبالمقابل يكفى حين تعلن عن معارضة لما تراه اعتداءا على الوعي أو كرامة المجموع في أي مكان أو زمان، حتى تواجه بالتشكيك أو بالنبذ أو حتى بالتصفية الرمزية أو المادية. ولم لا فالترحال الذي ألفه الناس ظواعن كانوا أم رحلا، لم يعد في المجال المكاني بل صار، أيضا، في الفضاء الزماني، حيث الانتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار والعكس

والإعلان عن الفكرة ونقيضها مهما كان سموها أو انحطاطها، فلا فرق، بل أنت واجد أساليب أخرى من هذا الترحال أقرب إلى النفي لكنه نفي من نوع خاص هو الاغتراب الفكري الذي يجعل عمرا أو زيدا يعيش عصرا معرفيا من نوع خاص دون أن يكون لذلك صلة بموقفه الفعلي مع الناس، فأنت واجد، مثلا، من يعيشون في القرن التاسع عشر مع رواد عصر الأنوار، ومن هم مع صلاح الدين في حله وترحاله بين حمص وعكا وطبرية ..، بل إن من هؤلاء من يعيش مع أسلافه و«أمجادهم» بالسيف والقلم واللسان، لكن الجميع لا يتمثلون وهم مع المجتمع أيا من الرموز التي يلاقونها في زمانهم الخاص. فهل هي غربة فكرية إيجابية من ذلك النوع الذي نعلمه في «الزمان الثقافي» ذي الآنات الخاصة، أم انها «حلم شمولي» هو الآخر؟ لست أدري ولله في خلقه شؤون.

2 ـ بولسة قيد الاكتمال وأخرى قيد التشكل:

إلى جانب البَوْلَسَة بالثقافة الشمولية، هناك بوْلسة مجتمعية من نوع آخر مداره اختراق النسيج المجتمعي بمختلف الوسائل والطرق والأساليب.

وأذكر أنني قرأت لبعض الكاتبين حديثا يفيض سخرية ومرارة عن امتداد إحدى مصالح الاستعلامات لنظام استبدادي

عربي في شرايين المجتمع الاستهلاكية اللصيقة بحياة المواطن اليومية. وكيف صار بإمكان المخبرين تمويل نشاطاتهم من عرق المواطن دون أن يشعر إنه يمول من جيبه كبت أنفاسه والتضييق عليه.

وأعتقد أنها تعمد من خلال عناصر الاستعلامات إلى زرع بذور الشك بين المجتمع عموما من خلال تجنيد الأخ والقريب، وبين النخب الثقافية والسياسية عبر اكتتاب عيون من أرباب القلم وأهل الرأي لكونهم مظنة العلم بشؤون زملاء المهنة والتنظيم.

ولن يفيق المجتمع إلا وهو محاط بسياج شرس من المخبرين وضباط الاستعلامات والمخابرات منتشرين في مفاصل المجتمع ومتغلغلين بين دوائره الأشد حيوية وتمردا على الترويض.

ولا يزال العالم يذكر كيف ظلت قوى الشعب الثائرة في رومانيا، حتى بعد مساندة الجيش، تواجه كتائب خفية من جنود الاستعلامات عاليي التدريب ممن ظلوا موالين للدكتاتور تشاوسسكو.

لقد وصل الأمر في بلد عربي شرق أوسطي أن حوّل بعض المصالح العمومية المدنية إلى أوكار للمخبرين والعيون البوليسية وفرض على معظم أرباب المهن «الدنيا» الالتحاق

بصف المبلغين مقابل السماح لهم بمزاولة أعمالهم التي منها يرزقون.

ويزداد الوضع قتامة حين نعلم أن آلاف الشباب المثقف التحق بمهنة الإبلاغ والجوسسة مقابل المساندة في دوائر تعليمية وإدارية أو حل مشكل البطالة حين التخرج أو حتى دون مقابل. ولدوائر الاستعلامات أساليب معروفة لفرض الالتحاق بالركب ليس أقلها شأنا التضييق المادي والتهميش المؤسسي والإعلامي في عملية مسيرة من أعلى مستويات النظم والحكومات.

إنها مأساة مروعة أن تتحول نخبة مجتمعاتنا المتخلفة إلى لوالب صدئة تدير آلة القمع والبطش والكذب والنميمة المسماة زورا أجهزة الاستخبارات والاستعلامات الوطنية.

إنه لا يوجد من ينكر على «الدولة الوطنية» حقها في مؤسسات للأمن والمخابرات، فهي من مألوف الدول والحكومات، لكن المرفوض هو ترك حبل الأمن الثقافي والاجتماعي والاقتصادي على غاربه في حين ترصد الأموال الجزيلة وبالعملات النادرة لتمويل مشاريع من قبيل: ملف متابعة لكل مواطن، الهيمنة الأمنية على كل مؤسسة، الترقية الإدارية حسب القرب من الاستعلامات بدل الكفاءة.

والحق أن هناك طرائق أشد قسوة في ضبط المجتمع

والسير به نحو «الانكشاف» بالتعبير الفوكوي [نسبة لميشيل فوكو] منها الإمساك بتلابيب المجتمع من خلال تصفية استقلال مؤسساته الناشئة من تراكمه التاريخي الطويل والنابعة من قيمه الشرعية ورموز هويته الحضارية وتقاليده وأعرافه.

ولم يعد سرا العمل الاستبدادي المنظم لاختراق النقابات والهيئات المدنية المستقلة أو تصفيتها مباشرة تحت دعاوى مختلفة.

فعندما تستعصي نقابة أو هيئة على الاختراق بالخطاب الشمولي وتتمرد على النمطية والترويض، يتم حلها أو سحب «المشروعية» منها بانتخابات مزورة محمية أو باتهام رموزها بتهم تستدعي التقييد الكلي أو الجزئي. والأمثلة عربيا وإسلاميا كثيرة في هذا الباب وأكثر من أن نقف عندها.

ولم تسلم الرموز الشرعية المركزية مثل المسجد من عملية التضييق أو التهميش سعيا إلى إفراغها من دورها كقلاع للفضيلة والخير والدعوة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

فقد تمت الهيمنة على منصب الإمامة ذي المكانة الخاصة لدى الأمة، من خلال طرد أو حبس كبار العلماء أو تهميشهم أو على الأقل بتأميم المساجد من خلال تجميع الأئمة في روابط مشبوهة أو شكلية بالترغيب والترهيب وباكتتاب عناصر المخبرين من بين الأئمة أنفسهم.

ومن الطريف ـ فيما يخص الأئمة ـ أن أحدهم كان يؤم الناس ويعظهم في مسجد كبير في عاصمة عربية وتطاول الأمد به على تلك الحال ثم فوجئ به المصلون بعد سنين وهو بزي ضابط كبير يقود كتيبة جاءت للقبض على عناصر عرفهم الإمام الضابط بسيماهم قبل أسمائهم؟

إن هذا الانحطاط ما كان ليقع لو ظل المسجد كما كان مؤسسة مستقلة مقدسة لا يعتلي منبرها إلا أولو الأحلام والنُّهى. ومن لنا بهم في ظل تشرذم مجتمع فقد إجماعه التاريخي والمؤسسي وسلم أمره مكرها لـ«نخب» الإدارة الاستعمارية وأذنابها وأبواق النظم الشمولية الوقحة.

إننا لا نطالب عبر هذه الأسطر بالانكباب على استظهار كتب الجوسسة والاستعلامات لبناء ثقافة من نوع ما، بقدر ما نلح على امتلاك ثقافة نقدية فعالة وحيوية تحصن العقل ضد مخاطر الدعاية الرخيصة ومزايدات الخطاب الشمولي الذي يشكل أهم مقدمات الاستتباع للبولسة ومتعلقاتها.

إن العلم والرأي والثقافة كلها تصبح عبئا بل خطرا على حاملها إن هي سلمته طائعا إلى مزالق الثقافة الشمولية ليصبح دون أن يعلم عينا من عيون الاستبداد على نفسه وأمته أو ليتحول بيدقا في معركة خطط لها سلفا آخرون يضحكون ملء أشداقهم، لا سمح الله.

- 7 -

موريتانيا المأزومة: بعض عناصر المسألة

لا يحتاج المتابع الفطن لكبير جهد ليلحظ مدى الضبابية والحيرة والتخبط التي تعمر مناحي التفكير والحكم والمراجعة لدى المتعلمين الموريتانيين حول واقعهم المعيش وحول أصل الأزمة في دولتهم ومجتمعهم، لقد بلغ اليأس بأحدهم إلى أن اتهم أهل البلاد بالعجز عن بناء كيان يعيشون فيه، وذهب آخر إلى أن «الاستقلال» كان خطأ، وجادل آخرون بحقيقة وجود كيان قائم بذاته يسمى «موريتانيا»، وأجهد البعض من «المختصين» عقله في اكتشاف أصل العلة ووجده في الجينات الغريبة التي تمنع أهل البلاد من التفكير السليم والخضوع للنظام وبالغ آخرون في «جلد الذات» فاتهموا بني جلدتهم جميعا بكل الأوصاف المنحطة. وبطبيعة الحال لا أحد بمكنته تقديم «فهم سحري» لأصل الأزمة الموريتانية، لأسباب منهجية إجرائية ولعوائق عملية ذاتية. كما أن الفهم المتسرع والعاطفي وتنكب وجهة البحث وتوظيف أدوات المراجعة المعتمدة لدى الآخرين في العالم،كل ذلك يجعل المتشائم والمتفائل و«المتشائل» أيضا، في حيرة.

ونحن هنا لا نريد تقديم مثل ذلك الفهم السحري - وهل

نستطيع؟ ـ بل قصارى ما نرمي إليه التذكير ببعض عناصر المسألة ـ الأزمة والتنبيه على بعض المحددات السيسيو ـ تاريخية والمجتمعية التي قد تصلح عناصر قابلة للاستثمار في نموذج تفسيري، يستخدم العناصر الأكثر تفسيرية، ولا نقول الأكثر صحة، في تحليل الأزمة وتفكيك عناصرها.

فمن الوجهة المنهجية الأولية يجب عدم الخلط بين عناصر متباينة ولو كانت تترابط بحكم منطق التعالق بين الأمور في حياة البشر، كي نستطيع أن نحدد أين نحن في جمع العناصر والمعطيات، ويجيب التمييز بين العنصر التراكمي والعامل الظرفي، وبين التأثير المجتمعي والثقافي (العناصر الداخلية) والفاعل السياسي والأيديولوجي (العناصر الخارجية). وتبقى طريقة التعاطي مع اللغة وإنتاج الخطاب، اكد معطيات التحليل والتخطيط والمراجعة والمقاربة.

فمن العوائق البارزة **الخطاب** الموريتاني ذاته، أي الرؤية التي ينتجها تفكير الموريتانيين حول مجمل حياتهم بمناحيها المختلفة، لاسيما السياسي والمجتمعي على نحو خاص، وليس سرا أن السياسة في هذا البلد صارت مجالا مفتوحا للجميع، لأن الحقل السياسي ليس مستقلا ومميزا من خلال اللغة التي تنتج الخطاب، ولذلك فالمبتذل اللفظي والكلام السوقي والمراجـــعة المباشرة للظرفي والمعيش، تنتج غياب المعنى أو فراغه وتهافت المبنى وتدهور البناء البلاغي

للعبارة، ولذلك لا يجد أي من الشّداة والقصّر وحتى من العامة، ولو كان شيخا كبيرا، حياءا من دخول «السياسة» فهي مشاع لا سور له، لأن اللغة السياسية ليس بها من التعقيد المعرفي والتراكمي ما يحميها من المتطفلين، ومن هنا كان كل حقل سواء في السياسي أو المعرفي، هو لغة، أولا وأخيرا، يحميه التقليد الخطابي المعقد والخاص لمنتجيه ومستهلكيه، ويتفكك ذلك الحمى ويُستباح كلما كان مشاعا أو مفتوحا. لقد سمى تلك الظاهرة أحدهم ذات يوم بما معناه «انفجار الطموحات» وبغض النظر عن كونه يقصد فوضى المشاركة السياسية، فإنه كان على حق حين نصرف كلامه إلى أن موريتانيا هي البلد الوحيد، على حد العلم، الذي يعتقد فيه كل فرد أنه مساو لأي فرد آخر مهما كانت درجة الاختلاف بينهما في الخبرة أو المعرفة أو حتى في الخُلُق.

وتزداد تلك الظاهرة في الحقل المعرفي، حيث يعتقد الكثيرون أنه يكفي الحديث وبطريقة عفوية أو حتى مبتذلة عن أي موضوع أو ظاهرة، ليتم الوصول إلى كنهها أو جوهرها.

ربما يكون للثقافة الشفوية وأساليب التفكير النمطي تأثير على عقلية التنظيم والتدقيق والمنهجية والحد منها، وقد يكون للعزلة قرونا في الصحراء فعلها، ويبقى تأثير عصر الأجنبي، أبرز الشروط التاريخية التي أنتجت خطاب الأزمة ونتائجه المؤسسية والفردية. لقد برهن انقلاب 87 وانقلاب 2003 وما

قبلهما وما بعدهما من انقلابات، على أن جوهر الأزمة يكمن في الدولة الوطنية، وفي رأس هرمها السلطوي، وليس بين أهل البلد أنفسهم، مهما كانت طبيعة المشاكل والحساسيات القائمة بين مكونات الشعب. فجميع الانقلابيين، عربا أو زنوجا، لم يتجهوا إلى المجتمع لتفجيره أو تصفيته، بل كان همهم الوحيد الإمساك برأس الهرم، قناعة بدور السلطة في مجتمعات الجنوب الفقيرة، واقتناعا، ولو بدون وعي، بأن الخصم هو أدوات القمع والسيطرة والجمود والفساد الماثلة في الإدارة المؤممة، والتي تركها الاستعمار وسيّرها المواطنون، لا للبناء عليها والقطيعة معها بل كان النموذج والتميز في القياس عليها والاتباع لنهجها واستنساخها إن أمكن! فالخبرة التاريخية تدل على أنه لم يحدث أبدا أن جرى اصطفاف عرقي بين العرب والأفارقة «الزنوج» في الحروب التي جرت في الصحراء الكبرى وبلاد السودان، بل إن أشد تلك الحروب شراسة كان مثلا الحرب بين التيجانية العمرية والقادرية البكائية، وقد قاتل مع كل طرف رجاله من العرب والفولبْ وغيرهم.

ولكن الاستعمار الفرنسي، الذي شكل بداية التحديث القسري والفوقي أنتج منظومة كسيحة ومستلبة هي إدارته ونظامه المركزي والإداري الذي حمل معه كل خصائص وسلبيات «الدولة اليعقوبية» ونزعتها التسلطية والمركزية والدولوية وطابعها العنيف والمقيت والصارم ونزوعها الدائم

إلى الضبط والوقع والتثبيت وما إليها من صيغ الرقابة المركزية والتحكم من خلال بؤرة إشعاعية ونوعية باردة وجامدة. وقد أوْرث الاستعمار الدولة الوطنية تركة ثقيلة منها تلك المنظومة القمعية والتسلطية والاستعلائية للإدارة الكولونيالية، وهو ما يتجلى دواما في طريقة تعامل الإدارة الاقليمية بوزارة الداخلية مع المجموعات الريفية التي تشكل السواد الأعظم من سكان البلاد. فالولاة والحكام ومساعدوهم أدوات للنميمة والتخابر وزرع الفتن والمؤامرات وابتزاز الأهالي وتكريس النظرة الدونية للمواطن في تلك الجهات، وإرغامه، ملاطفة أو عنوة، على تسديد الإتاوات. وبعد ذلك يتم الحديث عن التنمية والاقتصاد الريفي وعن أولوية الريفي على المديني... بينما يتم تجاهل أصل المشكل وتبقى دار «ابن لقمان» على حالها. واليوم تبرهن الانقلابات والانتخابات، على أن الدولة سلطة وإدارة لا تزال في جوهرها مأزومة لا صلة لها بالناس، وأن مسيرات التأييد، والإدانة أيضا، قد تدل على أن مواطني البلاد يعيشون حالة فراغ دائم، لغياب مستوى معيشي مقبول، ولضعف أدوات الإنتاج والتنافس التي ينشغل بها الناس عادة وتشغلهم عن الكثير من التهافت على فتات الوظائف والأعمال السرية غير المصنفة (نميمة، تخابر، ...) ولذلك يصح القول إن الدولة الوطنية المأزومة لم تبن اقتصادا ولم تراكم ثروة، بل انشغلت ببناء منظومة القمع أو تعزيز أدواتها

الموروثة من الأجنبي، وسيرت الدولة كحقل ريعي يوزع حسب الطاعة والتزلف، أما المواطنون المساكين فأصبحوا مرغمين، على التعامل مع هذا الوضع، فمنهم من انخرط في لعبة التعامل مع الحاكم، كما كان الأمر مع الأجنبي، ومنهم من وقف بالضد من المسيرين للدولة وقنع بالقليل من القوت والكرامة، أما الغالبية من الناس فهم في واد والدولة في واد آخر، لا ينتظرون خيرا إلا من السماء التي تجود بالمطر وغيره من رحمة الباري، ولا يريدون من الدولة إلا أن تكفيهم شرها وشر حكامها وولاتها ووكلائها الذين يعيثون فسادا في دماء الناس وأعراضهم كما فعل وال سابق في ولاية شرقية قصية، ولم تتناطح فيها عنزتان، واقتنع الجميع بأنه لا خير في هذه الدولة التي لا هم لها إلا التحكم في الحقل المجتمعي عبر الضبط والقمع أو الترغيب بفتات التعيينات، لكن الحال لن يسوغ دائما للسلطة، لأن حاجات الناس تتعقد وتزداد والكيان الوطني يضيق أمامه هامش المناورة بفعل التحولات الدولية المعروفة.

وما لم تحسم قضايا هوية الدولة، وتتحقق المواطنة الحقة للجميع، وتتغير بنية الدولة وتعاطيها مع الناس، فإن دار ابن لقمان ستبقى على حالها.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

- 8 -

هوية موريتانيا في ظل مخاطر استيراتيجية

تؤدي القراءة الخاطئة للتاريخ السياسي للصحراء الكبرى إلى نماذج تحليلية غير دقيقة. و أبرز مثال على ذلك من يعتبرون التهديد المحتمل على المجال الصحراوي الذي تعمر موريتانيا ثلاثة أرباعه، يأتي من الجنوب، من حوض نهر السنغال، ممثلا في الهجرات السرية وحتى العلنية، إن لم تنشب حرب لهذا السبب أو ذاك. والقراءة الجيدة للتاريخ، وهو مختبر الاستيراتيجية، تشير مباشرة إلى عقفة نهر النيجر، أرض الكيانات المركزية القوية، التوسعية، الطامحة منذ القديم إلى السيطرة على الشواطئ الأطلسية، وقد كان ذلك في عهود مختلفة، بل سعى بعض قادة تلك الكيانات ـ في طموح مخيف ـ إلى تجهيز حملات بحرية لاكتشاف الأمريكيتين!

والطريف أن تاريخ العلاقة بين تلك الممالك والمجموعة الصحراوية، قاس ومرير، ومستقر أحيانا وإن على مضض: هجوم على البدو المحاربين والسيطرة على مدن القوافل، بل والتفكير في مشاريع استراتيجية كمشروع الملك (سنّي علي) لحفر قناة بين تمبكتو وولاتة يتدفق منها نهر النيجر وتسبح قوارب التشكيلة النهرية من جيش ملوك السونغاي الملقبون بالأساكي!

وإذا كانت الجغرافيا لا تتحرك، وبالنتيجة يجب تحمل إزعاج الجيران، فإن التاريخ كثير الاضطراب وقابل للانفجار، لأنه يصنع كتلا قلقة وأحيانا حرجة. والصورة، مع ذلك، ليست بهذه القتامة، حيث لم تجر حرب عرقية بين العرب والزنوج مثلا، بل إن أفدح المعارك وهي الحروب الدينية (الحاج عمر ضد ماسنة) كان العرب (قبيلة كُنتا مثلا) يقاتلون مع تلامذة الورد القادري الكنتي ضد التيجانية الفوتية.

أما العلاقات بين الصحراء وضفاف السنغال والنيجر فأشهر من أن نقف عندها، والأمثلة عليها محسوسة لا تحتاج كبير برهان! ومع ذلك تحتاج الدولة الوطنية، لاسيما في ظل أزمتها بعد الحرب الباردة، إلى تدابير فعالة لديمومتها، وبقاء كيانها معبرا عن جوهره المؤسس. وتصبح المهمة أشد وطأة، إذا كان التهديد ذو طبيعة معقدة، لأنه يمس الدولة في ذاكرتها التاريخية، إذ الدولة لها كرامتها، تماما كالأفراد، بعبارة ديغول.

وليس سرا أنه ما من بلد إلا وله خصوصيته، ومنها تتبلور ملامحه الخاصة التي تميزه على غيره، حيث لا يكفي اختلاف الأعلام والأناشيد، بل لا بد ـ أيضا ـ من الحفاظ على خصائص الجماعة التي تحمل الذاكرة ـ الأرض.

وقد يتذكر الجميع مثالا، معروفا، وعاديا، لكنه لافت في منطقتنا، حين زار رؤساء دول مختلفة بلدا مثل مالي، وكانت

أهم محطات الزيارة الالتقاء بمجموعات من «الباما كوي» (السكان الأصليون لباماكو)، وهو أمر لم يجر التعليق عليه لأنه لم يثر أي استغراب.

واليوم يشعر الجميع أن الحديث عن هوية موريتانيا، فيه فتح لجراحات متعفنة، أو مؤلمة، وكأن هذا البلد ليس له حظ من الخصوصية إلا نفي مثل تلك الخصوصية ورفض الحديث عنها واعتباره تنكرا لجوهر المُواطَنَة أو نفي لها.

ثم إن النقاش حول مصالح الأغلبية لا يعني حرمان الأقلية، بل على العكس، يعزز من قدرة الدولة على التنازل عن حقوق ومصالح وامتيازات لتلك الأقليات، ويجعلها في مأمن، لأن جوهر الدولة مصان وقابل للديمومة، وبالتالي قابل للنمو وللعطاء، أي متمتع بالقوة الكافية التي تجعله أقل حساسية من المطالب والحقوق والمصالح، لأن الجسم، المادي أو الحضاري، لا يرفض ويتهم ويتشدد إلا في الحالات الاستثنائية: الخوف، الضعف أو الهزيمة!

لقد كنت دائما، كالكثيرين، أعتبر ترقية اللغة العربية مشكلة الأغلبية العربية وليس مسؤولية الزنوج الموريتانيين الذين لن يجد أغلبهم الحساسية تجاه العربية في حال كونها تعبر عن حداثة جدية، وهو ما لم يحصل أبدا!

واليوم أجد من الضروري الحديث بصراحة، ولو بحياء

معرفي، عن صعوبات تواجه الأغلبية، التي بات عليها تحديد خياراتها الاستراتيجية للحفاظ على وجودها، أي على ديمومة الدولة التي تظل الجميع. وبالنتيجة يترتب عن انحلال أمر الأغلبية ضياع حقوق الأقلية نتيجة لتلاشي جوهر الدولة الوطنية الذي يؤسسه العرب الأصليون والثقافيون.

وليس من نافل القول التذكير، بل والتأكيد، على حقيقة كون الدولة السنغالية، رغم طابعها الحداثي، تقوم على معطى تاريخي يشكل الولوف جوهره، وهو حال البامبرا وغيرهم من القومية الماندانغية في مالي، وفي المثال الأخير يوجد العرب والطوارق في وضع مواطنين عاديين لكنهم ليسوا بِوارِد التنكر للحقائق التاريخية التي تشكل جوهر الدولة التي لم يزد الاستعمار على أن رسم حدودها بطريقته الخاصة. واليوم تعرف الأغلبية الموريتانية أزمة هوية هي الأخرى، نتجت عن تطور الواقع المجتمعي والسياسي وجمود الهوية الثقافية.

ولذلك ينبغي تنمية ما أسمّيه (الموارد الاستراتيجية الفعالة) على عدة محاور:

1 ـ **البداوة الخصبة**: كان بنو إسرائيل يوصفون بأنهم بدو رحل، وسمح لهم نمط الانتجاع ذاك، عبر آلاف السنين، بنوع من التماسك والحيوية، نتجا عن الاحتكاك بالشعوب واقتناص الخبرات منها، وهاهم يواصلون نهمهم للترحال عبر نوع من

الانتجاع الغريب، لأنه يتم داخل الجينات البشرية نفسها: عبر الزواج المختلط، لكن بحذر، تساعد عليه النسبة الأموسية (الانحدار من الأم)، ولذلك حافظوا على الذاكرة الإسرائيلية متواصلة تنتقل عبر الأم إلى الأبناء، مع اكتساب القوة البدنية والصفات الجيدة من مختلف الشعوب. ولا محيد للمجموعة الصحراوية عن هذه البداوة الخصبة، سواء بالاندماج «المحسوب» مع المحيط القريب أو المحيط الصعب، أي مع الجماعات التي تشكل تهديدا محتملا في المستقبل، أو في الوقت الحالي، ليتكون حزام من الصحراويين ذو صفات جنوبية، لكنه مختلف عن العناصر القائمة وقابل للإدماج في الهوية الأصلية من دون عراقيل ثقيلة، فضلا عن مهمته الحساسة في تكوين عازل موصل للذاكرة الصحراوية، يخفف من اختراق الهوية الأصلية ويغنيها في الوقت نفسه!

2 ـ **العصبية الموجّهة:** لم تعد الحدود التقليدية مفهوما فعالا، وليس من سبيل سوى استراتيجية تنظيم الكتلة السكانية على أسس مجتمعية جديدة، تجعل من القبيلة وحدة مجالية، بغض النظر عن المكان الذي تقيم فيه، ويسمح بقيام تحالفات قبلية أوسع مدى، للتخفيف من غلواء الطابع الانقسامي للكتل العشائرية. ويجب أن يصاحب ذلك استخدام جيد لترسانة العلوم الانسانية والاجتماعية ومعارف الفقه والأعراف المحلية وتقاليد الذاكرة الجماعية. وسيسمح هذا الحقل، إنْ أُحْسن

استخدامه، بامتصاص عناصر متجددة من المجموعة الصحراوية الكبرى.

3 ـ **النزعة المتوسطية:** تحدث المؤرخ الفرنسي ابروديل عن «عالم المتوسط» ووصفه بـ «اقتصاد ـ عالم»، أي وحدة تاريخية لها نسق اعتمادها المتبادل وتلاقحها الحضاري، بغض النظر عن الاختلاف الديني أو العرقي. وتعطي أطروحته حظا للصحراويين في استنشاق نسيم المتوسط، ولو رمزيا. لأن الصحراء الكبرى ـ حسب ابروديل ـ جزء من اقتصاد ـ عالم المتوسط، وهي كذلك خزان بشري بالأقوام الذين جددوا دماء الكيان الشمال أفريقي وأنقذوا دوله مرات عديدة، كما هو شأن المرابطين، وهم من غرب الصحراء، ومتوسطيون أيضا! ويحق لنا اليوم، مع تطور وسائل الاتصال، وامتداد الطرق العابرة للصحراء شمالا، أن نفكر في تعزيز النزعة المتوسطية، ذلك الحنين إلى الشواطئ اللازوردية والمرافئ العتيقة، إنها مياهنا الدفيئة، أو على الأقل، إن لم نكن توسعيين كروسيا القيصرية، فنحن حالمون بالخروج من أسر الصحراء والتخلص من الرهانات المزعجة لمنطقة «الساحل».

4 ـ **المركزية الثقافية:** أو في الحقيقة، بشكل أكثر تواضعا، الغرور الصحراوي، المزعج واللذيذ في آن معا. وكان سمح لنا بذلك الصيت الكبير، الوهمي أو النصف حقيقي، بين

عرب المشرق، وقد رأونا بعيون «أندلسية» مشفقة، مشدوهة من قوة ملكة الحفظ لدى هؤلاء البدو رثي الثياب، وفي الأغلب فقراء، لكنهم شديدو الفخر بأنفسهم، والاعتزاز ببني جلدتهم في عصور امرئ القيس وعهود الرشيد. هي ذكريات مريحة، تعطي إحساسا بالتميز، وحتى بالتفوق، لكنها ستكون أكثر فائدة إن أُحْسن توجيهها نحو الجنوب لتكون «فتحا» جديدا وحضورا قويا، يكفي من نجاحاته جعل الجمل يتقدم أكثر جنوبا رغم المناخ الاستوائي، ولحسن الحظ فالدورة المناخية في صالحه، لأن التصحر يتقدم جنوبا باستمرار، للأسف!

5 ـ **الصحراء خيمتنا الكبيرة:** تعايش الإنسان الصحراوي، بمختلف أجياله، مع الصحراء، لكنه ارتبط بها أكثر بعد أن صارت أكثر دفئا، وقساوة وغلظة، إذ حمته من الغرباء، لاسيما من يخافون الرمال وترعبهم ريح السموم ويخشون الجبل!

هي نقاط هادية، أو أطر و صوى على طريق البحث عن البراديغم (النموذج المفقود) الذي ينتج نقلة نوعية في التفكر من أجل حل المعضلة الكبرى أو حلحلتها.

ويبقى العائق الأكبر، في تفكير القيّمين على الشأن العام، هو نقص التصور وضعف القدرة على الحسم!

– 9 –

إحراق كتب الفقه في موريتانيا

تقول الحكمة الخالدة إن الفكرة لا تموت حتى بإتلاف حروفها أو قتل أهلها، لكنها تنتهي تلقائيا حين تنتهي صلاحيتها!

قامت جمعية مناهضة للرق غير مرخصة رسميًا بحرق مجموعة من كتب الفقه المالكي في ساحة عامة في ضواحي مدينة نواكشوط عاصمة موريتانيا، وبحضور بعض ممثلي وكالات الأنباء والصحف الحرة ويُقال أيضًا التلفزة الرسمية!

أدّت عملية «الإحراق» إلى ردة فعل سريعة من جمهور المواطنين وأغلبهم من شباب المدارس الأهلية الدينية في نواكشوط العاصمة وضواحيها، وتوالت المسيرات الشعبية في عدة مدن في الداخل وتوالى سيل الإدانات من الأطراف الرسمية والأجنبية المقيمة في موريتانيا ثم أدانت القوى السياسية ومنها المعارضة ما جرى واستنكرته. كانت عملية الإدانة الشعبية عنيفة وطالب بعض المتظاهرين بإعدام الفاعلين أو بسحب الجنسية منهم، ونبزهم بالكفر والفسق. تمت عملية الإحراق بشكل علني، ولم تقم السلطة باعتقال المنفذين إلا بعد ما جرى وفي مساء اليوم الموالي، وتمّ عرض المشهد في

التلفزيون الرسمي ثم أعلن ناطق باسمه نفي حضور أي من مصوريه وعماله عملية الإحراق وأن الشريط تمت استعارته من مصدر حر لم يتم تحديده. يلاحظ أن الجمعية منفذة الإحراق كانت قبل أقل من شهر تتجه إلى نوع من التهدئة، على الأقل تجاه المجتمع، وفجأة ومن دون مقدمات ازدادت جرعة التطرف في خطابها حتى وصل إلى سقف الإحراق! وهو تحوّل كان منتظرًا تقريبًا، لكنه جاء متناسقًا وبشكل لافت مع تطور خطاب «الرّحيل» الذي تنادي به المعارضة، وتريد به دفع النظام إلى ترك السلطة، وصار يقوى تدريجيًا ويقتحم مواقع كانت حكرًا على النظام وأنصاره. عنصر التسييس ليس حاضرًا فقط في خلفية الحركة الحارقة، بل وحتى في الاتهام السريع الذي وجه النظام لمعارضيه بتأطير الحركة المدانة بالإحراق. ملابسات الإحراق سياسية في المقام الأول، لأن دوافعها سياسية وليست دينية، ولأن النظام يعتبرها دينية بقصد سياسي أولاً وأخيرًا ولذلك وجدها فرصة ذهبية لضرب خصمه المعارض. لكن خطورة إضفاء الصبغة الدينية على إحْراق كتب الفقه، فيه مخاطر أكيدة أشدها فتكًا إضفاء القداسة على الخطاب الرسمي وشيطنة الخطاب المعارض ما ينزع لبوس العقلانية والعملية عن الحقل السياسي برمته ويزيد من احتمال تفجير الشأن العام بزج المُقدّس في قلب المُدنّس وإنزال المتعالي إلى حمإ الواقع والمبتذل اليومي. ما يجعل

الروح الجماعية تزداد تصلبًا وتعجز عن رؤية ما في الواقع من مشكلاته المزمنة وما فيه انعطافات ومرونة، فتكون النتائج في أحسن الحالات عجزًا كليًّا عن الفعل الطبيعي القابل للفهم والحكم والبرهنة. لقد جاءت عملية الإحراق لتنقذ النظام من حالة تصدع أكيدة، حتى بات الحديث يزداد عن نهاية النظام وأنها باتت وشيكة، فالاعتصامات شبه يومية، والمعارك مستمرة بين النظام وطلاب الجامعات، حالة غليان شعبي تتطوّر إلى قطع للطرق ومنع المرور طلبًا للماء والغذاء في ظل سنة شهباء. لقد تعلّق النظام بحادثة الإحراق كما يتعلّق الغريق بخشبة طافية، ووجد فيها قضية دينية حققت إجماعًا غير مسبوق وضع المعارضة في موقف لا تُحسد عليه، وصارت ملزمة أمام الهيجان الشعبي بالمبالغة في إدانة عمل غير مسؤول، لكن بطريقة تكفر بها عن الاتهام بالتأطير الرمزي لمن قاموا بالإحراق، ولذلك وجدت وبسرعة طرق وأساليب لمتابعة درجة الإدانة وقوتها في الخطب السياسية المعارضة. وصار ذلك مدخلاً لقياس مصداقية صاحبه وتفاعله مع مأساة المجتمع المطعون في مقدسه ورموزه. ملابسات الإحراق سياسية في المقام الأول، لأن خطاب الحركة حقوقي سياسي ومعارض للنظام، بغض النظر عن حمولاته المختلفة وتلويناته المجتمعية. قضية الإحراق من حيث تحليلها وملابساتها ليست قضية دينية مطلقًا، وإن كان العنصر الديني حاضرًا في العملية،

مثل العنصر الطابع الديني للكتب، الحساسية الأخلاقية والمجتمعية. لكن لا يمكننا القول بتواطؤ النظام، مع أن عنصر الريبة تجاه مواقفه في ملابسات الإحراق، قوي وبارز حتمًا لا تخطئه عين. ولأن عملية تصوير مشهد الإحراق، الذي عرضه التلفزيون الرسمي، لم يكن موقعًا بشعار أي جهة تجارية أو إعلامية حرة. علاقة النظام السياسي الموريتاني التقليدي مع الحقل الديني علاقة نمطية، تجعل الديني جزءًا من عملية التدبير اليومي للشأن العام وفق ما تقتضيه مصالح النظام ورؤيته للمجتمع والدولة. ولم يسجل للنظام الموريتاني المعاصر من القديم إلى الحالي أي درجة من «المبالغة» في رد الفعل تجاه حالات القلق الديني في قضايا محلية وخارجية، وكان الخطاب الرسمي حريصًا دومًا على تهدئة الأمور وإخماد بؤر التوتر التي قد تنجم عن تلك الحالات. وظل موقف الدولة الموريتانية عمومًا والسلطة الحالية غامضًا وحذرًا ولا مباليًا أحيانًا من تدبير الحقل الديني، ولم يتم لحد الساعة الحديث عن سياسة رسمية تجاه ما هو ديني تجويزًا واحتضانًا أو تفكيكًا وسيطرة، أو حتى خوصصة وتحريرًا ومراقبة. كان موقف النظام تجاه عملية إحراق كتب الفقه، بادي الرأي حذرًا ومترقبًا، ثم تصاعد سريعًا وبقوة ليصل درجة تصريح رئيس الجمهورية وبنبرة عنيفة برفض العلمانية بحذافيرها والتمسك بالصبغة الإسلامية للدولة بما فيها

التمسك بالشريعة وتطبيقها ولاسيما في حق القائمين بالإحراق. وهو موقف تلقفه فقهاء المالكية في موريتانيا وهم ورثة طبقة اجتماعية عريقة تسمى: الزوايا وتختص بوظيفة الفتيا والدرس والخطابة، وهم مصدر تأويل الشريعة وفقًا لقواعد المذهب وهم أيضًا مصدر الشرعية للحاكم والدولة. الخشية مبررة وواردة من أن تزيل عملية الإحراق حاجز الهيبة التي تمتع بها الفقهاء وكتب الفقه المالكي في موريتانيا منذ قرون ولم تفلح أي دعوات تجديدية حتى من علماء كبار من داخل المنظومة الفقهية الرسمية في زعزعة مكانة الخطاب الفقهي ومُنْتجيه ومؤسساتهم ومكانتهم. قد تطلق عملية الإحراق سيلاً من النقاش المفتوح حول العنصر العلني الهدف المعلن من الإحراق وهو خطاب الفقه حول الرق، وهل هو تأويل أم تجويز واحتضان وتكريس وتمكين. وهو منطق سيفرغ التحليل من مضمونه وإجرائيته ويصبّ في مصلحة خطاب التجيش والاحتقان. وقد تعلو أمواج من العودة الشعبوية للفقه المالكي قد تحدّ من غلواء التطوّر المتسارع للخطاب السلفي العقدي والتديني وقد ظلّ يقلق أصحاب الحرفة الفقهية ويقضّ مضاجعهم ويردّهم إلى مواقع الدفاع بدلاً من الهجوم وأخذ زمام المبادرة لوجودهم في وظيفة أداتية مكملة للرؤية الرسمية للدين والمتدينين. الحالة الأولية لردة الفعل الرسمية والشعبية لا تزال طاغية وعنيفة، وقد تستمر شهورًا أو حتى أزيد من

سنة، قبل أن تنحسر تبعًا لمردوديتها السياسية والرسمية. عنصر التكفير كان خارج دائرة الفقه المالكي، ونادرًا ما حصلت عملية تكفير مالكية لخصم مالكي ملتزم، لكن حرق كتب الفقه في موريتانيا قد يكرّس نوعًا من تقديس المذهب وإحاطتها بسور من القداسة صعب الاختراق يحسب للقائمين على المتن المالكي من فقهاء «السلطان» وقبلهم للسلطان نفسه. أكثر ما أخشاه أن يكون الإحراق بداية مسلسل جديد من العنف الديني، لكن الجبهة الاجتماعية التدينية التقليدية تبدو متماسكة، ويعيش الفقهاء سكرة ونشوة العودة الظافرة إلى مشهد لم يخرجوا منه أبدًا لكن صورتهم نال منها صعود سريع وإعلامي لخطابات أخرى. حادثة الإحراق اليتيمة دالة ومزعجة لكن تبقى سياسية في المقام الأول وتعبيرا عن ضعف الدولة بسبب خضوع السلطة للابتزاز.

-10-

موريتانيا والفرص الضائعة

تُعرف موريتانيا عربيا باسم بلد المليون شاعر، لكنها تشتهر أيضا بأنها أرض المعادن المتنوعة والأسماك الوفيرة.

غير أن المواطن العربي ـ رغم كل ذلك ـ لم يجد دورا للحديد الموريتاني في صناعة الصلب العربي ولم يتمتع بأكلة لذيذة من السمك الموريتاني على موائد المطاعم العربية.

لقد ظل الحال على ما هو عليه في هذا البلد العربي القصي، منذ نصف قرن مضت على إعلان الاستقلال.

وبالطبع حدثت تغيرات وتبدلات في بعض مناحي الحياة، وكان لا بد لشيء من ذلك أن يحصل، في بلد متخلف يحوز مقدرات طبيعية هائلة. لكن المتابعين للشأن الموريتاني، يقفون في حيرة بالغة تجاه تردّي مستوى معيشة سكان موريتانيا وغياب العمران في بلد ينقصه كل شيء إلا المساحة الممتدة من دون عوائق طبيعية.

الأمل الكاذب

يقال إنك إذا أردت تخدير شعب وإلهاءه عن حقوقه، عليك أن تعطيه جرعة مضاعفة من الأمل، يعيش عليها سنين متطاولة ثم تزيد من درجة الجرعة، فيصل درجة التخدير،

ويصبح معتادا على انتظار الفرَج وهو عبادة في القول المأثور، لكنه في موريتانيا حالة سيتطاول أمدها ويمتد ظلها، حيث الحكومات تذهب وتأتي، وكل شيء باق على حالته الأولى، الحاكمون يقتتلون أو يتخاصمون، هناك في أعلى هرم السلطة، حيث السلطة في حركة دائبة، تتجدد من الداخل تُغيّر جلدها، أو حتى رأسها لكنها باقية كما كانت. ومقابل هذه الحركية الدائمة، والدورية أحيانا، رتابة قاتلة في أحوال المجتمع بمختلف شرائحه ومجموعاته الأهلية، ومظاهر البؤس والتباؤس والجهالة والرداءة الفكرية والمؤسسية والاجتماعية التي تعشش في كل مناحي الحياة.

الجميع يشعرون بالهوان والخوف من المستقبل، ما انجر عنه مزيد الريبة والحقد والمرارة بين الناس، رغم صبرهم على ظروف الحياة وقدرتهم المدهشة على التكيف مع صروفها وتغيراتها تماما كما كان أسلافهم يصبرون ويتكيفون مع الصحراء مناخا ورمالا.

سَوْف و سَوْف

قام بعض أرباب القلم ذات يوم بإحصاء أعداد كلمة (سوْف) في نص الخطاب السنوي لوزير أول أسبق أمام البرلمان الموريتاني، فوجد أن النسبة فاقت الثلاثين بالمائة من الكلمات الأساسية في نص الخطاب كاملا!

تكررت كلمة (سوْف) في خطب رؤساء حكومات متعاقبة وبنسبة لا تقل عن مثيلتها في خطب زملائهم السابقين، ليتكشف الحال عن حقيقة غريبة وعجيبة هي أن (سوْف) هي المفتاح السري للبناء البلاغي المتدهور بالطبع للخطب الحكومية الرسمية المقدمة أمام البرلمان.

عرف الموريتانيون أن سياسة حكوماتهم هي من قبيل التسويف، لأن المكتوب يقرأ من عنوانه كما يقال، ولأن النتائج كانت في الغالب، صفرا إلى الشمال، وما كان لها أن تكون غير ذلك، لأنها نتيجة لسياسة سوْف وسوْف!

ولكن الأخطر والأدهى والأغرب والأعجب أنك حين تلقى مسؤولا موريتانيًّا، من الهيئة البيروقراطية، تجده محنيّ الظهر مكدودا تعبا، من تلك الأعمال المكتبية «المهولة» التي يمضي في إنجازها النهار بطوله من الفجر إلى الغروب. ويحدثك عن مئات الملفات المعقدة التي تتعلق بكل مرافق الدولة، يجري إكمالها وإتقانها، وقد يكون صادقا محقا، لكنك لن تجد أي صلة واقعية بين ما يعمل وبين حياة الناس في المدن والقرى والأرياف.

وسيبدو لك ذلك كما لو كان انقطاعا بائسا ومخيفا بين الدولة والمجتمع، بات يتحول في نفوس الشباب إلى شك في مصداقية المؤسسات العامة، بدأ بالجامعة وانتهاء بالوزارة

ويستحيل في عقلية الموريتانيين قناعة بأن ما يجري في بلدهم هو من قبيل السينما، أو ما يترجمه البعض بالخيالة، ولذلك ما عادوا يصدقون أحدا.

وهو تشاؤم يقابله اقتناع رسمي غير معلن بأن البناء في بلد مهدد بالضياع، خطة لا غناء فيها وعمل بلا طائل، وهو رأي كثيرين من أهل الحل والعقد، ما يشي بأزمة حقيقية داخل هذا البلد وفي بنية دولته.

عبر تاريخها الحديث كانت البلاد الموريتانية خاضعة لسلطة أهل الشوْكة الذين يحكمون بالقوة وتحت سلطان الدين الذي يفسره ويوجهه رجال الدين من قبائل الزوايا.

وهي ثنائية تحولت بعد الاستقلال، ومسار التاريخ السياسي الموريتاني المعاصر، إلى ما يشبه الصراع بين نخبة الاستقلال المدنية ونخبة الانقلاب العسكرية، تلك ترفع شعار العَصْرَنة وهذه تقدم وعود حفظ السيادة والأمن.

أدى المسار القلق الذي تسير فيه موريتانيا إلى اقتناع العسكر بأنهم إذا أردوا الحكم فعليهم المرور من بوابة الاقتراع، وقد كان، لكن قواعد الحكم ما تزال على أسسها الأولى التي وضعت منذ عقود، وهي أن يحكم الجيش ويستعمل التقنوقراط، أو يجيّش القيادات القبلية والتجارية.

ارتكبت النخبة المدنية، التقليدية ـ القديمة، وتلك الجديدة

الشابة «النظيفة»، أخطاء فادحة حين اقتنعت بانتخابات كانت حقا شفافة ونزيهة، لكنها عمليا جرت في ظل اختلال التوازن بين المتنافسين لان من يحكم يأوي إلى ركن شديد، والناس تبع للقوي في دولة تحتكر أدوات الحياة وموارد العيش.

لكن السؤال المحير يبقى دواما هو لماذا كل هذا البؤس في بلد الشعر والمعادن والبحر والتمر وأشياء أخرى جميلة وعظيمة؟

عيش الحياة السياسية الموريتانية حالة استقطاب حاد يصحبه توتر بل شكوك عميقة بين النظام ومعارضيه من المُحاورين والرافضين، دلّت التجربة التاريخية على أنه لم تعرف البلاد ثورة شعبية ضد النظامِ بالمعنى المتعارف عليه في تجارب الثورة في دول العالم، لكن التغيير كان دائما يأتي من الجيش؛ أهم المؤسسات وأكثرها تماسكا وفاعلية.

لكن بذور التغيير باتت واضحة لا تخطئها العين، رغم جهود الرئيس في تقديم الخدمات العامة وتنشيط بعض المشاريع، وعجز المعارضة عن الإطاحة بالنظام. والنظام الحالي كما نصفه دائما، هو نظام عسكري مُنْتخب، وهي حالة مُرَكّبة ومُرْبكة في عالم اليوم وأمثلتها قليلة في البلدان ذات الوضع المشابه.

ولذلك لا يمكن وصفه بغير الشرعي لكنه قطعا معتمد على الجيش، وقد بدأ يعد للمرحلة القادمة انتخابيا وأمنيا.

وتدل الشواهد على أن النظام قام منذ فترة بضخ أموال معتبرة في جسم المؤسسة العسكرية بفروعها التقليدية (البرية والجوية والبحرية) والشقيقة مثل الدرك والحرس وغيره، بل وقام باستقطاب المتقاعدين السابقين والضباط الذين تم طردهم من الجيش في العقود السابقة بتهم انقلابية وأمنية، ويشيع أن هؤلاء ـ أو أغلبهم ـ باتوا على صلة وثيقة بأجهزة الاستخبارات العسكرية.

وبغض النظر عن تلك الإجراءات، وبعضها طبيعي في عرف العسكرتاريا الحديثة (تحديث العتاد وتحسين معاش الأفراد) إلا أن ظاهرة التّموُّل، (الثراء الفاحش) بدأت تظهر على بعض كبار الضباط وحتى الرتب التالية لهم، ما يدل على نزوع لدى النظام أو في الحقيقة الرئيس الحاكم، إلى تغييرات مقبلة في المؤسسة العسكرية قد يكون قوامها، إقصاء أغلبية الضباط القدماء وربما بعض رفاق الرئيس نفسه.

يضاف إلى ذلك خيبة أمل محسوسة لدى الشباب من نتائج شعار «محاربة الفساد» الذي رفعه الرئيس في حملته الانتخابية، حيث ما تزال بنية الفساد الإداري والمؤسسي راسخة وقوية، وهو ما يرجع إلى التكوين التاريخي للعلاقة

بين الدولة والمجتمع، وهي علاقة بنيت على أساس «النزعة السلطوية» وهي سرطان ينخر الدولة وينوء بحمْله المجتمع برمّته، وهي نزعة بارزة لا تخطئها العين في المؤسسات العامة والحياة اليومية، حيث يتصرف أي مدير أو رئيس مؤسسة اقتصادية أو إدارية أو علمية، وكأنه مالكها الأول والأخير، يُقصي ويقرّب ويهمّش ويصْرف الأموال ويحْجُبها، ويتجاوز القوانين ويلغي المعايير إن كانت موجودة، وذلك لسبب رئيس وجوهري وهو أنه تسلم تلك الهيئة أو المؤسسة من الرئيس شخصيا مقابل الولاء المطلق والعمل المفيد انتخابيا وأمنيا، وتحمّل مسؤولية الفشل في حالة تعرض قطاعه لأزمة أو فضيحة!

هي نزعة سلطوية كان ميلادها استعماريا بامتياز، في نشأة الإدارة الفرنسية التي أنتجت طبقة هجينة من التراجمة والكُتّاب وشيوخ القبائل التابعين المحصلين للضرائب، وسطاء مع السكان المحليين، يتحَمّلون وزر الانتقاد والسيئات، ويحْملون ثقل انتزاع أموال الفقراء والعامة، ويتصارعون على الولاء للحاكم الأجنبي، مقابل ما يسبغه عليهم من جاه رمزي ومادي يمكّنهم من التسلط على مواطنيهم ومنافسيهم من خصومهم داخل العشائر أو في الفضاء العمومي. ما أنتج حالة زبونية بشعة، قوامها الرشوة والنميمة والسرقة، لصالح الإدارة مقابل المكانة الاجتماعية، وقد قالها الحاكم الفرنسي لموريتانيا بيير

مسمير: «إن الموريتانيين يتصارعون من أجل الفوز الرمزي على ابن العم أو الخصم القبلي المنافس، وليس من أجل ريع مادي بذاته، وهم مستعدون للخضوع للسلطة الحاكمة والعمل لصالحها بكل السبل من أجل تلك الانتصارية الرمزية»!

وهي تركة ورثتها دولة الاستقلال وظلت ثابتا في ظل متغيرات الانقلابات والانقلابات المضادة، يذهب الحكام ويجيئون، ويتغير الوزراء والمديرون والأمناء والوُلاة، «وتبقى دار ابن لقمان على حالها» ماثلة في احتقار القطاع الرسمي للمجتمع وسيطرة السلطة على دواليب الدولة وريعها المادي والرمزي (مناصب، أموال، حماية) وتوزيعه على الفاعلين السياسيين والاجتماعيين مقابل الولاء للرئيس والمنافحة عنه بالحق وبالباطل في الانتخابات وقبلها وبعدها وجمع المعلومات عن الأهل والأباعد والحجر والشجر لصالحه.

أزمة بنيوية جعلت من الانتخابات الرئاسية، وربما البرلمانية، عبثا حقيقيا، في ظل سيطرة الرئيس على السلطة وتحكُّم هذه في أجهزة الدولة وتفكك المجتمع تحت سيطرة المافيا الطفيلية القبلية والتجارية والشعبوية.

لكن الربيع العربي ولاسيما زخمه الإعلامي بات هاجسا حقيقيا للنظام الموريتاني، رغم قناعته بأنه يسيطر على مقاليد

الأمور، واقتناع معارضيه بذلك وبأنهم مفككون عمليا، وعاجزون تقنيا، حتى بات العسكر لا بديل عنهم، في ظل انفجار الطموحات وصراع المعارضين والريبة العميقة بينهم وغياب الشخصية المدنية الكارزماتية.

غير أن كل شيء يشي بأن هناك نارا تحت الرماد أو بين حبيبات الرمال الصفراء لصحراء موريتانيا، يمكن أن تتحول إلى صيف ديمقراطي ساخن أو زوابع رملية عاصفة قد تقتلع كل شيء.

وذلك رغم خطاب التخويف الذي يجعل من مطالب الإصلاح دعوة للفتنة وفتحا للباب على المجهول، ويبدو كما لو كان مقنعا لبعض فئات المجتمع من الناس لكنهم يتذكرون أيضا انقلاب 2003 وكيف ظلت الحالة العامة عادية لم تشهد حربا بين المواطنين ولا فوضى عارمة، رغم أن البلاد بقيت ما يقارب اليومين من دون سلطة فعلية!

التغيير يأتي عادة من الجيش، وبسبب مقنع كان أول مرة عبثية الحرب مع الأشقاء، وقد أعلن النظام اليوم التراجع عن حربه ضد الجماعات المسلحة داخل الحدود المالية، ويبقى انبثاق سبب داخلي يدفع الجيش إلى الانقلاب أمرا واردا فقط في حالة ازدادت الحياة السياسية اشتعالا وتأزمت الأوضاع بدرجة مقلقة، لاسيما إن اتجهت الأمور إلى الصدام

والمواجهة في انتخابات البرلمان والبلديات القريبة، فسنكون على أبواب تغيير يأتي من الجيش استجابة لتلك الحالة، وتخلصا من عبء النظام في الآن نفسه.

وقد تتراجع مثل تلك الحالة القلقة وتوابعها في حال نجاح النظام في هيكلة الجيش لصالح قوة جوية وحرس رئاسة تحت سلطة الرئيس، وعزل باقي المؤسسة وفروعها وشق صفوفها قبليا وعرقيا، مع اختراق القوى المعارضة وجرها لانتخابات محسومة النتائج لصالحه لتسقط في الفخ مرة أخرى وليصدق عليها قول المواطن الموريتاني إن المعارضة بلا ذاكرة!.

- 11 -

عاصمة الفصول الأربعة

في نواقشوط عاصمة موريتانيا، يمكنك أن تعيش في اليوم الواحد الفصول الأربعة كلها، فالصباح قد يكون ربيعاً، وفي القيلولة قد يكفهر الجو ويتحول صيفاً قائظاً، ثم يأتي المساء فتجد نفسك وسط ضباب الشتاء.

تبدل سريع في الطقس، وألوان شبيهة بتحولات المناخ، يعيشها سكان تلك المدينة الصحراوية التي تحتضنها الصحراء ويغسل المحيط قدميها عند الغروب.

تتداخل الأزمنة في تاريخ موريتانيا تماماً كما تتداخل الفصول، فتأثير المدارس والتيارات الفكرية والمذهبية والسياسية لم يصل موريتانيا إلا متأخراً عن مماثله في أقطار «المركز» من بلاد المشرق مثلا، ولذلك يتعب الباحثون الموريتانيون في التدليل على أسبقيتهم في نحت القريض وإتقان القوافي على طريقة الجاهليين، قبل البارودي وشوقي، ودليلهم كتاب الوسيط المؤلّف في القاهرة نهاية 1901 وفيه طائفة صالحة من الأشعار الرائقة التي أنتجتها قرائح أهل شنقيط وهم يتيهون في بيدائهم يظعنون ويرحلون.

يُجْهد البعض عقله لمعرفة ما سيحصل في هذا البلد

القصي الوادع من دون أن يعلم أن الفصول الأربعة تمر به في اليوم الواحد، بشتائها وصيفها، وأيضا بربيعها وخريفها، ما طبع نفسية الإنسان الموريتاني بمزاج غريب، يجعله ينفعل لتافه الأسباب لكنه يؤوب إلى رشده فيصير حمَلا وديعا، ثم لا يلبث أن يكفهر وجهه ويبقى واجما وقد تعلوه مسحة من الحزن، تعكس شعورا عميقا بالبؤس والحرمان.

وقد أرجع بعض المتفلسفين ذلك التردّد إلى أن أهل موريتانيا هم من أهل البَدَاء، بعبارة الكلاميين، يظهر لهم الشيء فيلزمونه ويحلفون عليه بمغلظ الأيمان ثم يعدلون عنه ومن دون سبب وجيه وقد يكون خفيا على غيرهم وحتى عليهم هم أنفسهم، وليس بهم ذهان ولا جنون بل هو تبدل المواقف وتغير الأمزجة تماما كما يحدث في أحوال الطقس في عاصمتهم المسكينة. بدأ ربيع موريتانيا مع انتخابات 2007 الشهيرة التي طار ذكْرها وأنْجد، وأزعجت وقتها الحكّام الذين كنَسهم الربيع العربي، وباتت الديمقراطية الموريتانية مثالا يُحتذى، لكن الحلم ما لبث أن صار كابوسا بعد أن ظهر وجه العسكر كالحا مخيفا وساح دُهْنه تحت شمس الصحراء الملتهبة، وكان ما كان.

في موريتانيا ديمقراطية من أغرب ما يكون، منطقها نسيج وحده، يختلف عن مثيله في البلدان المشابهة من العالم الثالث.

الرئيس الحالي منتخب وباقتراع شفاف تقنيا، وبمشاركة الأطراف السياسية، وهي التي قبلت منازلته على كرسي الحاكم الذي أطيح به في انقلاب مفاجئ.

في موريتانيا تهيمن المؤسسة العسكرية ـ المخابراتية ولكن برضا الشعب عبر صناديق الاقتراع، وهي حالة فريدة ومُرَكّبة ومُرْبكة أيضا، وتحتاج تحليلا خاصا وتصنيفا أكثر تخصيصا.

كل نظام يصنع معارضته التي يستحق، وفي موريتانيا أنتج النظام «العسكري المنتخب» «معارضة تحريضية» تنافس النظام انتخابيا وتطالب برحيله شعبيا، في الآن نفسه، تجيّش الرأي العام من طلبة وعمال للنزول إلى الشارع، وهي أيضا قد تقبل أي صفقة تشركها في منافع الدولة وبريق السلطان.

حالة قلقة قد تستمر وقد تقصر، لكنها لن تخرج على «ديمقراطية الفصول الأربعة» التي تتوالى وتتداخل ويمسك بعضها برقاب بعضها وبعنف حقيقي ومفاجئ، ومن ليس على دراية بتلك الحكمة لن يعرف ما يصنع حين يأتيه الربيع سريعا فيطير فرحا ولكنه إن لم يتدبر أمره جيد ربما يفاجئه صيف حار يمكن أن يتحول إلى شتاء قارس، وقد يختلط بعواصف هوجاء. تتداخل الأزمنة السياسية في موريتانيا كما تتداخل

أحوال الطقس والمناخ، وبسرعة وفجائية، ما يجعل قياس الأفعال والأقوال على النحو التقليدي، ضربا من العبث والخيال.

كان الانقلاب صيفا حارا جاء فجأة بعد ربيع زاهر، وبعد ذلك تحول المناخ السياسي إلى شتاء ديمقراطي وها نحن اليوم نواجه نفس المشهد السياسي، في ظل انقسام استقطابي معقد، ويسوده صيف سياسي لافح، قد يأتي بعده وابل صيّب وقد تشتد حمّارة القيظ فيشتعل كل شيء لا سمح الله.

العسكر يعرفون تلك الحقيقة، ويستجيبون لشروطها وبذكاء، ولذلك فهم يتأقلمون مع كل الفصول ويعيشونها بطريقتهم، تارة بالكمون إذا كان جو السياسة شتويا، يعيشون من سنام الشحم الذي اقتطعوه من موارد الحرب، وطورا يخرجون منتشين إذا كان الجو ربيعا، فينشغلون في ليالي السمر بحبك الانقلابات البيضاء، يلبسون لكل حالة لَبوسها «إما نعيمها وإما بؤسها» كما قال الشاعر القديم.

لقد قال وقتها كاتب عربي كبير إنه لا ينتظر شيئا من ديمقراطية تأتي من الأطراف، وفسر ما يجري بلعنة الجغرافية، تلك التي جعلت بلدا قصيا ينتج تداولا على السلطة، بينما يتشبث بها من ينتمون لبلدان المركز العريقة والموغلة في الحضارة.

نسي الكاتب لعنة التاريخ وهي تلك التي ستجعل من هذا البلد القصي، أيضا، خارج الزمان الطبيعي الذي نعيشه، إن لم يحتكم أهله إلى العقل والمنطق، ليدخل في ما يسمى علميا (تداخل الأزمنة) اللانهائية ليضيع في نهر الزمان حيث لا مكان ولا تاريخ ولا جغرافية أيضا، بل زمان سرمدي تختفي فيه الأبعاد، ويخلق ما لا تعلمون.

– 12 –

خطاب أنواذيبو: دار ابن لقمان على حالها![1]

اسم مدينة (نواذيبو) تعريب للتسمية الأمازيغية: (إخف إيگيگ) معناها: رأس الكلب! أكرم الله أهلنا في مدينة الحوت. وقطعا هناك في الترجمة خطأ مقصودا جعل من الكلب ذئبا!

تقول الحكمة الصينية أن لكل سنة بعينها حيوانا مخصوصا، فهذه سنة التنين وتلك سنة النمر، وهذه سنة السرحان وهكذا... أهل مدينة نواذيبو (رأس الكلب) قوم كرام كباقي أهل بلدنا الطيبين، لكنهم ليسو بمنأى عن ظلال تلك الحكمة الفلكية الصينية الغريبة.

لم يُعرف أهل نواذيبو بتربية الكلاب، لأنهم مسلمون على مذهب مالك شديد الكراهية للكلاب وما يتصل بها، رغم أن أهل المدينة يقفون على الشاطئ المقابل للجزر الاسبانية وأهلها شديدو الاختلاط بتلك الحيوانات الأليفة.

---

(1) قامت مصالح الاستعلامات وأبواقها وبعض المتزلفين للسلطة بتحويل هذا المقال إلى شيء آخر مخالف لسياقه الحقيقي الناقد للخطاب الرسمي ومنطق الولاء قبل الكفاءة ونتائجه الكارثية على الدولة والمجتمع.

لا ندري أين دُفنت جثة ذلك الكلب المشؤوم، لكن رأسه بقي علَمًا على تلك المدينة الكريمة، ما يدل على أن في الأمر سرا وحكمة، قد تكون نزعة كلْبيّةً تسْري في الأرض والشاطئ والحيتان.

على سكان نواذيبو أن يبحثوا عن رأس الكلب المشؤوم الذي جعل كل سنواتهم كلْبيّةً، تفيض وفاء ورضا وقناعة، في ظل كل الحاكمين والحكومات.

وهذه سطور ليست من قبيل تشْقيق الكلام ولا البراعة في صناعة الترسل، أحرى أن تكون من قبيل المقالات الرصينة التي يدبجها أرباب القلم المحترفون.

إنها نوع من تلك الخواطر التي تتسلل خلسة إلى أولئك المغرمين بالجلوس على الكثبان الصفراء وتأمل الغروب وسماع الأصوات الفطرية، ما يشي بأن في نفوسهم نزعة ذئْبيّة حقيقية متوحشة متمردة مناقضة تماما للنزعة الكلْبيّة.

الأمن فوق الجميع

لم يعد سرا أن الأمن بمؤسساته (الاستخبارات المختلفة وأجهزة الأمن العام)، ومنطقه التقليدي (السيطرة والضبط والتحكم)، هو أساس كل ما يجري في هذه البلاد منذ عقود متطاولة.

فالرؤية الأمنية هي التي تحكم التعليم والثقافة والصحة والتربية والمعادن و«الحوت» والزراعة والألبان والطرق والإدارة والإعلام وحتى بطاقات التزويد المشؤومة!

وهذا هو جوهر المسألة الوطنية، التي لم تعد تخفي حقائقها على غير المغفلين الذين يستمرون في معارضة الأطر والصور الفارغة أو الدفاع عنها وبحماس من دون دوافع حقيقية.

لقد دخل النظام الموريتاني الراهن، مرحلة متقدمة من الانسجام مع ذاته ومع الواقع الافتراضي الذي يتحكم فيه.

الدولة الموريتانية، قياسا بنظيراتها، ليست ضعيفة، وهي تدبر رواتب موظفيها جيدا، وتسير إدارتها بالرتابة ذاتها في مختلف دول العالم، تسير مختلف مشاكلها وأعمالها وتنجز وتعمل وتفسد وتصلح، إلى غيرها من الأمور المندرجة في باب الأجزاء والتفاصيل منها تحت عنوان الفعل الكلي والشمولي.

لكن ذلك لا يُرضي أحدا، إلا إذا كان من المنخرطين في اليومي والمبتذل، وهو بحر واسع وعميق غرق فيه الكثيرون أو كادوا.

قديما قيل إن موريتانيا بلد المتناقضات، وهو قول صحيح، لكن من يرددونه، يفعلون ذلك لجعل عقولهم تستريح من تعب البحث في سر لم يدركوه.

لا يريد أي حاكم، مهما حسنت نيّاته، أن يُراجع فيما يفعل، وبالقطع لن يقبل نقدا ولو بنّاء، حتى ولو أعلن ذلك على الملأ، لأن نظام السلطة ـ الدولة يرفض ذلك، ولن يقبل وجود سلطة للعقل ولا للتفكير ولا للذوق خارج ما يُصنع منها ويُوجه وفقا لمنطق الأمن آنف الذكر.

تنبع تلك السياسات من النظرة التحقيرية للمجتمع، باعتباره غير راشد، ولا يمكن السماح للمتعلمين فيه بالتفكير والإبداع خارج الأطر الرسمية «الحقيقية»، حيث دوائر الاستخبارات وهيئات الأمن والمباحث.

وليس سرا أن السلطة ـ الدولة تنتقي من تتوسم فيهم ذكاء ونباهة من شباب البلاد للعمل في الدوائر الخاصة، وهي بهم أولى من مجتمعهم الذي يعيش خارج الزمان والمكان، ولا يَعْرف غير ما يُراد له أن يعرفه، ثم يُتحدّث بعد ذلك عن عقبات تمنع النماء والسلوك القويم ويصب جامّ الغضب على أولئك المساكين الذين تُجرب فيهم كل الوصفات ويمنعون من كل ما قد يؤول بهم إلى الآدمية كباقي بني الإنسان، والأدهى والأمر أن يكون ذلك المسعى المشؤوم هو في مصلحتهم وفقا لمنطق الأمن ذاته: عليكم تغيير عقلياتكم؟ ولو تمهّد لدى الناس جواب لكان: وأين هي العقول التي تركتموها لنا كي نفكر بها أو لنغير منها!

في موريتانيا لم يتغير شيء كبير، فالنخبة السياسية ما تزال تنتج الخُطب ذاتها، مع بهارات وتوابل حرّيفة من السباب والشتائم المقذعة، وحتى البليدة أحيانا، تتطاير من كل الأشداق في كل الاتجاهات وعلى مرأى ومسمع من الشاهد والغائب.

الرئيس الحالي شرعي لأنه منتخب من الناس، لكنه ينسى أن ذلك كان بقبول من مُعارضيه، فيصفهم باللاشرعيين واللاوطنيين أو شيئا يشبه تلك الأوصاف، متناسيا أن منطق الشرعية والمشروعية والشرعنة، في الاجتماع السياسي وما يتأسس عليه من حكم وقانون، مترابط وعام يطال الحاكم ومن يحكمهم ومن حكّموهم وتحكموا فيهم.

والمعارضون يطالبون برحيل رئيس هم من انتخبوه لا غيرهم، وهم من قبل انقلابه على سلطة شرعية وصفوها بكل النعوت.

فريق من المعارضين خبَر دروب المكر والفساد والفسق السياسي، وهو معارض وموافق، في آن، لكن قصارى جهده أن ينال مالا أو رتبة تكسبه جاها بين الناس، لأنه أشرب ذلك في قلبه.

وفريق آخر حلت عليه لعنة الحاكمين، لأنه لم يسرق مالا ولم ينل مغنما، لكنه لسوء حظه يريد السلطة، أو قطعة من

عذابها، وهي لقوم مخصوصين وفي باب مخصوص.

وآخرون من دون هؤلاء غلبت عليهم الحيرة، فهم يريدون خيرا ويخشون غائلة الرفض وغوائل الموالاة، سكارى وما هم بسكارى..لكنهم يسيرون مع الجموع، وخلالها يوجد قوم يريدون كسب الوقت لأن لهم أجندات خاصة إلى الوقت المعلوم. أما المتابعون لما يجري، من بعيد، فقلوبهم واجفة خشية أن يُدانوا بما لم يفعلوا، إن أنكروا منكرا أو بيّنوا معروفا، وهم في نهاية المطاف محل شك الحاكمين وشكوك المعارضين.

الفاسدون كثر ومعروفون، لكنهم مواطنون، والحكَم بينهم والحاكمين، هو القانون الحاكم على الجميع، لكن الكل ساخط، وقد يرضى في أية لحظة إن نال نصيبا أو نصابا.

للحاكم أن يولّي من يشاء أي خطة يشاء، وله أن يدبر سلطانه وفقا للمنطق الذي يريد، لكن الأمور بخواتمها، والسياسات تقاس بنتائجها، أفعالا لا أقوالا.

لكن هيبة الدولة تتآكل حين تطل على الناس وجوه أغلبها غير مقنع، لا كفاءة ولا تدبيرا ولا حتى هيئة.

ولذلك فالوزراء ورؤساء الهيئات الكبرى، سعاة وحملة بريد وقد يتطوعون بحمل بريد شفوي يجمعونه خلسة مما تجود به عليهم ألسنة الزائرين والمترددين حتى صار بعضهم من ذوي الهيئات الذين قد تُقال عثراتهم في غير الحدود، عينا وأذنا للحاكم وليس وزيرا يدبر ويدير، وهو حال أمثاله من طاقم يوم الخميس كل حسب جهده وجده وحظه وكده و«شدّه وعدّه».

إن الأرقام لا تعني شيئا، ولا أحد يعبأ بها ولو كانت حقا، لان الجميع سئم الوعود والكلام والخطب والمواعظ والأماني، ولم يعد مقتنعا بغير حقيقة واحدة أن الموريتانيين جميعا، عربا وزنوجا، وفاسدين ومفسدين وعقلاء ومجانين وجهلة ومتعلمين ومعارضين وموافقين، ونمامين ومنافقين، ومعتدلين ومتطرفين، يمكنهم أن يعيشوا بكرامة وفي بحبوحة من العيش وبجهد قليل، ومن دون خطب ولا تهديد ولا وعيد، ولا استخبارات تعد أنفاس الناس من حيث لا يعلمون وتتنصت عليهم وتصفهم بكل النعوت النبيلة والرذيلة، وتعِدُهم وتمنّيهم، وتدلّي حاكمهم بغرور.

ولم يعد ذلك الجمع من (أهل الخيام) معنيا لا قليلا ولا كثير، بأي خطط كبرى ولا صغرى ولا مواجهة للخطط والمؤامرات من القريب البعيد، فكل الشعوب تتمنى عيشا

هنيئا وأمنا على الأعراض والدماء، وقليلا من الإزعاج والخطب وأيضا منع «موجات شركات الاتصال شديدة الخطورة على الصحة».

لو كفت السلطة عن منطق الإقصاء وسياسة التخويف والتخوين ومنهج الإذلال للمستقلين والمعارضين بحق، وحتى الموالين من أجل المصلحة العامة، لو فعلت قليلا من ذلك لتبين «خيط من كبّة» فيما تريده السلطة وتسعى إليه.

على من يريد أن يغير شيئا في هذه البلاد، أن يكف عن سياسة الترغيب والترهيب بلسان الحال والمقال، لأنها لم تنتج غير البؤس والخوف من المستقبل والخضوع والذل والمهانة والكذب والنميمة والدجل والرذيلة، ولا إخال حاكما عاقلا مسؤولا يود أن يقول الناس أنه يحكم رعية من الجبناء والبؤساء وأيضا من ذوي الأخلاق الرديئة.

ومادام الحاكم لم يقدم للناس مشروعا وطنيا، له منطقه ومبادئه ورؤيته الكلية وأهدافه ومراميه، فليس لمن لهم بقية حياء وتقوى، أن يسيروا في ركب الجولان والزيارات والتصفيق والتبرير الوقح لكل الأفعال. والأقوال الرسمية في التلفزيون والإذاعة بخطب دينية وسياسية كما يفعل من كانوا يقومون بتلك الترهات في ظل حكام سابقين.

لقد تأكد أن صحيح النيات في عمل الحاكمين هو نفسه ما كان لدى أسلافهم، لم يتغير غير الشكل وقد لا يكون تغير كثيرا. السلطة لمن يتولاها، وهي حظه وحقه، لكن منافع الدولة هي للناس جميعا، تجارا ومنمين ومزارعين ومدرسين وبطالين، معارضين وموافقين ومهمشين وراضين وساخطين ومستقلين ومنعزلين.. ينالونها وفقا لقواعد التنافس والحقوق والمعايير والضوابط المعلومة في زوايا المعمورة.

لا يعرف الحاكمون لهذه البلاد، أنهم في واد بينما يعيش رعيتهم في واد آخر، ويتعجبون وقد يزدادون غيظا، من ردود الفعل المتوالية، من العامة والخاصة، وفي الغالب من غير المعارضين، المنزعجة من طريقة تدبير الشأن العام، أو إذا شئنا الدقة، من نتائج ذلك التدبير، في وقت تعتقد ـ السلطة ـ الدولة أنها على صواب وأنها بذلت جهدا معتبرا في ذلك المسعى، وقد يكون حقيقيا لكنه غير كاف، لأسباب كثيرة.

الجميع يعمل بالسخرة للدولة وهذه في خدمة السلطة

الآية مقلوبة في هذه البلاد الطيبة، حيث في البلدان الأخرى المستقلة حديثا، تغيّر شيء ما في سلوك الإدارة تجاه الناس ومعاشهم وأعرافهم في القول والفعل، ولذلك تمهّد لزائر تلك البلدان قبس من النماء والعمران وحتى المزاج العصري.

أما في موريتانيا، فالأمور على حالها، وحتى إذا شرع حاكم في تغييرها، فسيكون الأمر شبيها بردْم يأجوج ومأجوج، حيث ما يفتحونه من السدّ يتركونه للغد فيجدونه قد عاد لحاله الأولى قويا صلبا، لأنهم يحاربون قوة المشيئة الربانية الغالبة وهي تمنعهم صرْف الحوْل والقوة إليها، وتلهمهم في ذات الوقت إرادة الخروج للوقت المعلوم.

في خطاب نواذيبو لم يرد تفسير لسبب تدهور التعليم، لأن جوهر المسألة الثقافية تعليما وتربية وهوية هو الفصل في اللغة الرسمية للدولة والمجتمع، وهو أمر من سخرية الأزمان، بعد أن مضى على الاستقلال نصف قرن أو يزيد، ولكن الخطاب لن يصرح بالمسكوت عنه وهو الخوف من اضطراب حبل الأمن وتدهور الأحوال، لأننا لسنا كسائر البلاد والعباد لنا لسان مخصوص وهوية بعينها، بل نحن أسرى هويات قلقة وفي طلاب هوية جامعة مانعة هي ملح الأرض والإنسان منذ ألف سنة لكنها هنا مُغيّبة ومخيفة ونحن بلد متعدد الأعراق والثقافات والألسن والخيارات وليس لنا إلا الصمت، أو ليس لغالبيتنا غير ذلك، أما القلة وهي من مجموع سكان البلد عربا وزنوجا فهي فوق القانون والتاريخ تفعل ما تشاء وتعلم كيف تشاء وتتعلم كما تريد وتدرس باللسان الذي يحلو لها وتسخر أيضا من الحاكم والمحكوم بالقول والفعل.

هل تغير سلوك الولاة والحكام ومن لف لفهم تجاه مشاكل سكان الدواخل وحرمة أموال الناس وحتى أعراضهم؟ بالقطع لا؛ فهم ما يزالون، في الغالب، يقومون بابتزاز المواطنين في الداخل وتجيير الإدارة لصالح السلطة وليس للصالح العام.

وهل تبدلت صنوف التعاطي السياسي بين الإدارة والناس؟ أليس الثابت الوحيد في تلك العلاقة هو خلق العداء وتكريس الأحقاد ومنع التآخي تعقيد القضايا وتحقير هؤلاء وحصار أولئك؟

كرر الرئيس منجزاته غالبيتها حق لا مراء فيه، لأنه مجسد أمام الناس، وقديما قيل لا مكابرة في المحسوس: طرق، ومياه، وكهرباء، ومال عام كان شاة بفيفاء، وقد قيل حفظ الموجود أولى من طلب المفقود، وقد بالغ الرئيس في صون المال العام، حتى صار لديه وسواس تقصي طرق الصرف العادية من حاسوب في دار الرئاسة!

وجاء رد العدوان وهو حق محفوظ لا مشاحة فيه، وقد تم تجاه المسلحين ومن حولهم، وبمبالغة عنيفة وحاسمة، لكن الحرب امتداد للسياسة، وهذه تدبير لأمر ما، ويحكم على السياسات بالنتائج وليس بالأقوال ولا الإجراءات وقد يكون في ما زال في الجعبة و«الجعبات» شيء!

الرئيس يعترف بانهيار التعليم، ويلقي باللائمة على من سبقوه، و لا يتنصل من إصلاح فاسد التعليم والتربية، لكن المسألة في نظره تطلب وقتا، وهو صواب لا خلاف عليه، لكن يعكره صفوه أن رجال التربية والتدريس يضعون أيديهم على قلوبهم الواجفة وهم يلمسون فعل الإصلاح شاخصا كالشمس في رابعة النهار: لا مكان لغير اللغات الأعجمية لأنها لغات التقانات والطب والحساب وأشياء أخرى، ويكادون يصعقون من هول ما رأوا من تقليص ممنهج للحرية الأكاديمية (يصدر بمرسوم.. يصدر بمرسوم...!)، ومن لامبالاة عجيبة ومبتذلة تجاه التربوي الجامعي والمعرفي، حيث لا حرمة للكفاءة ولا للأقدمية العلمية ولا للنشر لا في المناصب الأكاديمية ولا في المراتب العلمية ولا في الإدارات التربوية ولا في الهيئات المهنية.

وهم أيضا يعجبون، وهو عجب في غير محله، من نظام يخشى الحرية الأكاديمية، ويتدخل في كل صغيرة وكبيرة من شأن المدرسين، حتى في الامتحانات والتدريس، ضبطا وربطا وليس، بالطبع ـ تطويرا ودعما، ثم لا يكتفي بذلك حتى يلغم المؤسسة الجامعية بكل القيود الرمزية والمادية التي تمنعها الوجود بله العطاء.

أي مستقل لهذا الشعب، وكل فرد من الناشئة، يرى كل

يوم مشاهد بائسة تتغلغل في تلافيف مخه لتستقر في اللاشعور حيث القرار المكين للصور والمعاني التي لها سلطان شديد على النفس والبدن: جموع الناس تساق كالأنعام إلى كل زيارة رسمية، رغبا ورهبا، لتكرر خطب المديح والتزلف والكذب والنميمة، من أجل لحظات تنقضي وتذوب في الزحام، وخطب وسجالات فارغة تبث عبر الأثير لتكريس الجهالة والنميمة ولقتل كل ما هو منطقي وعقلي وسام ونبيل في نفوس الناس.

إن بلدا ينتفض الحاكمون فيه، قديما وحديثا، كلما سمعوا حقا أو حقيقة، أو دهمتهم خطوب لم يُحْكموا مواردها ولم يعرفوا أصولها، لقمين بأن يوصف بأنه داخل لا محالة في حقل المسارات القلقة، التي لا يمكن معرفة نهايتها ونتائجها.

لقد قرّرت السلطة الحالية تصفية المؤسسة الجامعية وتحرير (خوصصة) المنظومة التربوية نهائيا، علم ذلك من علمه وجهله من جهله، لحكمة يعلمها من يهمه الأمر، ولعلها تدخل تحت بند حق الدولة، لكنه قطعا حق يراد به باطل وسيؤول إلى كارثة محققة، تجعل العلْم جهالة والتربية انحلالا والمعرفة سخرية والثقافة لعبة، وحينها سيتردد من لهم مسْكة علم وخلق في التفاؤل والنظر إلى المستقبل بثقة واطمئنان.

الحاكمون يعتقدون أن الجامعة هي للتدريس فقط، ولذلك يجب قصْرها على من تحتاجهم شركات المعادن وهيئات الطب والمهن، أما الباقون من دارسي الفكر والآداب فهم عالة على الناس لا مكان لهم في سوق العمل، وهو حق نسلم به جدلا، لكن الجامعة الحديثة ليست للتدريس فقط بل إن وظيفتها الحقيقية أكبر من ذلك وأهم وهي بناء مساحة للتفكير والبحث وإنتاج قيم العقل والنقد والاستقلال في الرأي والغيرة على الصالح العام وتحمل المسؤولية وهي أمور مفقودة في بلد تعشعش فيه الجهالة ويتراجع فيه الوعي وتتآكل القيم الجماعية وتتقلص مساحة الكفاءة والغيرة على المصلحة العامة، ولم يُنتج منذ استقلاله مفكرا ولا عالما، باستثناء زمرة ولدتهم المحاضر في نهاية عمرها تماما كبوم مينرفا رمز الحكمة الذي لا يظهر إلا عند الغسق حين تغرب الحضارة ويكتمل وعي العقل الكلي بذاته حسب عبارة هيغل.

لو تُركت الجامعة وحالها، حتى وهي ضيّقة العطن، ليس بها إلا قلة من المدرسين الحالمين والمهووسين بالتفكير والسجال والبحث، وقلة من المتلقين، وفتحت في فرعا في كل ولاية أو إقليم، ومارست دورها في خلق فضاء النقد والتفكير المستقل واحترام قيم العقل والأمانة وحرمة العلم والمعارف، لأنتجت للبلاد والعباد ما لن تقدمه جيوش المهنيين، ولا الفنيين، ولا أموال الذهب والفضة وجميع

المعادن النادرة. والأهم من ذلك والأولى لاستطاعت إخماد بؤر التوتر التي تهدد كيان المجتمع ولخففت من غلواء الكثير من التدهور المؤسسي والمجتمعي وبتكلفة زهيدة في الجهد والمال، لكن لا حياة لمن تنادي وتدعو. لست من أولئك الذين يعتقدون أن السلطة ـ الدولة في موريتانيا بليدة أو فارغة، بل هي عكس ذلك تماما، على الأقل في الخوف من العقل والمنطق والكلمة والرأي، وإن من وجهة أمنية ضيقة.

وليس التعليم والتربية والثقافة وحتى الحقل الديني، بمنأى عن الرصد والمتابعة والتضييق والتفكيك والإخضاع للتشييئ والطحن والعزل والعنف الرمزي والمادي.

أما من يوصفون بالمتعلمين وهم يقدمون أنفسهم بأسماء أخرى: النخبة، الصفوة، الكوادر، .. فقد رضوا بأن يكونوا مع الخوالف من النمامين والجواسيس والمنافقين واللئام والكذبة قصارى ما يتشوفون إليه هو منصِب أو منصَب يُطبخون فيه أو يُقلوْن (من القلي) أو «يجمّرون»، المهم أن يخرجوا مختلفين عن غيرهم من المحرومين من الإنعام والقرب من ضياء الحاكم، حيث وهج السلطة وضوؤها وإن كان يخبو رويدا رويدا..

لكن ما لم يقله الرئيس ولم يقله قبله من قبله من الحاكمين، هو ما الذي يجعل أهل هذه البلاد مرغمين على

أن يعيشوا بذلة وبؤس وجهالة، مهما تغيرت الوجوه والسحنات والخطب على كرسي الحكام، وكيفما كانت المعارضة تعرض وجوها ورفضا ومساومة لكنها رغم ضعفها وتفككها، تعطي للحالة السياسة «معنى» ما، هو في صالح النظام قبل المعارضين الذين يبقون على وهج السياسة ولو مالوا على أنفسهم ولو قليلا، لوجد الصمت والفراغ من يملأه وبدون موعد.

لم يعد أحد، من الناس العاديين أمثالي، يقيم وزنا لكلام رسمي أو معارض، لأن دار ابن لقمان ما تزال على حالها والقيد باق في رقاب وقلوب الناس يشقون به صباحا ومساء.

عادت نغمة التزلف والنفاق والمساومة والتبرير

موارد الدولة، وهي ضيقة العطن، تخضع لميزان دقيق، مفقود في كل الأمور إلا في صرف العطايا والمناصب والإقطاعات، التي لن ينالها غير المصفقين والنمامين والمتنكرين لكل القيم.

فالنظام لا يقبل من أي كان أن يبقي على شيء من ماء الوجه، وإلا فلن يكون مواطنا بل شيئا كالأشياء القابلة للاستعمال والقياس والإهمال، ولذلك فالخطاب الرسمي ينزع عن الإنسان شرعية الوجود والفاعلية الآدمية.

ما يُخْشى منه أن تكون نهاية المطاف ماثلة في بلد يهجره

الخاصة ويبقى فيه العامة خدما للشركات الأجنبية، تماما كما في أفلام هوليوود عن غزو العوالم وإنتاج المعادن والفلزات من المريخ، بجيوش من البشر المستضعفين والمنفيين ممن اتهموا بالجرائم أو تم نفيهم لرفض الذل والمهانة تحت سلطة الأجنبي!

إنها فعلا بداية المسارات القلقة، والأكثر خطورة من ذي قبل، قد تؤول إلى انسداد قاتل، أو دورة من الصراعات العنيفة أو المبتذلة، على نحو ما ظلت تعرفه هذه البلاد، بنخبها المدنية والعسكرية وبنزعاتها الكلْبية والذئْبية، وعادتْ هيْفُ إلى أدْيانِها والله وارث الأرض ومن عليها.

ولله الأمر من قبل ومن بعد

فهرس الموضوعات

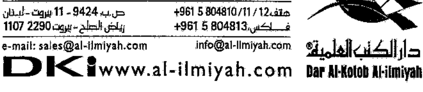
جمهورية الرمال

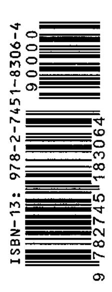
حول أزمة الدولة الوطنية في موريتانيا

■ إن كتابنا هذا هو عبارة عن بحوث ومقالات تتناول إشكاليات حول **«جمهورية الرمال»**، تلك التي أقامها الموريتانيون في غرب الصحراء الكبرى، حيث الزمان يذوب بين حبيبات الرمل الأصفر ويتحول المكان إلى أسطورة في ذاكرة تمحى كل مائة سنة.

■ وتلك الإشكاليات هي الخيط الناظم بين هذه البحوث والمقالات التي كتبت في فترات مختلفة، لكن هاجسها ظل هو نفسه، رغم التغيرات السياسية والثقافية في موريتانيا المستقلة إلى يوم الناس هذا.

■ وتتناول طريقة حل المشكلات الكبرى المطروحة في موريتانيا بالتوافق أي عبر الحوار الوطني والتنازل المتبادل بين القوى الاجتماعية والوطنية، واعتماد الإسلام كمرجعية حاكمة وناظمة للمجتمع والدولة، بما أنه يمكن للقيم الإسلامية أن تكون منطلقًا جديًا لتجاوز العدمية والكراهية والحدية التي تهيمن على الحقل السياسي - الإيديولوجي في موريتانيا في ظل التوافق والحوار وثوابت الإجماع الأهلي.


أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban
هاتف +961 5 804810/11/12 ص.ب 9424 - 11 بيروت - لبنان
فاكس +961 5 804813 رياض الصلح - بيروت 2290 1107
info@al-ilmiyah.com e-mail: sales@al-ilmiyah.com
DKI www.al-ilmiyah.com

دار الكتب العلمية®
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

ISBN-13: 978-2-7451-8306-4